جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

الإستراتيجية التركية للانضمام للاتحاد الأوروبي

إعداد الطالب
أحمد عبد المهدي شهاب الشخاترة

إشراف
الأستاذ الدكتور مازن العقيلي

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليـــــا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير
في العلاقات الدولية قسم العلوم السياسيـــــة

جامعة مؤتة، 2009

الإهداء

إلى من ربياني صغيراً وعلماني كبيراً

والدي ووالدتي

إلى أشقائي وشقيقاتي وزوجتي وأبنائي

لهم مني خالص المحبة والدعاء بالتوفيق

وإلى كل من وقف معي في هذا الإنجاز له مني جزيل الشكر والتقدير مقروناً بأسمى آيات الامتنان والاعتزاز والمودة الخالصة على مشاعرهم الرقيقة وعواطفهم الصادقة النبيلة التي إن دلت على شيء فإنما تدل على طيب الأرومة وحسن المروءة وكرم الأخلاق العربية الأصيلة التي لا تليق إلا بخيار الرجال ممن جبلوا على الأخلاق الحميدة وتنافسوا على البذل والعطاء.

سائلاً المولى العلي القدير أن يبعد عنهم كل مكروه ويجنبهم كل سوء ويفتح لهم أبواب السعادة والهناء.

والله ولي التوفيق

أحمد عبدالمهدي الشخاترة

الشكر والتقدير

الحمد والشكر لله من قبل ومن بعد،،

لا يسعني بعد الانتهاء من إعداد الرسالة إلا أن أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ الدكتور مازن العقيلي، الذي تفضل بالإشراف على هذه الرسالة؛ لما أمدني فيه من دعم وإرشاد وتوجيه وكان يرفدني بالعزيمة والإرادة والبقاء دوماً في المسار العلمي الصحيح لإتمام هذه الرسالة.

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان والدعاء إلى كل أعضاء لجنة المناقشة علـى تفضلهم بمناقشة الرسالة.

وإلى كل من أسهم في إنجاز هذا العمل المتواضع كل التقدير والاحترام.

أحمد عبدالمهدي الشخاترة

فهرس المحتويات

الملخص

الإستراتيجية التركية للانضمام للاتحاد الأوروبي

أحمد عبدالمهدي شهاب الشخاترة

جامعة مؤتة، 2009

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل ودراسة جوانب وأبعاد الإستراتيجية التركية في الانضمام للاتحاد الأوروبي وذلك للتوصل إلى فهم هذه الإستراتيجية في ضوء التحولات والمتغيرات الداخلية والخارجية التي أثرت على السعي التركي للانضمام للاتحاد الأوروبي، وقد انطلقت هذه الدراسة من التساؤل: ما هي الإستراتيجية التركية المعتمدة في محاولة الانضمام للاتحاد الأوروبي؟ وللإجابة عن هذا التساؤل فقد استخدم الباحث المنهج التحليلي، وللوصول إلى الاستنتاجات النهائية للدراسة، وقد خرجت الدراسة بالنتائج التالية: يتوقف انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي على مدى استعدادها لحل خلافاتها القديمة مع اليونان والمساعدة على تسوية مشكلة قبرص المقسمة وتحسين علاقاتها مع دول شبه جزيرة البلقان، هذا بالإضافة لقيام تركيا بالشروط الأوروبية وتنفيذ بعض الإصلاحات التي يمكن أن تتأهل للانضمام إلى الاتحاد إلا أن هناك عقبات كبيرة تقف أمامها منها عدم قبول الشعوب والحكومات الأوروبية للشعوب والحكومات المسلمة وخصوصاً بعد أحداث 11 أيلول 2001 وإلصاق تهمة الإرهاب بالمسلمين، وفي النهاية ليس هناك وضوح تام حول قبول تركيا أو رفضها في الاتحاد الأوروبي.

وتوصي الدراسة بضرورة الاستفادة من تركيا في حالة انضمامها للاتحاد الأوروبي لتوسيع العلاقات العربية الأوروبية وتغيير نظرة الغرب للإسلام والمسلمين وعدم إلصاق الإرهاب بهم من خلال الحوار والنقاش حول أكثر من قضية جدلية وحساسة ما بين الإسلام والمسيحية.

Abstract

The Turkish Strategy to Join The European Union

Ahmad Abd Al-Mahdi Shehab Al-Shakhatra

Mu'tah University, 2009

The study aimed at analyzing and studying the dimensions and the sides of the Turkish strategy to join the European Union, in order to reach an understanding of this strategy in the light of the internal and external variables and changes that effect the Turkish pursue to join the European Union.

To answer this question , the researcher used the analytical method to reach the study's final conclusions.

The study come with the following results:

For Turkey to join the European Union this depends on the redness to settle its old conflicts with Greek, and its help in solving divided Syprus problem, and developing its relations with the semi-peninsuls Balkan States.

In addition, Turkey should implement some reforms according to the European conditions that could enable it and make it eligible to join the Union.

But there are great obstacles facing Turkey, among these obstacles the refusal of the European Nations and the governments to accept Moslem's Nations and government, specially after 11/9/2001 events, and accused Moslems for these events.

Finally, there is no complete clearness accepting or rejecting Turkey from joining the European Union.

The study recommending the need to benefit from Turkey in the case of accepting it in the European Union to expand the Arab- European relations, to change the western look towards Islam and the Moslems, and not to make terror a stigma to them, through dialogue and negotiations regarding more than one sensitive and controversial between Islam and Christianity.

الفصل الأول
خلفية الدراسة ومشكلتها

1-1 مقدمة

إن الحديث عن تركيا في الوقت الحالي وما تمثله من ثقل سياسي فـي منطقـة الشرق الأوسط يدفعنا للكتابة عن هذه الدولة التي كانت في يوم من الا يام امبراطورية عظيمة هددت اوروبا والشرق الأقصى بقوتها ونفوذها وما يمثله هذا البلد الذي تتوجـه أنظار العالم اليه نظراً لخصوصية موقعه ونظامه الـسياسي ووضـعه الإقتصـصادي والزراعي وامتلاكه مخزوناً مائياً كبيراً وتحكمه في العديد من الأنهار في منطقة الشرق الأوسط حيث تحتل تركيا موقعاً متميزاً للغاية بين بلدان العالم الثالث فهذا البلد الذي لم يخضع قط لنير الاستعمار ورث تراثاً سياسياً خصباً عن الامبراطورية العثمانية السابقة وقد انفردت تركيا أيضاً في تاريخها السياسي فهي الوحيدة بين بلدان العالم الثالث التي كان نظامها السياسي يشكل ديمقراطية حقيقية تقوم على تعدد الأحزاب بإستثناء بعـض التغيرات الاستثنائية وقد كان لتركيا شأناً مهماً اثناء الحرب الباردة أهلها لأن تمثل دوراً رئيسياً في الصراع الناشئ بين الجبارين الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي في ذلـك الوقت وبدون غرور فهي قابضة على مفتاح البحر المتوسط الشرقي والحد الفاصل بين روسيا والشرق الأوسط ونقطة إلتقاء النفوذين الاكبرين الاتحاد الـسوفيتي والولايـات المتحدة.

ومع بداية القرن العشرين حسمت تركيا خيارها الاستراتيجي لصالح الارتبـاط بالغرب والذي تمثل بإعلان أتاتورك مبادئة الستة" الجمهورية، الوطنيـة، أو القوميـة التركية، النزعة الشعبية، الدولية(تدخل الدولة)، الثورية، العلمانية هادفاً الـى تحقيـق قطيعة تاريخية مع الماضي الاسلامي سعياً الى إبعاد تركيا عـن ماضـيها الـسياسي والتاريخي والعقائدي وإسدال الستار على هذا الماضي وتحقيق القطيعة مـع الماضـي الإسلامي وقد ظلت هذه المبادئ التي عرفت بالكمالية وهذه الاركان احتلت في الـوعي

الجمعي لغالبية الأتراك موقع التوجية الاجتماعي والثقافي والسياسي والقيمـي كمحـدد أساسي للهوية التركية بقسماتها الرئيسية وفي سبيل تحقيق هذه الاهداف لعبـت تركيـا دوراً هاماً في خدمة الاستراتيجية الغربية وخصوصاً الامريكية في مواجهـة الاتحـاد السوفيتي سابقاً بالإنضمام لحاف شمال الأطلسي عام 1952 وقد كانت عدو الـشيوعية والقوى الثورية وذلك من خلال إنضمامها لحاف بغداد عام 1956 كذلك من مظاهر هذا التوجه الاعتراف دولة إسرائيل عام 1949 وكل ذلك هو تحقيقاً لسياسة اتـاتورك فـي بناء دولة معصرنة على غرار الدول الاوروبية والنمط الغربي.

ومنذ مطلع الستينات من القرن الماضي تسعى تركيا جاهدة لتكون عضواً فـي الجماعة الاوروبية عن طريق الانضمام إليها بينما في كل مرة تقابل طلبات ترشـيحها ليس بالرفض المطلق ولكن بالقبول المشروط وإعطاء فترات زمنية لهذا القبول وثمـة اسباب تقف أمام الإسراتيجية التركية للإنضمام للا تحاد الأوروبـي وتـشكل عقبـات وحواجز تستدعي من تركيا الكثير من الجهد والعناء وفي مقدمة هذه العقبات اخـتلاف وتباين الثقافة التركية عنها في دول الاتحاد الأوروبي كما أن جهود تركيا نحو العلمانية وما بذلته لتحقيق الديمقراطية وإنشاء مؤسساتها على النمط الغربي جميع ذلك لم يغيـر نظرة الغرب لتركيا على أنها دولة إسلامية بغالبية عظمى كما ان عامل النزاع التركي اليوناني حول الجرف القاري وبحر إيجه والمسألة القبرصية كل هذه الاسـباب تقـف حواجز في طلب تركيا للإنضمام بالرفض غير الجازم في كل مـرة ورغـم الـرفض المتكرر الا أن الامر لا يزيد تركيا إلا إصرار وعلى الرغم مـن أن انـضمام تركيـا للإتحاد الأوروبي لم يكن مرضياً للولايات المتحدة الامريكية لإن من شأن ذلك تقويـة العلاقات التركية الغربية على حساب علاقات الولايات المتحدة الامريكية وسوف يقلـل من اعتماد تركيا على الولايات المتحدة في المجـالات الاقتـصادية إلا أن الولايـات المتحدة تؤيد هذا الانضمام من جانب ذلك لضمان استمرار دور تركيـا فـي الـشرق الاوسط ومنطقة آسيا الوسطى والقوقاز الى جانب تأييد تركيا للولايات المتحـدة فـي سياستها تجاه ايران.

وتنفرد تركيا ايضاً ببيئتها الجيوسياسية فهي الدولة الإسلامية الأطلسية العلمانية وهي الدولة الإسيوية الاوروبية تعرضت لتبدلات جذرية تاريخية رفعت منسوب التفاؤل والتشاؤم لدى صانعي القرار التركي وتركيا الباحثة منذ عهد اتتورك التي حددها عـن هوية وانتماء.

ونلحظ في الفترة الأخيرة من القرن الماضي بداية انفراج وأمل فـي إنـضمام تركيا للاتحاد الاوروبي وخصوصاً عام 1999 وهو قبول الإتحـاد الاوروبـي طلـب ترشيح رسمي من تركيا للإنضمام ولكن بشروط منها وضع دستور وتحديد صلاحيات الجيش والإرتقاء بموضوع حقوق الانسان فهل ستنجح تركيا في استراتيجياتها للإنضمام للإتحاد الاوروبي وهل تتجه النية لدى دول الإتحاد الى أمكانيـة قبـول تركيـا فـي مجموعتها أم هي مجرد وعود لإطالة عمر الامل الذي نمى داخل تركيـا وبـات فـي نظارها حق لها وهذا هو السؤال الذي ستبحث عنه الدراسة وهـو موضـوع الدراسـة الرئيسي الذي إن تحقق ستكون حدثاً سياسياً فريداً.

وستضع هذه الاستراتيجية وسائل تحتذي بها العديد من الدول و بالتـالي فإنهـا ستساعد على الاستقرار والسلم العالمي ونبذ التفرقة والعنصرية إلا أنه لايغيـب عنـا الاوضاع السياسية العالمية الحالية والتي ستنعكس على الاسـتراتيجية التركيـة فـي الانضمام وتعد حافزاً في إنضمامها للإتحاد من خلال تفعيل اتفاقيات منظمـة التجـارة العالمية والتوجه نحو العولمة والتي تعد متغيرات عامة في بناء العلاقات الدولية الحديثة والتي لا تغيب أيضاً عن الإستراتيجية التركية لإستغلالها كعنصر مساعد في الانضمام وللإجابة على موضوع الدراسة فقد تم تقسيم الدراسة الى عدة فصول سـنتناول فـي الفصل الأول الحديث عن خلفية الدراسة ومشكلتها أما الفصل الثاني مخصص للحديث عن الإطار النظري للدراسة أما الفصل الثالث فجاء الحديث فيه عن الإتحاد الأوروبي نشأته وعوامل قيامه، أما لافصل الرابع فالحديث عن الأسـباب التـي تـدفع بتركيـا للانضمام للإتحاد الأوروبي أم الفصل الخامس فقد جاء الحـديث فيـه عـن الموقـف الرسمي للإتحاد ودول الإتحاد الأوروبي ثم الخاتمة والنتائج والتوصيات.

1-2 مشكلة الدراسة

تبرز مشكلة هذه الدراسة في محاولة تحليل العوامل والمتغيرات التي تلعب دوراً مؤثراً في رسم معالم الإستراتيجية التركية نحو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي والتـي إن تحققت فإنها ستكون حدثاً في تاريخ العلاقات الدولية وبالتالي فإنها ستـساعد علـى الاستقرار ونبذ التفرقة والعنصرية مابين اوربا المسيحية وتركيـا والـشرق الاوسـط الاسلامي، ونظراً للظروف الدولية الراهنة والظروف التركية الخاصة التـي لا يمكـن إغفالها، وهي وجود العديد من أبناء الجالية التركية ضمن دول الاتحاد الأوروبي فهـذا الوجود سيكون فاعلاً ومهماً، وسيخلق خريطة جيوسياسية أخرى ستؤثر علـى مجمـل العلاقات الدولية والنظام الدولي ، وكذلك لا يغيب عن بالنا الظروف السياسية في دول الاتحاد وخصوصاً مشروع الدستور الأوروبي الموحد والذي قوبل بالرفض في كل من فرنسا وهولندا خلال الاستفتاء الذي أجري في شهر أيار لعام 2005 ، ونظراً لأهمية الموضوع الذي تسعى تركيا جاهدة في الحصول على هذا الإنـضمام وتـضع كافـة الامكانيات للحصول على هذا الهدف في ظل المتغيرات الدولية الحاليـة مـن احاديـة القطب ونظام العولمة وهذا الموضوع يفرض علينا دراسة وضع الاتحـاد الأوروبـي نتيجة هذه الأزمة وما ستؤول إليه من نتائج والتي بالتالي ستنعكس على الاستراتيجيات التركية في الانضمام للاتحاد الأوروبي كذلك فإن سعي العديد من الـدول بالإنـضمام وتفعيل اتفاقيات منظمة التجارة العالمية والتوجه نحو العولمة تعد متغيـراً فـي بنـاء العلاقات الدولية الحديثة التي لا تغيب عن الاستراتيجية التركية وسوف تستغلها وتكون عنصراً مساعداً لتركيا بالإنضمام لدول الاتحاد الأوروبي.

1-4 أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة كونها تتعلق بحضارتين مختلفتين فيما بينهما فتركيا دولـة ذات اصول شرقية وتدين غالبية مواطنيها بالاسلام بينما أوروبا مسيحية ومن الناحيـة الجغرافية معظم أراضي تركة تقع في قارة آسيا بينما جميع دول الاتحاد تقع في قـارة

أوروبا. وبالتالي فان الاستراتيجية التركية المنصبة حيال الانضمام للإتحاد الاوروبي سيكون لها اهمية دراسية في حال نجاح هذا الانضمام والتي ستؤثر بشكل مباشر على العلاقات التركية الاوروبية والعلاقات التركية مع دول الجوار.

1-3 أسئلة الدراسة

تحاول هذه الدراسة الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي ماهي الاستراتيجية التركية للإنضمام للإتحاد الأوروبي؟ ويتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

أ. ما هي الوسائل السياسية التي تحاول تركيا استخدامها لإقناع الإتحاد الأوروبي بالإنضمام ؟

ب. ما هي أهم العقبات والقضايا التي تقف عقبة في وجه تركيا للإنضمام للإتحاد الأوروبي؟

ج. ما هو موقف دول الإتحاد الأوروبي من طلب الإنضمام التركي للإتحاد الأوروبي، وخصوصاً الدول الفاعلة والمؤثرة في الإتحاد الأوروبي فرنسا والمانيا وبريطانيا؟

1-5 منهجية الدراسة

بما أن موضوع الدراسة يتعلق بالعلاقات الدولية هذا العلم المتفرع عن العلوم الاجتماعية والانسانية لذا سيتم تتبع المنهج التحليلي حيال الاستراتيجية التركية للإنضمام للاتحاد الاوروبي وحيث أن هناك العديد من الموضوعات التي ستستجد حول هذا الموضوع من مقالات وأبحاث وتقارير سيتم الأخذ منها فيما يتعلق بموضوع الدراسة.

فالدراسة مبنية من خلال العنوان على مستقبل واحداث حصلت سابقاً ومتغيرات تتطراء حديثاً ومستقبلاً ستكون مادة علمية منهجية في هذه الدراسة.

1-6 الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة إلا أن الاتجاه الذي ستتخذه تركيا سيكون احد العوامل المحدده لشكل العالم في القرن الحالي ودخول تركيا ولو بعد عشرة أو عشرين أو حتى ثلاثين سنة الى الاتحاد الاوروبي ليس مجرد انضمام لدولة عادية مثل انضمام بلغاريا وسلوفاكيا وبولونيا...الخ فهذا البلد كان حاضرة الاسلام ومركز الخلافة على امتداد أربعة قرون وحمل أبناؤه العثمانيون الإسلام الى قلب النادي المسيحي والى أسوار فينا وبينهم وبين الاوروبيين انهار من الدم وجبال من الحقد المتبادل وتذهب تركيا الى أوروبا بكل هذه المكونات في تجربة لاشك ستكون فريدة ومدعاة أكيدة للمتابعة في صيرورتها ومضاعفاتها وتداعياتها السياسية والاقتصادية الداخلية والاقليمية والعالمية.

دراسة (كلاين، د.ت) بعنوان" تركيا الأوروبية هل تجعل الإسلام حقيقة أوروبية قضايا سياسية". تناولت هذه الدراسة الإستراتجية التركية بالانضمام حيث تركز الدراسة على انفراج العلاقات التركية الأوروبية بعد ثلاثين عام من الانتظار مصحوبة بالأمل تارة وبخيبة الأمل تارة أخرى، حيث منحت تركيا الضوء الأخضر لتصبح عضو كاملاً في الاتحاد إلا أن هذا القبول لن يتحقق بسهولة إذ يتعين على تركيا خوض العديد من الاختبارات التي تثبت لدول الاتحاد حسن سيرة وسلوك تركيا وكذلك تسجل هذه الدراسة وتؤكد بأن جميع التيارات التركية تؤيد هذا الانضمام.

دراسة (فهمي، د.ت) بعنوان " تركيا والاتحاد الأوروبي (2002) عام الحسم"، تتناول هذه الدراسة عام 2002 عام الحسم في قبول تركيا للاتحاد الأوروبي والدول الأوروبية العشرة التي انضمت للاتحاد في أيار عام 2004 وتبين هذه الدراسة بأن الاتحاد سيسعى إلى المماطلة مع تركيا تاركاً موضوع الانضمام مفتوحاً وغير محدد وتشير الدراسة إلى (اختلاق شروط) للانضمام التركي إلى الاتحاد.

(عبد الجواد، 2003)، بعنوان " تركيا في الاتحاد الأوروبي قرار سياسي بتكلفة اقتصادية باهظة"، وتتناول الدراسة المشاكل التي تواجه إنضمام تركيا للإتحاد مثل

الأوضاع الاقتصادية وعدد السكان والموقع الجغرافـي والإسـتراتيجي والخـصائص الثقافية والدينية إلا أن الدراسة تشير إلى وجود مرونة من كلا الطـرفين مـن خـلال المباحثات الجارية كما تتناول الدراسة إحصائية بالمعارضين لانضمام تركيا للاتحاد من الجانب الأوروبي ويستند المعارضين لذلك بزيادة درجة الخوف من الإسلام والمسلمين في أوروبا وتشير الدراسة إلى أن المباحثات والمفاوضات الأوروبية التركية بالانضمام هي أمر في علم الغيب.

دراسة (صفدي، د.ت)، بعنوان: تركيا الأوروبية الآتية كيف سـتكون عربيـة إسلامية. كذلك إن النقاش الذي يهز العالم الأوروبي كساسة ورأي عام يدور حول أهلية تركيا للانضمام إلى الإتحاد الأوروبي خاصة بعد أن اتخذ الاتحـاد الأوروبـي قـرار القبول بصفة رسمية والشروع بمفاوضات التنفيذ مع الحكومة التركية فأوروبا الـشعبية لا تكاد تصدق هذا الحدث جملة وتفصيلاً والسبب واضح تاريخي وديني إذ كيف يمكن نسيان خمسة قرون من حروب أوروبا مع الإمبراطورية العثمانية التي اجتاحت واحتلت أواسط القارة وحاولت مرات عديدة إسقاط الإمبراطورية النمساوية والإسـتيلاء عليهـا هذه الذاكرة التاريخية الدموية الحافلة بالحروب والتهديدات لا يمكن للخيال الـشعبي أن يتجاوزها بسهولة وأن يمحوها، ولكن على النقيض فقد قام الإتحاد أساساً لمنع مبدأ هذه الحروب والانطلاق إلى النموذج التصالحي والإتحاد مدرسة فكرية جديـدة فـي رأي طلائع المثقفين وهي التي عليها أن تعيد صياغة عقول أعضائها بما ينـسجم وفلـسفتها التنويرية المتقدمة ولم يقم الإتحاد الأوروبي أصلاً إلا ليحقق مشروع هذا الإنقلاب فـي ركائز ايديولوجيا الغرب التقليدية.

ومن خلال هذه الدراسة التي ستلقي الضوء على دور الاستراتيجية التركية فـي القرن الواحد والعشرين والمتغيرات التي حدثت في تركيا في الوقت الحاضر من خلال وصول حزب العدالة والتنمية ذو الاصول الاسلامية الى رئاسـة الـوزراء ورئاسـة الجمهورية والسير بخطى السياسة التركية السابقة الساعية الـى الانـضمام للإتحـاد الاوروبي.

الفصل الثاني

الإطار النظري

تمهيد:

عرف الفكر الغربي نهجين في السياسة الخارجية منذ الثورة الفرنسية النهج الايدولوجي والنهج التحليلي ويفترض الاول أن السياسات التي تتخذها الدول تجاه العالم الخارجي هي تعبيرات عن المعتقدات السياسية والاجتماعية والدينية السائدة فتصف السياسات الخارجية ديمقراطية واستبدادية وتحررية واشتراكية ومحبة للسلام أو عدوانية ويفترض النهج الثاني أن للسياسة عدة مقومات منها تقاليد الدولة التاريخية وموقعها الجغرافي والمصلحة الوطنية وأهداف الأمن وحاجاته فعلى المراقب الذي يريد أن يفهم السياسة الخارجية أن يحيط بكل هذه المقومات وماهو أكثر منها.

ويعاني العالم الاجتماعي وضعاً حرجاً وهو يدرس مختلف ظواهر السياسة الخارجية ويبلغ هذا الحرج أشده وهو يتناول المنازعات الدولية بما فيها الحرب فيتطلب منه أن يشرح أحوالاً وأن يتنبأ بمواقف يستدعي تحليلها على الادوات العلمية المحدوده التي تتوفر لنا الآن ويجب عليه حل البواطن لكي يتنبأ له بالسياسة الخارجية لدولة ما أو ليفك له الغاز السياسة الخارجية لدولة ما أو ليفسر له طبيعة النزاع وأحواله في العالم.

ولكن هذه القضايا معقدة تعقيداً بالغاً وكلما ازدادت تعقيداً راودت العالم نفسه بأن يضع حولها نظريات تجريدية فيذهب بذلك الى عالم التجريد فاراً من عالم الواقع والتجربة ولكن الروح العلمية تقضي على الباحث بأن يظل أولاً في هذا العالم يلاحظ ما يجري فيه ببساطة ويقتصد في وضع النظريات التي يعوزها الاختبار والمخرج من هذا المأزق هو الاعتراف من البداية بأن العالم الاجتماعي والسياسي لا يتقبل التحديد الذي يتقبله العالم الطبيعي ولذلك فانه من العبث ان نحاول فهمها فهماً علمياً صارماً عن طريق صياغة التعميمات وبناء النماذج النظرية.(صعب، 1966)

1-2 تعريف الإستراتيجية

ارتبط الفكر الإستراتيجي منذ نشأته بالعوامل العسكرية وبفن القيادة والسيطرة والتخطيط للعمليات الحربية من أجل تحقيق النصر في ميدان المعارك، وقد تأثرت التعريفات التي ناقشت الإستراتيجية بهذا الاتجاه وأصبحت كلمة " إستراتيجية" تعني في غالب الأحيان "التخطيط لإدارة العمليات العسكرية"، وقد تطرق الفكر اليوناني القديم لكلمة الإستراتيجية على أساس أنها مرادف لقائد القوات أو الأمير أو الحاكم الذي كان يجمع في وقت الحرب بين السلطة السياسية والعسكرية، ولهذا فقد " عرفت كلمة الإستراتيجية (Strategy) أول ما عرفت في اليونان القديمة وهي مشتقة من الكلمة اليونانية (Stratigos) وتعني قائد القوات، وقد كانت الإستراتيجية آنذاك تعني فن القيادة، وكان يمارس هذا الفن الأمير أو الحاكم الذي كان يجمع في وقت الحرب بين السلطة والسياسة وقيادة الجيش ومن ثم نشأت العلاقة بين السياسة والإستراتيجة، ولقد تمثل هذا الفن – فن القيادة- في استخدام أفضل الوسائل في ظل السلطات السياسية والإمكانيات العسكرية المتاحة لتحقيق الأهداف المرجوة". (حليمة، 1970، ص 9).

وتعرف موسوعة السياسة كلمة " إستراتيجية" بأنها " علم وفن وضع الخطط العامة المدروية بعناية والمصممة بشكل متلاحق ومتفاعل ومنسق لاستخدام الموارد (مختلف أشكال الثروة والقوة) لتحقيق الأهداف الكبرى" (الكيالي وآخرون، 1979، ص 169)، كما يعرف قاموس أكسفورد الإستراتيجية بأنها "التخطيط والتوجيه الشاكل لجميع العمليات والسياسات لخدمة أهداف معينة" (Oxford- American Dictionary, 1980, p. 677)، وأما قاموس المورد فقد عرف الإستراتيجة بأنها " علم أو فن الحرب ووضع الخط وإدارة العمليات الحربية" (البعلبكي، 1984، ص 914)، والخطة الإستراتيجية كما عرفها هذا القاموس تصبح ملازمة للبراعة في التخطيط والتدبير، وتشير الموسوعة البريطانية إلى مفهوم الإستراتيجية على أساس أنها " جزء من فن الحرب الحديثة" (Encyclopedia Britannica, 1980, p. 677).

أما كلاوفيتر (Clausewitze) الذي يصفه العديد بأنه مؤسس علم الإسـتراتيجية التقليدية- فقد عرف الإستراتيجية بأنها " فن إعداد المعارك أو هي الخطة العامة لحملة عسكرية كاملة" (Clausewitze, 1962, p. 165)، ويعرف ليدل هارت الإستراتيجية بأنها " فن توزيع واستخدام مختلف الوسائل العسكرية لتحقيق هـدف الـسياسة" (هـارت، 1967، ص 276)، ولا يخرج الجنرال أندريه بوفر عن هذا الإطار حينما قال بـأن " هدف الإستراتيجية هو الوصول إلى الأهداف التي حددتها السياسة".

2-2 تطور معنى ومفهوم الإستراتيجية:

ظلت المفاهيم العسكرية والمبادئ العامة لإدارة الحرب هي العامل المسيطر على الفكر الإستراتيجي، وقد شكلت اتجاهاته لفترة طويلة امتدت حتى نهاية القـرن التاسـع عشر، ومع بداية القرن العشرين أخذ المهتمون بالدراسات الإستراتيجية يعيدون النظـر في أبحاثهم السابقة ويدرسوا ظاهرة الحرب وقضايا السلام بشكل أكثر عملية وشمولية مما أفقد التحليلات الجزئية والنظريات الضيقة مصداقيتها وقلل من شأنها، وكما يقـول أحد المهتمين بقضايا الإستراتيجية.

" ظلت الكتابات الإستراتيجية حتى عهد قريب تقصر تعريف الإستراتيجية على النطاق العسكري، على أن ثمة تطورات عملية في مجال العلوم الاجتماعيـة أظهـرت الحاجة إلى ضرورة وجود قدر مـن الارتبـاط بـين العلـوم العـسكرية والـسياسية والاقتصادية بصفة خاصة والعلوم الاجتماعية بصفة عامة (حليمة، 1970، ص 11).

اما بخصوص تركيا فانها تأخذ بعين الاعتبـار كـل المتغيـرات والتحـولات الاستراتيجية التي اجتاحت المنطقة بعد الحرب البارده مضافاً اليها عناصـر العولمـة والتقلبات الاقليمية وظهور القطب الواحد وهيمنته على العالم.

إلا أن تركيا تطورت سياستها واستراتيجيتها الخارجية منذ الحرب الثانية حتـى انتهاء الحرب البارده على أساس عدم التدخل في المنطقة والاعتماد على التقارب مـع القوى الخارجية مثل الاتحاد الاوروبي – حلف الاطلسي.

وتبرز تركيا المصالح فوق المبادئ فـي اسـتراتيجيتها حيـث يقـول خبـراء الاستراتيجية في تركيا انه من الان فصاعداً كل خطوة سيتم القيام بهـا فـي المنطقـة سيؤدي الى فتح الطريق الى اقامة جهة توازن في المقابل لذا يجب على تركيا مراقبـة ومتابعة الاوضاع ولابد من التدخل الفعال أحياناً بـدلاً مـن اتبـاع سياسـة التـوازن والتحالفات.

وتركيا الحديثة معنية بالخروج من عقدة المرحلة العثمانية وترى في الاسـواق الاقتصادية والتواصل الثقافي والانساني والاقتصادي عناصر قوة تركيا يتفوق في قيمته على التكنولوجيا وبهذا الخصوص اعادت تركيا تنظيم علاقاتها مع اليونان وفتحت آفاقاً للتفاهم معها بعيداً عن الخوف والصراع وأبدت موقفاً مرناً من قضية وحـدة شـطري قبرص مما أدى الى كشف المواقف المتشددة للقبارصه اليونانيين وتخفيـف الـضغط الدولي عن الموقف التركي وعلى المحور الآخر سعت تركيا الـى رئاسـة المـؤتمر الاسلامي وحصلت عليه وهو موقع رفيع وذلك تقديراً لتوجههـا الايجـابي وتجربتهـا السياسية وهذا يقودنا الى حقيقة هامة أنه ليس ضرورياً خروج الاسـلام عـن ثوابتـه ليكون ديمقراطياً فثوابت الايمان والعقيدة لا خلاف حولها.

وبعد احتلال العراق تحاول تركيا ضبط الامور وبلـورة مواقـف اسـتراتيجية تتناسب مع طرح مشروع الشرق الاوسط الكبير والشرق الاوسط الجديد ودول الاعتدال وغيرها من التغيرات التي فرضت على تركيا التكيف مع البيئـة الاسـتراتيجية وامـا بخصوص الولايات المتحدة الامريكية فهي بحاجة لتركيا أكثر من أي وقت مضى لكي تلعب دوراً ضمن سلسلة من الادوار في كل من أوروبا والشرق الاوسط وافغانستان و العراق في حين أن تركيا راغبة في لعب هذا الدور فهي تبذل جهوداً كبيـرة لتطـوير علاقاتها مع الولايات المتحدة ومع دول المنطقة.

ولقد أدركت تركيا مبكراً أن هيكل النظام العالمي يتحدد بنمط توزيع القوه بـين الدول الكبرى فهناك دول تجمع بين القوه العسكرية والاقتصادية والسكانية مثل الولايات المتحدة الامريكية وهناك دول تجمع بين القوه التكنولوجية والاقتصادية ولكنها ليـست

قوة عسكرية مثل اليابان وكذلك الاتحاد الاوروبي القوي إقتصادياً وتكنولوجيـاً لكنـه لايملك القوة السياسية والعسكرية ومن هنا جاءت تركيا التي تمتلك المساحة والـسكان والموارد الطبيعية بإستثناء النفط بدأت ومنذ بداية هذا القرن وبعـد اخـتلال التـوازن الاقليمي بإنهيار الاتحاد السوفيتي وسقوط العراق وافغانستان ومحاصرة ايـران تقـود بكفاءة وصبر المفاوضات الصعبة والبطيئة للانضمام للاتحاد الاوروبي حيـث فتحـت لنفسها ساحات وميادين ووفرت مجالات حيوية جديدة لاقتصادها وسياستها الخارجيـة ودورها الاقليمي فهي باتت اليوم لاعباً رئيسياً ومهماً في قضايا الشرق الاوسط علـى اتساعها وهي مرشحة أكثر من غيرها للقيام بدور "المعادل الوازن والمعتـدل" للـدور الايراني في هذه المنطقة.

ومما لا شك فيه أن تركيا التي تواجه تحديات اقليمية ودوليه قد نجحت الى حـد بعيد في تحقيق المزيد من متطلبات الاصلاح والتحديث لنيل بطاقة الدخول الى الاتحاد الاوروبي إضافة للموقف المتوازن مع دول الجوار.(معايطة، 2008)

3-2 النظام السياسي التركي:

مهد الدستور التركي الصادر في عام 1982 العودة للحكم البرلمـاني والحيـاة الحزبية إلى البلاد وذلك بعد فترة من انفراد مجلس الأمن القومي بزعامة كنعان إيفرين بالسيطرة على تحول تركيا من جمهورية ديمقراطية ذات سلطة تشريعية مؤلفـة مـن مجلسين وحياة حزبية نشطة إلى دولـة خاضـعة للحكـم العـسكري فـي مواجهـة الاضطرابات التي سادت البلاد لمدة عشرة أعوام، لقد مثل انقلاب عام 1980 الانقلاب الثالث من نوعه بعد انقلابي عام 1960 وعام 1971، ولكن بحلول عام 1982 شـعر العسكريون بأن الأوضاع العامة في البلاد قد إستقرت بالقدر الـذي يـسمح بتـشكيل الأحزاب السياسية والدعوة لإجراء انتخابـات جديـدة، وإن كـان هذاالتـصور نحـو الديمقراطية قد شابه الحذر لبعض الوقت، حتى أنه من إجمالي ثلاثة عشر طلباً لتشكيل

أحزاب جديدة لم يقبل سوى ثلاثة طلبات فقط، ويغلب على النظام التركي الأخذ بالنظام الرأسمالي، والخضوع لاقتصاديات السوق الحرة.

4-2 السلطات في النظام السياسي التركي

تتمتع الجمهورية التركية بنظام سياسي شبيه بالأنظمة الديمقراطية الغربية، التي تنقسم عادة إلى جهاز تشريعي، وتنفيذي، وقضائي. ولقد تبنت البلاد الحياة الديمقراطية بعد تطبيق دستور عام 1982 و بعد سنوات من الحكم العسكري يشكل المجلس القومي التركي أو البرلمان الجهاز التشريعي يتكون المجلس من 550 نائب، يتم انتخابهم كـل خمس سنوات مباشرة من الشعب. وكل مواطن تركي مقيم في تركيا له حق الإنتخـاب ابتداءاً من سن الثامنة عشرة، لذا لا يستطيع الملايين من الأتراك المغتربين المـشاركة في الانتخابات وأعلى سلطة سياسية في البلاد هي سلطة رئيس الدولة، الذي يتم إنتخابه كل سبع سنوات من قبل البرلمان. ولا يسمح بإعادة إنتخاب الرئيس حـسب الدسـتور. يوكل رئيس الدولة رئيس الحزب المنتصر بالإنتخابات النيابية مهمة تشكيل الحكومـة، لكي يصبح بدوره رئيس الحكومة، بعدها يقوم رئيس الدولة بالموافقة أو رفض أعضاء الحكومة والمحكمة الدستورية هي أعلى محكمة تركية. تقوم المحكمة بفحـص مـدى مطابقة القوانين المشرعة من البرلمان مع بنود الدستور ولأم مرة في تاريخ تركيا يـتم إنتخاب تولاي توكو في عام 2005 لتكون أول امرأة ترأس أعلى محكمة في الـبلاد. (تركي، د.ت) وبدءاً من عام 1921 أي عند إعلان الدستور التركي الجديد، فقد أنيطت السلطة التشريعية بالمجلس الوطني الكبير أما السلطة التنفيذية فقد أنيطت بلجنة تنفيذيـة اتخذت من أنقرة مقراً لها.

الفصل الثالث

الاتحاد الأوروبي

تمهيد:

بدأ الاتحاد الأوروبي عندما قامت ست دول أوروبية وهـي بلجيكـا، فرنـسا، ألمانيا، إيطاليا، لكسمبرج وهولندا بالتوقيع على معاهدة باريس والتي تم بمقتضاها إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب في نيسان 1951م ومنذ ذلك الوقـت مـر الاتحـاد الأوروبي بمراحل عديدة متخذاً أشكالاً مختلفة ففي عام 1957 قامت الدول الستة السابقة الذكر بتوقيع كل من معاهدة روما، وذلك لتأسيس الجماعـة الأوروبيـة الاقتـصادية ومعاهدة الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية في عام 1962 تم اتباع الـسياسة الزراعيـة الموحدة والتي تم بمقتضاها إنشاء السوق المشتركة ونظام الأسعار الموحـدة لمعظـم المنتجات الزراعية (كمال، 2001، ص67).

وقد بدأت الدول الأوروبية المجاورة في الانضمام للاتحـاد الأوروبـي حيـث انضمت الدانمارك وإيرلندا والمملكة المتحدة في عـام 1973 واليونـان فـي 1981 واسبانيا والبرتغال في 1986 وفي نفس العام وقعت الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي الاتفاقية الموحدة الخاصة بإنشاء سوق مشترك والذي يـضمن حريـة حركـة الـسلع ورؤوس الأموال والخدمات والعمل عبر الحدود. (Arthur, 1988) ويلعـب الاتحـاد الأوروبي دوراً هاماً على الساحة الدولية خاصة في عملية إعادة التأهيـل الاقتـصادي لدول الشرق الاوسط كما يمثل الاتحاد الأوروبي أكبر مصدر إعانة للدول النامية فـي كل من إفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا ومع زيادة هذه المـسؤوليات يـصبح الاتحـاد الأوروبي شريكاً له ثقل في عمليات السلام والنمو الاقتصادي.

اخذت الدول الاوروبية الغربية بفلسفة المنافسة، فرسخت مفهومها، ووسعت من نطاقها، ووضعت العديد من الضوابط والاسس المجردة لضمان عدالة تنفيـذها داخـل

أقاليمها، ولهذا استطاعت ان تقلل الى حد كبير من الصراع العدواني لمواطنيها، فاستقر كل منها داخلياً.(معوض، 1998، 271).

1-3 نشأة الاتحاد الاوروبي:

خرجت أوروبا من الحرب العالمية الثانية منهكة ومدمرة اقتصاديا، وكان مـن الطبيعي ان تفكر في اعادة تعمير ما خربته الحرب، فجاءت الخطوة الاولـى لاعـادة تعميرها واستعادة نهضتها الاقتصادية من جانب الولايات المتحـدة الامريكيـة، التـي ادركت ان برامج المساعدة المؤقتة التي قدمتها لاوروبا لن تساعد الاخيرة على الوقوف على قدميها لكي تواجة المعسكر الاشتراكي في شرق اوروبا الذي يتخذ من التخطـيط الاقتصادي والتعاون بين الأعضاء ركيزة اساسية لقيام بناء اشتراكي متكامل ومتوازن. (شهاب، 2000، ص55).

لقد بادرت الولايات المتحدة عام 1947 بتقديم مشروع مارشـال لاعـادة بنـاء اقتصاد اوروبا، ولقد اشترطت الولايات المتحدة لتنفيذ هـذا المـشروع ان تقـوم دول اوروبا الغربية بتقديم بيان توضح فيه الخطوط العريضة للكيفية التي تـتم بهـا اعـادة التعمير، فبادرت (16) دولة اوروبية في عام 1948 بتكوين المنظمة الاوروبية للتعاون الاقتصادي "OEEC" لتعمل على ادارة المعونة الامريكية المقدمة عن طريق مـشروع مارشال ولتمهيد الطريق امام التعاون الاقتصادي فيما بينهما.ولقد نجحت منطمة التعاون الاقتصادي الأوروبي في تحقيق التعاون في بعض برامج النهوض الاقتصادي بـالرغم من اشتراط الموافقة الجماعية لصدور قرارات هـذه المنظمـة (Europa Year Book 1988).

ولقد ساعدت منظمة التعاون الأوروبي على تسهيل تبادل العملات الاوروبية بين اعضاءها بانشاء "اتحاد المدفوعات الأوروبي" في سبتمبر "1950" كما ساعدت المنظمة ايضا على انشاء بعض " الشركات الاوروبية " لتركيز قدر كبيـر مـن رأس المـال

المملوك اغلبيته لشركات تسيطر عليها الدول الاعضاء من اجل تحقيق اهداف تعجز عن تحقيقها هذه الدول اذا عمل كل على انفراد. في هذا الإطار تقرر تأسيس "لجنة مستقبل أوروبا"، ومن أهم مهامها (معوض، 1998، 273):

1. جعل الاتحاد قادرا على التصرف في الداخل والخارج، وذلك أيضا عند بلوغ عدد الدول الأعضاء خمس وعشرين دولة أو أكثر.
2. المزيد من الديمقراطية والشفافية في اتخاذ القرارات داخل المؤسسات في أوروبا.(خروب، 2005، 116)

3-2 عوامل قيام الاتحاد الأوروبي:

قام التكتل الإقليمي الأوروبي باسمه الحالي " الاتحاد الأوروبي" على اربعة عوامل رئيسية وهي (علي، 2000، ص83):

أولاً: عامل وحدة الإقليم، وهو القارة الاوروبية، فالشرط الاول والاساسي للعضوية هو ان تقع الدولة داخل الاقليم او القارة الاوروبية، وبالتالي خرجت منه باقي الدول التي تقع إقليميا خارج اوروبا مثل الولايات المتحدة الامريكية بالإضافة إلى إسرائيل.

ثانياً: عامل وحدة الحضارة، وهو الخاص بالتراث الواحد والثقافة الواحدة، فكل دول الاتحاد الأوروبي حتى الان تجمعها حضارة واحدة هي الحضارة الغربية المسيحية، وبالتالي فما زالت تركيا غير قادرة على دخول الاتحاد الأوروبي لاسباب مختلفة، ياتي على قمتها اختلافها حضاريا عن باقي الدول الاوروبية، وهو ما يجعل اسرائيل غير قادرة ايضا على دخول النادي الأوروبي، ليس فقط لانها تقع خارج الاقليم الأوروبي بل لانها ايضا لا تعد حضاريا جزءا من الحضارة الغربية.

ثالثاً: عامل الاستقرار، ويقصد به ان تكون الدولة قد استطاعت تحقيق الاستقرار الداخلي، بعد ان تكون قد نجحت في تحويل وتوجيه افراد شعبها الى منافسة، قائمة على ضوابط عامة مجرده عادلة معلنه سلفاً سياسياً من خلال الديمقراطية، واقتصادياً من خلال نظام السوق، وقانونيا من خلال العدالة.

رابعاً: عامل التكافؤ، ويقصد به تقارب المستوى العام للفرد الأوروبي، اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وعلميا...الخ، وكان ظهور التكتل الاقليمي الأوروبي ايذانا بان المجتمع الدولي اصبح على ابواب مرحلة جديدة انتقالية، من مرحلة الدولة القومية الى مرحلة التكتلات بصفة عامة، سواء كانت تكتلات اقليمية ام قسرية، حيث سارعت الولايات المتحدة الامريكية رغم انها بمفردها كدولة، تعد قارة كاملة موحدة تتعايش داخليها الاجناس والحضارات الى الدفاع عن زعامتها وانفرادها بالهيمنة العالمية، بإنشاء تكتل إقليمي أمريكي "نافتا Nafta "مع كندا والمكسيك، ثم تجمع اقتصادي امريكي اسيوي "APEC ابيك" استراليا زبروناي وكندا والمكسيك والصين وهونغ كونغ واندونيسيا واليابان وماليزيا وفنزويليا والبيرو والفلبين وروسيا وسنغافوره وكوريا الجنوبية وتايلند وفيتنام والولايات المتحدة الامريكية، وبدوره امتد الاتحاد الأوروبي شرقا ليبدأ في ضم دول اوروبا الشرقية الواحدة تلو الاخرى الى الاتحاد الأوروبي، واصبح المجتمع الدولي امام البدايات الاولى لتكتلين عظيمين عملاقين، الاول تكتل اقليمي هو الاتحاد الأوروبي والثاني تكتل اقتصادي أمريكي أسيوي تتزعمه أمريكا.

على الرغم من أن الاتحاد الاوروبي يمثل أهم وأضخم التجارب الاندماجية في العالم المعاصر، فإن تصنيفها الموضوعي ما زال موضع نقاش. فالنظام المؤسسي للجماعة الأوروبية يؤكد أنها ليست مجرد تنظيم بين حكومات (Inter-governmental) حيث أن لها وضعاً قانونياً وشخصية دولية وتمارس صلاحيات واسعة كفاعل دولي مستقل. وفي الوقت نفسه لم تصل الجماعة الأوروبية إلى مرحلة النظام الاتحادي- الفيدرالي (Federation) الذي تصبح فيه برلمانات وحكومات أعضائه تابعة لسلطة

مركزية وسيادة عليا. من هنـا اسـتقر العـرف علـى اسـتخدام وصـف الجماعـة (Community) للتعبير عن التنظيم المؤسسي لتجربة الاندماج الأوروبي، إلى أن يحسم مؤرخو المستقبل أمر تصنيفها بوضوح. (حنفي، 2003، ص 114)

تشكل كيان الجماعة الأوروبية الحالي، تاريخياً، عبر ثلاث تجـارب اندماجيـة أوروبية، هي بالأحرى جماعات أوروبية؛ الأولى أسستها اتفاقية الجماعـة الأوروبيـة للفحم والصلب عام 1951، والثانية هي الجماعة الاقتصادية الأوروبية التي نشأت عام 1958 الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية عام 1958 (الارناؤوط، 2005، ص141).

ومن أجل تحقيق أهداف هذه الجماعات تأسس نظام الجماعة الأوروبية الحـالي، من أربع هيئات رئيسية هي البرلمان الأوروبي، المجلس الأوروبي، اللجنة الأوروبيـة ثم محكمة العدل، فضلاً عن مجلس المحاسبين. وحتى يوليو عام 1967 كان لكل مـن هذه الجماعات الثلاث مجالس ولجان تنفيذية منفصلة (كانت تسمى السلطة العليا)، ثم تم توحيد الهيئات للجماعات الثلاث في تنظيم موحد، يتجاوز في تطوره المنظمات الدولية المعروفة.(الأصفهاني، 2002، ص114) والنظام القانوني وهيكل صنع القرار للجماعة الأوروبية يعبر عن نوع من الفصل بين السلطات، ليس كما شرحه مونتسكيو، وإنمـا بمعنى:

1. إن سلطة التشريع والتنفيذ يقتسمها المجلس واللجنة معاً، مع اشتراك البرلمان في عملية التشريع، وممارسة الرقابة السياسية في حين أن الرقابة القضائية تمارسها محكمة العدل الأوروبية.
2. أن هناك نوعاً من توازن القوة والصلاحيات بين المؤسسات المكونة للجماعـة، وكذلك ميلاً نحو تعزيز الرقابة المتبادلة بينها، كما يوضح الشكل التالي:

أ. المجلس (Council):

يتكون من ممثلي الدول الأعضاء، بواقع عضو لكل منها، هو أحـد الـوزراء، وعادة ما يكون وزير الخارجية، كما قد يتنوع الوزير الممثل حسب القـضايا موضـع المناقشة، أو يحضر برفقة وزير الخارجية. ومنذ قمة باريس في ديسمبر عـام 1974

قرر رؤساء الدول والحكومات الأعضاء أن يجتمعوا ثلاث مرات على الأقـل سـنوياً لبحث أفاق التعاون السياسي في إطار الجماعة، فيما يسمى (القمة الأوروبيـة). ويـتم التناوب على رئاسة المجلس كل ستة أشهر بين الدول الأعضاء حسب ترتيبها الأبجدي، ويؤخذ بالطريقة النسبية عند التصويت على قرارات المجلس، بحيث تتمتع كـل مـن ألمانيا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا بعشرة أصوات وأسبانيا بثمانية أصـوات وبلجيكـا، اليونان، هولندا والبرتغال بخمسة أصوات، والدانمارك وأيرلندا بثلاثة أصـوات، ثـم لوكسمبورغ صوتين، فيما مجموعة 76 صوتاً. وفي حالة القرارات ذات الأغلبية التي تتطلب نسبة معينة تلزم موافقة 54 فـضلاً عـن بعـض القـرارات التـي تتطلـب الإجماع.(الأصفهاني، 2002، ص،134)

ب. اللجنة (commission):

وهي تعتبر أهم الأبنية فوق القومية للجماعة الأوروبية، وهو ما يميزهـا عـن المنظمات الدولية المعاصرة. وتشير (اللجنة) إلى الجهاز الإداري التنفيذي (بيروقراطية الجماعة الأوروبية) أيضاً. وتقوم حكومات الدول الأعضاء باختيار أعضاء اللجنة لمدة أربع سنوات فيما لا يزيد عن عضوين لكل دولة (الدول الخمس الكبرى) ولا يقل عـن عضو واحد (الدول السبع الأخرى) ومهمة اللجنة هي معاونـة المجلـس والبرلمـان بالأساس، أي من خلال مبادرتها بتقديم مقترحـات ومـشروعات لـصلاح الجماعـة الأوروبية ككل، ولكنها تتمتع باستقلالية عن كل منهما وكذلك عن الـدول الأعـضاء. ويتمتع مفتشو اللجنة بصفة الوزير. ومسؤولية اللجنة جماعية، كما أن قراراتها تـستند إلى مبدأ الأغلبية البسيطة، إلا أنها تصدر واقعياً بالإجماع على الأغلب. وتجتمع اللجنة أسبوعياً في مقرها (بروكسل)، واجتماعاتها مغلقة ويتمتع رئيس اللجنـة بـصلاحيات (رئيس حكومة الجماعة الأوروبية) تقريباً، لاسيما عندما يمثل اللجنة في أجهزة الجماعة الأخرى،كمؤتمر القمة، أو عند اختيار أعضاء اللجنة الجدد. ويتم اختيار رئيس اللجنـة بالاتفاق بين الدول الأعضاء، وكذلك نائبه، لمدة سنتين، كما يعاونه طاقم فنـي، يـشبه

الأجهزة الوزارية المعروفة. ويحق للبرلمان الأوروبي وحده أن يقيل اللجنة، وهو الأمر الذي لم يحدث حتى الآن.

ج. البرلمان الأوروبي :

يرجع تاريخ إنشاء البرلمان الاروبي إلى اتفاقية الفحم والصلب (اتحاد مونتان) عام 1952، حين تم تأسيس تجمع من البرلمانيين، ثم اندمج كهيئة موحدة مع مقررات اتفاقيتي يوراتوم والجماعة الاقتصادية الأوروبية عام 1958، ثم أصبح يسمى البرلمان الأوروبي منذ عام 1962، ومنذ عام 1979 أصبح أعضاء البرلمان ينتخبون مباشرة من قبل مواطني الدول الأعضاء لمدة خمس سنوات، وقد بلغ عدد مقاعده بعد انضمام اسبانيا والبرتغال 158 مقعداً (زاد بعد توحيد الألمانيتين) موزعين نسبياً حسب حجم السكان.(الأصفهاني، 2002، ص، 135)

ويلاحظ أن البرلمان ليس هو السلطة التشريعية الأعلى في الجماعة وإنما المجلس، وحيث أن للبرلمان حق إبداء الرأي فقط لدى المجلس، وقراراته ليست ملزمة للمجلس، إلا أن له سلطة محدودة في تقدير بعض الأمور المالية والمشاركة في الأمور الداخلية كالميزانية، الأمر الذي يذهب بالجماعة الأوروبية بعيداً عن مبدأ الديمقراطية ويجعل من البرلمان، وهو يمثل الشعوب، هيئة محدودة الفعل في صنع القرار، كذلك تتواجد الأجنحة الحزبية داخل البرلمان الأوروبي، للتعبير والدفاع عن المصالح المختلفة للجماعات داخل الدول وفيما بين الدول الأعضاء.

د. محكمة العدل:

هي التي تميز الجماعة الأوروبية عن غيرها من المنظمات الدولية، وتتكون من قضاة ومحامين عامين مستقلين أو من مشاهير فقهاء القانون، ومدتهم ست سنوات يمكن تجديدها، بواقع عضو واحد على الأقل من كل دولة بالجماعة، وبالاتفاق بين الدول الأعضاء. ويعاون القضاة مدعون عامون. ومهمة المحكمة هي مراقبة تنفيذ الاتفاقيات الأوروبية والنظر في شكاوي الأفراد ضد هيئات الجماعة المختلفة وكذلك فحص

اتفاقيات الجماعة مع دول أخرى، وهنا تصبح قرارات المحكمة ملزمة. وتعتبر أية قوانين داخليه تتعارض مع قانون الجماعة الأوروبية باطلة.(طاهر، 2003، ص252)

3-3 صنع السياسة الخارجية في الاتحاد الاوروبي:

يقصد بهيكل صنع السياسة الخارجية: نمط ترتيب العلاقات بين الأجهزة والمؤسسات العاملة في ميدان تلك السياسة(Charles,1978,PP 74-80) ، وبالتحديد الوزن النسبي لكل من الأجهزة والمؤسسات التي تقوم بصياغة السياسة الخارجية، وعملية صنع السياسة الخارجية، تشمل نمط التفاعلات بين الأجهزة والمؤسسات العاملة في ميدان السياسة الخارجية في إطار عملية تحديد الأهداف الرئيسية المبتغاة في المجال الخارجي وأدوات تحقيق تلك الأهداف (الجميل، 1997، ص251).

فقد حددت اتفاقية ماستريخت 1993 آلية صنع السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي، وهذه السياسة ليست سياسة جماعية، وإنما هي نتاج التعاون بين الحكومات، مما يعني أنه من الصعب أحياناً الوصول إلى ما هو أكثر من القاسم المشترك بين الدول الأعضاء، وإن السياسة الخارجية والأمنية المشتركة في شكلها الحالي، هي مرحلة على طريق طويل قطعه الاتحاد الأوروبي، فقد كانت صياغة سياسة خارجية وأمنية مشتركة بشكل خاص مهمة شاقة اصطدمت بها عملية التوحد الأوروبي منذ بدايتها تقريباً، وقد طرحت صياغة السياسة الخارجية جانباً حتى بداية السبعينات، حيث بدأت تظهر آليات التعاون السياسي الأوروبي بظهور منهج التعاون بين الحكومات (عوض، 2000، ص25).

وفي أعقاب انهيار جدار برلين ظهرت إلى حيز الوجود فكرة إنشاء اتحاد سياسي بين الدول الأعضاء إلى جانب الاتحاد الاقتصادي والنقدي بينهما، وفي ختام أعمال المؤتمر الحكومي المنعقد في روما سنة (1992)، جعلت من السياسة الخارجية والأمنية واحدة من المكونات الثلاثة للاتحاد الأوروبي، إلى جانب الجماعة الأوروبية والسياسة

المعنية بالشؤون الداخلية والعدالة، وأصبح الاتحاد الاقتصادي والنقدي جزءاً من مجال عمل الجماعة.(Penska, 2000, P237) .

جاءت صياغة أهداف السياسة الخارجية، والأمنية المشتركة في عبـارات عامـة حيث نجدها في المادة (J-1-2) تهدف إلى حماية القيم العامة، وحماية المنافع الأساسـية لاستقلال الاتحاد، وتقوية أمن الاتحاد وأعضائه تحت كل الأحوال، والمحافظـة علـى السلم وتقوية الأمن العالمي طبقاً لميثاق الأمم المتحـدة، ولمبـادئ صـك هلـسنكي، وأغراض ميثاق باريس، ورفع مستوى التعاون الأوروبي، ونشر وتنمية الديمقراطيـة، ودولة القانون واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وورد في الاتفاقية أن هدفي الاتحاد هما: إرساء تعاون منتظم بين الدول الأعضاء بخصوص سياستهما الخارجيـة، والاضطلاع بتحركات مشتركة في المجالات التي تتوخى فيها الدول الأعضاء منـافع مشتركة.

وإذا كانت الدول الأعضاء ملتزمة، بأن تتبادل المعلومات وبالتشاور فـي إطـار مجلس الاتحاد، بشأن كل مسألة من مسائل السياسة الخارجية، تمثل مصلحة عامة، فإن النفوذ المركب لهذه الدول، لا يمارس إلا عن طريق التقاء التحرك الوطني لكل منهـا، ولا يصمم مجلس الاتحاد تحركاً مشتركاً إلا إذا رأى أن الضرورة تدعو إلى ذلك، فـي المنظمات الدولية، وعند انعقاد المؤتمرات الدولية، تقوم الدول الأعضاء بالتنسيق بـين تحركاتها. وتكشف إجراءات الموافقة على تحرك مشترك، القيود التي أرادت الأطراف الأعضاء في اتفاقية الاتحاد فرضها على الـسياسية الخارجيـة والأمنيـة المـشتركة، والصلاحيات التي أرادت الاحتفاظ بها، فعلى أساس التوجهات التي يعتمـدها المجلـس الأوروبي، يقرر مجلس الاتحاد إذا كانت مسألة ما ينبغي أن تكون موضـعاً لتحـرك مشترك، فإذا أتخذ المجلس هذا القرار، ينبغي أن يحدد هذا التحرك، والأهداف العامـة والخاصة التي يريد الاتحاد تحقيقها من وراء هذا التحرك، وكذلك الوسائل والإجراءات والشروط، والفترة التي يتم من خلالها هذا التحرك، أن دعت الـضرورة إلـى ذلـك .(Emile, 1993, P30-32)

يمكن القول أن نظام اتخاذ القرار في السياسة الخارجيـة، والأمنيـة المـشتركة للاتحاد الأوروبي ليس نظاماً موحداً يشبه أنظمة الدول القومية، بمعنى أن عملية اتخاذ القرار في الجماعة الأوروبية لا تتبع المنهج فوق الوطني، بشكل كامل، فهـي صـيغة وسط فيما بين هذا المنهج فوق الوطني من جانب، والتعاون بين الحكومات من جانـب آخر، وهذه الصيغة مزيج من احتكار سلطة تقديم الاقتراحات الموكلـة إلـى اللجنـة الأوروبية المكونة من أعضاء مستقلين من جانب، ومن ممارسة سلطة إصدار الأحكام شبه التشريعية الموكلة لمجلس الوزراء الذي يمثل الدول الأعضاء، الذي يتخذ قراراته أما بالإجماع أو بالأغلبية المشروطة من جانب آخر. أما البرلمان الأوروبي الذي يتمتع إلى حد ما بسلطة التعديل، والاعتراض فهو المؤسسة الثالثة من مؤسـسات الجماعـة الأوروبية، وتقوم محكمة العدل الأوروبية بدور الحارس على قانون الجماعـة الـذي ينطبق بشكل مباشر داخل الدول الأعضاء (عوض، 2000، ص8)..

ومن خلال ما تقدم فإن عملية تطوير السياسة الخارجية، والأمنية المشتركة يحتاج إلى التقاء المصالح المشتركة الملموسة للدول الأعضاء الرئيسية، ففي الوقت الذي تدرك فيه هذه الدول الأعضاء بأن المصلحة المشتركة تستحق التضحية بالاستقلالية الوطنية، فإنها سوف تقدم على اتخاذ القرار المنكر للذات بالمشاركة في السيادة علـى سياسـتها الخارجية فقط في حال اعتبار مكاسب العمل المشترك كبيرة لدرجة تستحق التـضحية في السيادة.

إن الذي دعا إلى فكرة تقرير وتطوير سياسة خارجية، وأمنية مـشتركة للاتحـاد الأوروبي هو التركيز على الجوانب الدبلوماسـية والأمنيـة، أكثـر مـن الجوانـب الاقتصادية، ومن أجل ذلك كان لا بد من خلق آليات مؤسساتية، وقانونيـة، وسياسـية لتطوير المفاهيم، والأعمال في مجال السياسة الخارجية والأمنية، والذي ما زال محدوداً في الاتحاد الأوروبي (Trevor, 1994 PP 10-20).

إن الحديث عن بلورة سياسة خارجية وأمنية مشتركة للاتحاد الأوروبـي تكـون مؤثرة وفعالة، يتوجب أن تتوفر القوة العسكرية اللازمـة لـدعم مبـادرات الاتحـاد

الدبلوماسية والاقتصادية فرغم محاولات عدد من الدول الأعضاء، لا سيما فرنسا التـي حثت شركائها الأوروبيين في الفترة ما بين الستينات، والثمانينات إلى الانضمام إليهـا في بناء قوة عسكرية أوروبية مستقلة في الوقت الذي كانت فيه دول أخرى على رأسها بريطانيا تقاوم الإقدام على أي شيء من شأنه أن يلوح بتهديد دور الناتو الرئيسي فـي الدفاع، والمجال العسكري، أو العلاقات الوثيقة مـع الولايـات المتحـدة الأمريكيـة (Gardon, 1993, PP 23-26) وبالتالي فإنه يمكن القول أن التعاون في مجال الـسياسة الخارجية والأمنية غير المدعوم بالقوة العسكرية، لا يستطيع أن يصل إلى تحقيق أهدافه وغاياته، فعلى الرغم من الدعوة إلى دمج غرب أوروبا وجعله الذراع الأمني للاتحـاد الأوروبي إلا أن الغلبة كانت للدول الأعضاء للوقوف في وجه الانـدماج بـين اتحـاد أوروبا الغربي، وبين الاتحاد الأوروبي(Gnesotto, 1992, PP.223-230) .

4-3 دور مؤسسات الاتحاد الأوروبي في صنع السياسة الخارجية:

من خلال ما تقدم يمكن القول أن نظـام الاتحـاد الأوروبـي لإدارة الـشؤون الخارجية نظام فريد من نوعه في تاريخ العلاقات الدولية، بسبب التقسيم الصعب للنفوذ بين الدول الأعضاء ومؤسسات الجماعة الأوروبيـة، فالـشؤون الخارجيـة للاتحـاد الأوروبي تدار بواسطة الدول الأعضاء، والتي هي بطبيعة الحال إستمرار لسيادتها في العلاقات الدولية. وعلى الرغم من قدرة الاتحاد الأوروبي والـدول الأعـضاء، علـى تطوير الاتحاد الأوروبي ليصبح فاعلاً في المسرح الدولي، إلا أن العلاقات الـسياسية الخارجية للاتحاد الأوروبي، بقيت في الغالب في حقل السيادة القومية، والتعاون ما بين الحكومات، بينما العلاقات الاقتصادية الخارجية أصبحت موضوعاً للمؤسـسات فـوق القومية وللنظام الإجرائي للجماعات الأوروبية.

إن عملية التعاون السياسي الأوروبي، مرت عبر مراحل عديدة، فمنـذ إنـشاء الجماعة الأوروبية، وحتى عام 1959، بدأ التفكير في التعاون السياسي، حيث جـاءت خطة فوشيه عام 1961، لتنتهي بالفشل، ثم تقرير لكسمبورغ عام 1970 عن "التعـاون

السياسي الأوروبي"، كآلية للتعاون ما بين الحكومات، ثم انتقلت عملية التعاون خطـوة للأمام، فقد وضع القانون الأوروبي الموحدة عام 1986، الأسس لصنع سياسة خارجية وأمنية مشتركة، تلتها اتفاقية "ماستريخت" عـام 1993(Pryce, 1994, P. 46) ، لتـضع أسساً متقدمة لسياسة خارجية وأمنية مشتركة، ثم معاهدة "امستردام" عام 1997.

يمكن القول أنه منذ بداية السبعينات كانت هناك اختلافات في بنية صنع القـرار في الشؤون الخارجية، من جهة كانت العلاقات الاقتصادية الخارجية، تـدار بواسـطة المفوضية ومجلس الوزراء، فكان صنع القرار في هذا المجال يتخطى الحدود القوميـة لحدود الجماعة الأوروبية بمعنى وجود مؤسسات فوق قومية ترك لهـا عمليـة صـنع القرار وإدارة الشؤون الاقتصادية مع العالم الخارجي للجماعة الأوروبية، أما فيما يتعلق بقضايا السياسة الخارجية، والأمنية المشتركة، فكان يتم التعامل معها في إطار التعاون ما بين الحكومات، وبالتالي فإن الاختلاف كان بالأساس القانوني وفـي قواعـد صـنع القرار وإجراءاته(Moner,1995, PP.22-25) .

إن كل القرارات المهمة تعد بواسطة اللجنة السياسية (وزراء الخارجية) وتؤخذ من خلال اجتماعات وزراء الخارجية في المجلس، والخطوط الموجهة توضع بواسطة المجلس الأوروبي، وكل القرارات العملية المنوي اتخاذ تأخذ بواسطة الإجماع (Tietje, 1997, P.211-233)، كما أن للمفوضية الحق في المبادرة لكن بمـشاركة كـل الـدول الأعـضاء، وفـي الواقـع فـإن أغلـب المبـادرات تـأتي مـن رئاسـة الاتحـاد الأوروبي(Nuttall,2000, PP, 30-35).

إن التفاعل المركب بين المفوضية والمجلس يكون غائباً فـي إطـار الـسياسة الخارجية والأمنية المشتركة، والدول الأعضاء لا تعمل في العادة علـى تغييـر هـذا الوضع، كما أن عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، لا تؤدي إلى أفضل النتـائج بسبب وجود قاعدة الإجماع والتي يجب على الدول الأعضاء جميعها الموافقة على أقل صفة مشتركة، بالإضافة إلى أن تناوب الدول الأعضاء كل (ستة أشهر) على رئاسـة الاتحاد، يضعف من فاعلية السياسة الخارجية والأمنية، وذلك لاختلاف مصالح الـدول

الأعضاء وتباينها فيما يتعلق بالنظرة إلى قضايا السياسة الخارجية والأمنية، بمعنى أن الدولة التي تتولى رئاسة الاتحاد، وطبيعة اهتماماتها تلقي بظلالها على ترتيب الأولويات الأوروبية، بوصفها المحرك للجماعة الأوروبية فإذا تسلمت الرئاسة دولة متوسطية مثلاً، فإنها سوف تسعى إلى تطوير وتنمية علاقاتها مع دول جنوب شرق المتوسط، في الوقت الذي تهتم فيه دول الشمال في الاتحاد في منح دول الشمال ثقلاً أكبر في السياسة الأوروبية، وإعطاء الامتداد الشمالي بعداً يوازي الامتداد المتوسطي فهي تسعى إلى تعميق علاقاتها مع روسيا مثلاً لحل القضايا العالقة مع القارة الأوروبية مثل (الجريمة المنظمة، حماية البيئة، تجارة السلاح... الخ)، وبالتالي فإنه عندما تتولى الرئاسة الأوروبية دولة من هذه الدول فإنه لا شك بأن سياستها تجاه عملية السلام ستكون بالضرورة أقل أهمية (خشانة، 2002، ص9).

مما سبق ذكره في إطار السياسة الخارجية تكون الرئاسة مسوؤلة عن تطبيق الإجراءات المشتركة، والرئاسة تستطيع أن تؤدي الدعم الحكومي (الإداري) لوحدات السياسة الخارجية في الأمانة العامة للمجلس، وفي الغالب يتم تنفيذ العمل في السياسة الخارجية على المستوى القومي في وزارات الخارجية، بالإضافة إلى عدم امتلاك السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي ميزانية خاصة بها للتمويل، بمعنى خضوعها لميزانية الجماعة التي يجب أن توافق كافة الدول الأعضاء لتمويلها (Moner, 1995, P32).

ولقد تم إستحداث موقع الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي، حيث يكون الأمين العام لمجلس الوزراء الأوروبي، ويقوم الممثل الأعلى بمساعدة المجلس في المسائل التي تقع ضمن نطاق السياسة الخارجية، وبالتحديد من خلال المساهمة في تشكيل وتقديم القرارات المتعلقة بهذه السياسة، وأيضاً التحرك بالنيابة عن المجلس وحين الطلب من رئاسة المجلس بإجراء حوار سياسي مع دولة ثالثة، ويقوم الممثل الأعلى للسياسة الخارجية بمساعدة رئاسة الاتحاد الأوروبي بمسألة التمثيل الخارجي للاتحاد، وتطبيق المسائل المتعلقة بالسياسة الخارجية، ومنذ الثامن

عشر من أكتوبر عام 1999 تولى السيد خافير سولانا الأمين العام الأسبق لحلف الناتو مهام الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية والأوروبية (ماركو، 2005، ص141).

وإن تطابق وتوافق السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي يعتمد بشكل كبير على ردود فعل الدول الأعضاء، للتطورات على الساحة الدولية، فقد أثبتت التجارب السابقة البوسنة والهرسك مثلاً أنه إذ لم تنسق السياسات مسبقاً، فـإن موقـف الاتحاد الأوروبي على الساحة الدولية يكون ضعيفاً، فالتحليل المشترك للأحداث الدولية، وتقاسم المعلومات سيكون بالتأكيد لصالح موقف أكثر فاعلية للاتحاد تجـاه التطـورات الدولية.

وعن آلية اتخاذ القرارات في مجال السياسة الخارجية، فإن القاعدة العامة لاتخاذ القرارات السياسة الخارجية هي التصويت بالإجماع الكلي لصالح أي قرار، ولكن الدول الأعضاء، تستطيع ممارسة "الامتناع البناء" الذي لا يسد الطريق أمام تبني القرار، وفي حالة أن الدولة العضو، عززت امتناعها بتصريح رسمي فإنها لـن تكـون مـضطرة لتطبيق القرار، ولكن يجب عليها القبول انطلاقاً من روح التضامن، بأن القـرار يلـزم الاتحاد الأوروبي ككل، ويجب عليها الامتناع عن أي إجراء يتعارض مع إجراء الاتحاد الأوروبي من خلال هذا القرار، وإن هذه الآلية لا تطبق في حالة أن الدولة الممتنعة أو المعترضة لها وزن في عدد الأصوات يساوي ثلث أصوات المجلس بناء على اتفاقيـة امستردام (Nuttall, 2000 P. 25).

إن البند الخامس من اتفاقية الاتحاد الأوروبي يتيح المجال أمام تبني القـرارات بالأغلبية في حالتين: الأولى: لتطبيق قرارات حول استراتيجية مشتركة معروفة من قبل مجلس الوزراء الأوروبي، والثانية: أي قرار يتعلق بموقف مشترك أو إجراء مـشترك سبق أن صادق عليه المجلس، وهناك شرط احترازي يمكن للدول الأعضاء مـن سـد الطريق أمام الإقرار بالأغلبية لمسائل مهمة تتعلق بالسياسة الوطنية للدولة العضو، وفي هذه الحالة وعندما تقدم الدولة العضو تبريرها، فإن المجلـس يـستطيع مـن خـلال التصويت بالأغلبية إحالة القرار للمجلس الأوروبي ليصوت عليه بالإجماع كأن يحصل

خلاف مثلاً بين دولتين من الأعضاء حول مسائل تتعلق بالمشاركة في قوات دوليـة أو ما شابه ذلك من إجراءات (Roypryce, 1994, PP.220-225).

3-5 مستقبل السياسة الخارجية لدول الاتحاد الاوروبي:

إن عملية تطوير السياسة الخارجية والأمنية المشتركة تحتاج إلى التقاء المصالح المشتركة والملموسة للدول الأعضاء الرئيسية في الوقت الذي تدرك فيه الدول الأعضاء المصلحة المشتركة لتحقيق التضحية بالاستقالية الوطنية فإنها سوف تقدم على اتخاذ القرار المنكر للذات بالمشاركة في السيادة على سياستها الخارجية فقط في حال اعتبار مكاسب العمل المشترك كبيرة لدرجة تستحق التضحية بالسيادة وإن الحديث عن بلورة سياسة الخارجية وأمنية مشتركة ببلاتحاد الأوروبي تكون مؤثرة وفعالة فلا بد من توفير القوة العسكرية اللازمة لدعم مبادرات الاتحاد الدبلوماسية والاقتصادية كما تم ذكره سابقاً (الموند، 2006، ص98).

أما أوجه النجاح والفشل للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة فهي تخضع لمسألة أساسية وهي ما عبر عن الأمين العام خافيير سولانا عندما أجاب على سؤال حول هذا الموضوع حيث قال " أن هذه السياسة حديثة وهي في حد ذاتها عملياً في طريقها إلى التكوين". ثم إن الوقت للتغيير مناسب للتقييم وكشف الحساب، خاصة وأن هذه السياسة حالياً في طريقها للتحول العميق والداعم الذاتي. (الجزاز، 1993، ص 35)

أما عن المراحل التي خطتها هذه السياسة فمن الجدير بالذكر والتقدير منها:

1. أن الاتحاد نجح في إقامة صرح من المواقف والسياسات المشتركة فمثلاً (95%) من النصوص التي طرحتها منظمة الأمم المتحدة، كان التكلم فيها بصوت واحد.
2. أصبحت هذه السياسة لها كيان بعد أن كانت لا تتعدى مرحلة التعاون السياسي.
3. أما عن التحديات التي ستواجه هذه السياسات فمن تحصل القدرة على جميع الأنشطة المتفرقة التي تقوم بها داخل وحدة منسقة من اتفاقيات للتعاون

الاقتصادي ومن المعونة من أجل التنمية ومن عملية إعادة البناء ومن البيانات العسكرية.

ويتضح أيضاً أن الدول الأعضاء في مجلس الأمن الدولي فرنسا وبريطانيا دائمتا العضوية تتمتعان بصلاحيتهما الخاصة وإن كان عليهما أن تدافعا عن مواقف الاتحاد الأوروبي ومصالحه ويتضح من ذلك أن الفاعلين الأساسيين في السياسة الخارجية والأمنية المشتركة هما الدول الأعضاء وأن لم يطرأ أي تغيير على النظام الدولي نتيجة تأسيس السياسة الخارجية الأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي وأنه ما زال على الفاعلين الخارجيين أن يتعاملوا مع خمسة عشر دول هم أعضاء مجلس الأمن الدولي. (جوردن، ص 16)

طرح توسيع الاتحاد الأوروبي فرصة لإنهاء الفصل المصطنع الذي قسم القارة الأوروبية إلى شطرين على مدى عقود من الزمن ، وسيتيح هذا التوسيع للأفراد حرية الحركة والدراسة والعمل عبر الحدود، ويـساهم فـي إزدهـار المـصالح التجاريـة والاقتصادية في أوروبا الوسطى والشرقية، علـى أسـاس قاعـدة الـسوق والثبـات الإقتصادي وستحقق أوروبا ككل فوائد إقتصادية وسياسية مع نشوء سوق محلية تخـدم 700 مليون إنسان (علي، 2000، ص65).

لقد مر الاتحاد الأوروبي منذ تاسيسه عام 1957 حتى الآن بخمس عمليات مـن التوسيع المنفصلة (في الأعـوام 1973، 1981، 1986، 1995،2004) وازداد عـدد الدول الأعضاء فيه من ست دول إلى 27 دولة ولا شـك أن وجـود دولـة مرشـحة للإنضمام إلى الاتحاد الأوروبي، من أستونيا شمالاً وحتى تركيا جنوباً، يـشكل أكبـر مطمح للاتحاد، فالتحضيرات التي يتحتم إنجازها من قبل الأعضاء الحاليين والمحتملين لمواجهة مثل هذا التحدي تعتبر ضخمة، وإذا ما فحصنا المعايير الإقتصادية البحتة فقط، سنجد أن مجمل الناتج القومي للفرد، في معايير القوة الشرائية كنسبة مـن المـستويات القائمة في الاتحاد الأوروبي، تتراوح بين 79% في قبرص و 68% فـي سـلوفينيا و 23% في بلغاريا و 27% في لاتفيا (شهاب، 2000، ص41).

أما داخلياً، فيتحتم على الاتحاد الأوروبي تكييف سياساته وإقتـصاده وأنظمتـه إستعدادا لتوحيد 20 دولة أو أكثر، لقد تغلب الاتحاد الأوروبي على أولى التحديات التي واجهته في قمة برلين المنعقدة في آذار عام 1999، حيث تم تحديد سقف للميزانية التي سينفقها الاتحاد الأوروبي على كل مجالات عمله وكان ذلك مصحوبا باصلاحات واسعة النطاق في الانفاق على المجالات الزراعية والإجتماعية والإقليمية، كما تم تحسين نظام إتخاذ القرارات في الاتحاد الأوروبي ، إضافة إلى ذلك تقوم المفوضية بتنسيق حمـلات لنقل المعلومات بهدف إطلاع الجمهور على أبعاد توسيع الاتحاد. ولقد رصـدت قمـة الاتحاد الأوروبي في آذار من العام 1999، قرابة 22 مليار يورو لدعم عملية "ما قبـل الانضمام للاتحاد" لسنوات 2000 – 2009 ويساوي هذا المبلغ ضعف ما تم رصده لهذا الهدف في سنوات التسعينيات بالإضافة إلى ذلك ستكون ميزانيـة الاتحـاد الأوروبـي جاهزة لأوائل الدول المنضمة إليه منذ العام 2002 وصاعداً، علماً أنه تم رصد مبلـغ 57 مليار يورو بشكل خاص للدول التي ستنضم إلى عضوية الاتحـاد بـين الأعـوام 2000 و2009.

على الرغم من عدم تحديد التاريخ الرسمي لاجراء عملية التوسع الجديدة للاتحاد الأوروبي، إلا أن الاتحاد إلتزم بأن يكون مستعداً على الصعيدين المؤسساتي والسياسي، للترحيب بأعضاء جدد إبتداء من العام 2003، شريطة أن تلبي كافة شروط العـضوية في الاتحاد الأوروبي ، وفي أيار2004 تم قبول عـشرة دول مـن الـدول المرشـحة للإنضمام حيث إرتفع عدد دول الأعضاء من 15 دولة إلـى 25 دولـة فـي الإتحـاد الأوروبي، وبإنضمام بلغاريا ورومانيا أصبح عدد أعضاء الإتحاد 27 دولة.

3-6 شروط وإجراءات العضوية في الاتحاد الاوروبي:

قبل الحديث عن شروط وإجراءات العضوية لابد من الاشارة إلى أن العلاقـات الرسمية بين تركيا والاتحاد الاوروبي بدأت في عام 1963 عندما تـم توقيـع إتفـاق التحالف وكانت تركيا هي اول دولة من مجموعة الدول المرشحة للعضوية التي قدمت

طلباً وذلك عام 1987 إلا أن الطلب التركي لـم يحـرز أي تقـدم لأسـباب سياسـية وإقتصادية وأسباب أخرى وحقوق الإنسان (خروب، 2005 ص 91).

وتستفيد تركيا من إستريتيجية ماقبل الانضمام الى الاتحاد الاوروبي الى تحضير ودعم الاصلاحات الاقتصادية والسياسية والحوار السياسي الوثيق مع الاتحاد الاوروبي ويمكن لتركيا المشاركة في برامج الاتحاد الاوروبي الحالية وفي الاجتماعات التي تعقد بين الدول المرشحة لعضوية والاتحاد الاوروبي كما تحصل على المـساعدة انطلاوبـة لملائمة قوانينها المحلية مع الخط الذي يتوائم وقوانين وأنظمة الاتحاد الاوروبي لكـن تركيا مطالبة قبل بدء المفاوضات حول إنضمامها بإثبات إحترامها بحقوق الانسان على أراضيها وإعادة هيكلة العديد من عناصر اقتصادها(Roypryce, 1999, P13).

قبل أن يفكر أي بلد بإمكانية انضمامه إلى الاتحاد الأوروبي، يتحتم عليه اثبـات تلبيته لمعايير العضوية الأساسية التي تم إقرارها في قمة كوبنهاجن في حزيران 1993 والتي جاءت على النحو الآتي:

أ. وجود مؤسسات مدنية مستقرة قادرة على ضمان الديمقراطيـة، وسـيادة حكـم القانون، واحترام حقوق الإنسان وحماية حقوق الأقليات.

ب. وجود إقتصاد سوق فعال وقادر على تحمل أعباء المنافسة مع قوى السوق في الاتحاد الأوروبي.

جـ. القدرة على تحمل إلتزامات العضوية، بما في ذلك الالتزام بأهداف الاتحـاد الأوروبي النقدية والإقتصادية والسياسية.

د. حل الخلافات وتسويتها ما بين الدول.

تبدأ إجراءات الانضمام لعضوية الاتحاد الأوروبي بطلب الدولة الراغبة في ذلك وهو مما يعد حقاً لأية دولة أوروبية ويجتمع مجلس وزراء الخارجية لـدول الاتحـاد الأوروبي لإعطاء الدول المتقدمة صفة المرشح للعضوية، وهذه الصفة تعني أن هـذه الدولة قد بدأت بالفعل وبشكل رسمي طريق العضوية والذي سينتهي حتماً بانـضمامها للاتحاد الأوروبي فور استيفائها لشروط العضوية. وتعكس هذه الشروط مـدى توافـق

الدولة مع النظام المعمول به داخل الاتحاد، ومن المعروف أيضاً أن هذه الشروط تنطوي على سلسلة طويلة للغاية من المعايير الجزئية أو التفصيلية والتي يبدأ الاتحاد في مناقشتها مع كل دولة على حدة وعلى مدى زمني قد يستغرق عدة سنوات.

يتخلل هذا المدى الزمني تقييمات دورية حتى يطمئن الاتحاد أن الدولة المعنية قد بلغت بالفعل المرحلة التي تؤهلها لاكتساب العضوية، وأن هذا التأهيل يحتاج إلى تمويل قد لا تستطيع الدول الراغبة في العضوية توفيره، فقد خصص الاتحاد وبالتحديد المفوضية الأوروبية مبلغ ثلاث مليارات يورو سنوياً لمساعدة هذه الدول للوصول لاستحقاقات الانضمام.(العضوية في السوق الاوروبية المشتركة، ص 441-442)

في اجتماع شهده قادة (25) دولة أوروبية في بروكسل، توصل الاتحاد الأوروبي وتركيا في 17 ديسمبر 2004 إلى اتفاق تاريخي، يتيح لتركيا البدء في مفاوضات العضوية الكاملة عام 2005، وتم إقرار الصياغة النهائية لبنود الاتفاق بين الجانبين.

يتطلب الاتفاق مع تركيا مطلباً عاجلاً للاتحاد الأوروبي يقضي بضرورة اعتراف تركيا بحكومة القبارصة اليونانيين في جزيرة قبرص، لأن أنقرة ترفض الاعتراف بحكومة قبرص حتى يتم التوصل الى تسوية بشأن الجزيرة المقسمة. وفي نهاية المطاف، تعهدت تركيا -من جانب واحد- بالتوقيع على بروتوكول لتوسيع نطاق اتفاقية الشراكة، التي أبرمتها مع الاتحاد الأوروبي، لتشمل الدول العشر التي انضمت إلى الاتحاد في أيار 2004 من بينها قبرص.

تضمن الاتفاق تعهد الاتحاد الأوروبي بأن الهدف من بدء مفاوضات العضوية رسمياً هو العمل على منح العضوية الكاملة لتركيا، إلا أن المسئولين الأتراك يتخوفون من محاولة بعض الدبلوماسيين بالاتحاد الأوروبي العمل على منح تركيا ارتباطا أدنى مرتبة من العضوية الكاملة في الاتحاد. وأوضح الاتحاد الأوروبي أن تركيا لا تستطيع الانضمام قبل عام 2015، وبحلول ذلك الموعد من المتوقع أن تصبح تركيا -حال انضمامها- أكبر بلدان الاتحاد بعدد سكان يزيد على 74 مليوناً، الأمر الذي يمنحها

أقوى سلطة تصويتية فيما يتعلق باتخاذ القرارات، وأكبر عدد من المقاعد في البرلمـان الأوروبي، ويشار إلى أن تركيا، البالغ عدد سكانها حاليا نحو 74 مليون نسمة، تـسعى منذ نحو 40 عاما للانضمام إلى المنظومة الأوروبية، الذي إذا تحقق فـسيعني اتـساع نطاق هذا التكتل ليصبح متاخما لحدود سـوريا وإيـران والعـراق (الموند، 2006، ص87).

تتمثل معايير قبول انضمام أعضاء جدد للاتحاد لحزمة من الإصـلاحات فـي المجالين السياسي والاقتصادي، وهي المعروفة بـ"معايير كوبنهاجن" الخاصة بالتطور الديمقراطي، وحكم القانون، واحترام حقوق الإنسان، وحقوق الأقليـات، فـضلاً عـن معايير الإصلاح الاقتصادي من قبيل إصلاح أساليب اقتصاد السوق، وتحقيق الـشفافية والمحاسبية، وغيرها من العوامل الموضوعية، التي يمكن قياس وتقيـيم تقـدم الـدول المرشحة للعضوية على أساسها (مقلد، 1987، ص54).

تعتبر المفوضية الأوروبية من الناحية المؤسسية، الجهاز التنفيذي للاتحاد- هـو الجهاز المنوط به تقييم عملية الإصلاح فـي الـدول المرشـحة للعـضوية، وإجـراء مفاوضات الضم، نيابة عن دول الاتحاد، مما يشير إلى أن عملية التوسيع التي انتهـت بانضمام عشرة دول من شرق أوروبا، هي عملية تتسم بتوافق سياسي عالي، ويغلـب عليها الطابع الإجرائي عكس عملية انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي التـي يغلـب عليها الطابع السياسي (ماركيتي، د.ت).

3-7 شروط الاتحاد الأوروبي لانضمام تركيا.

دعا البرلمان الأوروبي الى متابعة التقدم الذي حققته تركيا في مجـال حقـوق الانسان، والحريات الدينية، وحقوق المرأة، وتعليق المحادثات في أي وقت تتراجع فيه أنقرة في أي من هذه المجالات، وقد اشترطت التوصية التي أقرتها المفوضـية بـشأن تركيا، ضرورة مواصلة عمليات الإصلاح فيما يتعلق بحقوق الإنسان، وأن أي انتكاسة تتصل بحقوق الإنسان والإصلاحات السياسية في البلاد قد تمنع بدء محادثات انـضمام

تركيا للاتحاد، وقال رئيس المفوضية الأوروبية: إن موقف الاتحـاد الاوروبـي مـن انضمام تركيا "إيجابي ولكنه قرار حذر".(باكير، د.ت)

تتسم تركيا -ذات الأغلبية المسلمة- بنظام حكـم مـدني. ويعتبـر مـسؤولون أوروبيون أن النظام القانوني بالاتحاد يتسق وتوقعات الاتحاد الأوروبي حول شـروط انضمام الدول الجديدة إليه في إطار خطط توسيع العضوية، ويمكن تفهم بعض الشروط الأوروبية المفروضة مثل قضايا حقوق الإنسان، لكونها قيما عالمية يتوافق عليها البشر من منطلقات إنسانية، ومثل قضايا تجارية تتطلب الانصياع لمواصفات معينة حرصـا على الصحة العامة أو المنافسة العادلة. لكن ما لا يمكن فهمه أن تصبح عملية الدخول إلى الاتحاد مشروطه بالتخلي عن معتقدات ذاتية في صميم الفـرد وجـوهر اعتقـاده، فعندما قررت حكومة حزب العدالة والتنمية تعديل قانون الأحوال الشخـصية لتجعـل جريمة الزنا جرماً يعاقب عليه القانون، أعلنت أوروبا بوضوح أن إقرار هذا القـانون يضر بتركيا، ويؤخر عملية انضمامها إلى النادي الأوروبي.(محمد، د.ت)

ويمكن أيجاد أهم المراحل التي مرت بها مفاوضات تركيا للنظام فـي الاتحـاد الأوروبي بالمحطة الرسمية الأولى في المسار التركي الأوروبي، تعود إلى بروتوكـول أنقرة، الذي وقّع عام 1963، أما المحطة الرسمية الثانية، فكانت في العام 1999، عندما قبلت قمة هلسنكي الخاصة بزعماء دول الاتحاد الأوروبي، تركيا عـضواً (مرشـحاً) للإنضمام. أما المحطة الثالثة فكانت قمة بروكسيل في 17 كانون الأول 2004، التـي اتخذت قراراً تاريخياً لبدء مفاوضات العضوية مع تركيا في الثالث من تـشرين الأول 2005 (الارناؤوط، 2005، ص87).

الفصل الرابع

الأسباب التي تدفع بتركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي

تمهيد:

يعني انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي زيادة أهمية موقعه الاستراتيجي سيما وأن تركيا تقع بجوار أغنى منطقتين نفطيتين في العالم وهما الخليج العربي وبحر قزوين. كما سيعزز انضمامها وزنها على الصعيد السياسي والثقافي في العالم الإسلامي على أساس أن بإمكانها أن تكون بمثابة جسر بينه وبين القارة الأوروبية. لكن الشيء الذي يؤكد عليه المراقبي السياسيين هو أن انضمامها سيغير وجه الاتحاد. فلأول مرة سينضم اليه بلد يشكل المسلمون غالبية سكانه مما يعني تغيير طابع الاتحاد الذي ضم حتى الان بلداناً تدين غالبية شعوبها بالديانة المسيحية. وعلى صعيد آخر يُعرف عن الأتراك اعتزازهم بقوميتهم ودولتهم مما يعني أنه سيصعب عليهم التنازل عن جزء من سيادتهم لصالح المفوضية الأوروبية. وبناء على ذلك يُرجح قيام دول الاتحاد الاوروبي بدعم المحاور الداعية إلى حصر صلاحيات الاتحاد بالشؤون الاقتصادية. ويأتي في مقدمتها المحور البريطاني-البولندي المؤيد لاتحاد يشكل منطقة اقتصادية حرة من دول تحتفظ بسيادتها. ومن شأن تأييد تركيا لمحور كهذا إضعاف دور المحور الفرنسي-الألماني الداعي لإقامة سلطة مركزية أوروبية على حساب الانتقاص من سيادة الدول الأعضاء. (فنكل، 2002، ص 117)

يعني انضمام تركيا الى الاتحاد الاوروبي التحاق بلد كبير يبلغ تعداد سكانه حوالي 74 مليونا مع العلم بأن تركيا تتبنىء مصالحها القومية على نحو قوي ثابت ولا تبدي أي تفهم على الإطلاق لمطلب الانضواء تحت مظلة المصالح الأوروبية المشتركة، يأتي بالإضافة إلى ذلك أن تركيا سوف تطالب بحكم كبر حجمها إعطاءها صفة ريادية في صياغة السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي وفقا لمصالحها القومية وقد تسعى إلى تسخير عضويتها في الاتحاد الأوروبي من أجل تقوية مركزها كقوة إقليمية

في منطقة الشرق الأوسط بالمفهوم الأشمل،لا شك أن تركيا تلعب بالفعل بسبب موقعها الجغرافي دورا بارزا في منطقـة الـشرق الأوسـط فـي الإطـارين الجيوسياسـي والجيوإستراتيجي. وفي حال انضمام تركيا فإن حدود الاتحـاد الأوروبـي الخارجيـة ستصل إلى جمهوريتي القوقاز جيورجيا وأرمينيـا وإلـى أذربيجـان عبـر مكتنـف ناشيتجيفان وإلى إيران والعراق وسوريا أيضا. (علي، 2000، ص 83)

من هنا تبرز مجموعة من العوامل التي تدفع بتركيا للانـضمام إلـى الاتحـاد الأوروبي، (طاهر، 2003، ص51).

1. يلعب الموقع الجغرافي دورا مهم في التأثير على العلاقات الدولية التركية لان جميع التطورات السياسية في أوروبا لابد ان تؤثر في السياسة الخارجية التركية
2. ان العلاقات بين تركيا وأوروبا ليست بالطبيعه ذاتها التي تسبب تغيرات رادكالية كما العلاقات الأمريكية التركية ويعود أهمية ذلك الى أنتماء جميع الاطراف الى الحلف شمال الاطلسي ووجود أوروبا في الحلف يعد حلقه وصل بـين تركيـا والولايات المتحدة.
3. سعى تركيا من وراء الانضمام الى الاتحاد للتقليل من الاعتماد على الولايـات المتحدة وخاصة بعد تراجع مستويات الثقة بين الدولتين، ولتخفيف هذا الهـدف تخطط تركيا في أتجاهين:

الاتجاه الأول:

العمل على بناء استراتجية اقتصادية قوية ترتكز عليها للتحرك نحو أوروبا.

الأتجاه الثاني:

يتمثل في بناء قوة مسلحة جديدة تستطيع من خلالها تلبية أحتياجاتها ومعالجتهـا والمشاركة في الاستراتجية الاجنبية.(درويش ، 2001، ص 87)

1-4 مراحل المفاوضات التركية مع الإتحاد الأوروبي:

منذ العشرينات من القرن المنصرم أراد أتاتورك بناء دولة معاصرة على غرار الدول الأوروبية والنمط الغربي منطلقاً في ذلك من أيديولجوينة التـي ترتكـز علـى المبادئ الستة المعروفة مساعداً إلى إسدال الستار على الماضي الإسـلامي والتوجـه بتركيا ناحية الغرب والحضارة الغربية متخذاً العديد من الإجراءات التي تربط تركيـا بماضيها الشرقي والإسلامي وانسجاماً مع هذا النهج سعت تركيا للاندماج مع الغـرب حيث عملت الحكومات التركية المتتالية على بنـاء المؤسـسات الإداريـة والـسياسية والاقتصادية والاجتماعية المستوحاة من المجتمع الغربي لاتخاذ الالتزامات الضرورية في هذا الإطار انضمت تركيا لحاف شمال الأطلسي عام 1952م وحاف بغداد 1956م وهي من أوائل الدول التي اعترفت بإسرائيل عام 1949م. (نور الدين، 1997)

لذلك شكل الخيار الأوروبي والغربي عموماً احد اعمدة النظام الكمالي واهتزازه يعني اهتزاز النظام من هنا كانت الحكومات التركية المتعاقبة تؤكد على ان الخيار في كل بياناتها الوزارية حتى الحكومة التي شكلها الأسلامي نجم الدين اربكان 1996 أشار الى مواصلة الجهود لتعزيز الأندماج في الاتحاد الأوروبي وان ذلك خيار وحيداً لابديل عنه وهذا ما عبر عنه أيضاً رئيس الحكومة مسعود يلماظ في 1991 عندما قال ان امام تركيا واحدا من خيارين الخيار الأوروبي او خيار الدخول في عصر القرون الوسطى. (طاهر، 2003، ص 252).

إن الحديث عن تركيا والاتحاد الأوروبي لا يعني الحديث عن دولتين أو كيانين أو حتى حدودين، فالأمر يتعدى ذلك ليختصر التاريخ والجغرافيا والحضارة والحروب والقتال بين الطرفين بدءا من أحفاد عثمان آل طغرل مرورا بمحمد الفـاتح وسـليمان القانوني وليس انتهاء بوريثة السلطنة العثمانية تركيا نجم الدين آردوغان. فبعد انهيـار حاملة الخلافة الإسلامية "السلطنة العثمانية"، ظهر أتاتورك وتياره ليدعو إلى نزع كـل ما له علاقة بالدولة العثمانية والإسلام والخلافة، ولينـادي بالانـضمام إلـى أوروبـا للوصول إلى التطور على حد قوله، مما حدا بالبعض إلى القـول: كانـت تركيـا أول

المسلمين، فأصبحت آخر الأوروبيين. ومنذ ذلك الوقت وهي تحاول الانضمام إلى الصف الأوروبي دون جدوى إلى أن جاءت حكومة أردوغان ذات الصبغة الإسلامية وبأغلبية تاريخية مكنتها من الإمساك بزمام البرلمان منفردة و بشعبية واسعة، لكن كانت هناك تحديات كبيرة لهذه الحكومة واستحقاقات تتناسب مع صبغتها وشعبيتها يجب إنجازها، وإلاّ فقدت مصداقيتها، إلا أن محاولة تحقيق هذا الأمر قد يدخل الحكومة في صراع كبير مع العسكر تكون نهايته شبيهة بنهاية حكومة أربكان الإسلامية (الجاسر، 2000، ص74).

ومن أجل تفادي هذه النتيجة كان لابد لهذه الحكومة من غطاء لعملها فكانت الحجة السعي لدخول الاتحاد الأوروبي، وهو الأمر الذي مكّن حكومة أردوغان من إجراء التعديلات اللازمة على كافة الأصعدة تدريجياً وصولاً إلى أمور حساسة مثل الحجاب وأئمة المساجد والدراسة الدينية وتجريم الزنا بحجة أن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي يتطلب مزيدا من الحرية والديمقراطية والانفتاح والإصلاح. و بعد أن أنجزت تركيا كل ما عليها للانضمام إلى أوروبا، نجد الاتحاد الأوروبي مترددا بل يغلب الرفض على قراره بالإضافة إلى صدور توصيات كثيرة تحث أوروبا على رفض انضمام تركيا وليس آخرها الكرسي البابوي في روما والكنيسة، أما عن أسباب رفض أو تخوف أوروبا من انضمام تركيا فهي كثيرة منها: (خشانة، 2002، ص 15)

أولا: العثمانوفوبيا أو الاسلاموفوبيا المترسبة في نفوس الأوروبيين لدرجة أن الأوروبيين يعتبرون تركيا الآن بعلمانيتها وتغربها امتدادا لدولة الخلافة الإسلامية في ذهنهم وهذا بحد ذاته يشكل خطرا على الاتحاد الأوروبي.

ثانيا: العنصر الديمغرافي لتركيا المتمثل بـ74 مليون نسمة و هو ما يعطي تركيا ثقلا كبيرا على الصعيد البشري و يؤدي في حال انضمامها لأوروبا إلى السيطرة على سوق العمالة أولا والتغلغل في الدول الأوروبية التي تعاني من نقص في السكان أصلا وبالتالي تغيير المعادلات الديمغرافية الداخلية للدول الأوروبية ثانيا.

ثالثا: الهوية الإسلامية للشعب التركي على الرغم من علمانية الدولة، وهو ما لا بـد أن يكون له تأثير على سكان الدول الأوروبية، لا سيما وأن دراسات كبيرة أشـارت بعد 11أيلول أن هناك تزايدا كبيرا ومضطردا من قبل المعتنقين للدين الإسـلامي والمطّلعين عليه وخاصة في ألمانيا وفرنسا وبلجيكا وهولندا وبريطانيا وهي دول رئيسية ومحورية في أوروبا.

رابعا: الصناعة التركية، إذ إنه من الصحيح أن تركيا لا تملك مصانع ضـخمة وثقيلـة كصناعة الدبابات والطائرات و..الخ إلا أنّها حتما ستكون في حين انضمامها إلى أوروبا كما يكون العالم بالنسبة للصين، إذ ستغزو الصناعات التركية خاصة فيما يتعلق بالملبوسات والمشروبات والمأكولات والألعاب والصناعات الخفيفة الرائجة أوروبا، كما تغزو المنتجات الصينية العالم وهذا ما لا تتمناه أوروبا إذ أن أوروبا ترغب في أن تكون تركيا "سوقا لها و ليس مصنعا لـسوقها" (الجميـل، 1997، ص74).

خامسا: التطور التركي المتسارع في كافة النواحي خاصة الاقتصادية والإنتاجيـة مـا يمكن أن يجعلها وبفضل موقعها أيضا الذي يـصل الـشرق بـالغرب مركـزا لاستقطاب الاستثمارات الأوروبية على حساب دول شرقي أوروبا المنضمة إلـى الاتحاد الأوروبي، والتي تعاني من سوء أوضاعها الاقتصادية و الاجتماعية وهو ما لن يساعد على قيام تنمية أوروبية متوازنة ويؤدي إلى تشوه اقتصادي.

سادسا: الخوف من أن تتبوأ تركيا مركزا قياديا داخل الاتّحـاد الأوروبـي بـصبغتها الإسلامية، بحيث تصبح مرجعية لجميع المسلمين في الاتحاد الأوروبـي تتبنـى مطالبهم ويصبون جهودهم لصالحها وهذا ما يفسر التناقض المستمر في المـنهج الأوروبي للتعامل مع الحالة الإسلامية التركية، فعندما تم رفع قضية الحجاب إلى المحاكم الأوروبية للضغط على العلمانيين في تركيا من اجل السماح للمحجبـات بممارسة أعمالهم بكل حرية استنادا الى الحرية الشخصية و الفردية التي تعتمـد عليها الدساتير الأوروبية تحججت المحكمة الأوروبية بأن هذا الموضوع هو شأن

تركي داخلي و لا يجب التدخل فيه، بينما برز التناقض عندما رفض الأوروبيـين قيام الحكومة التركية بتمرير مشروع قانون في البرلمان التركـي يجـرم الزنـا وهددوا بإمكانية رفض انضمام تركيا في حال إقرار القانون. (خـروب، 2005، ص 93)

ويبدو من خلال المعطيات المتوفرة حتى الآن أن الاتّحاد الأوروبي وإن رفـض تركيا، فإنه لن يعلن هذا الرفض بطريقة مباشرة وعبر المسئولين الرسميين لأنّ ذلك من شأنه أن يؤدي إلى مضاعفات سلبية خطيرة خاصة وأن تركيا تملك الكثير من الأوراق التي تستطيع أن تستخدمها فيما بعد في حال رفضها وبدون مبررات، أبرزها الموقـع الاستراتيجي لتركيا ودورها الإقليمي وهويتها الإسلامية لذلك، فإن الاتّحاد الأوروبي قد يلجأ إلى طرق التفافية لرفض عضوية تركيا ومنها على الأرجح:إعطاء منصب فخري لتركيا في الاتحاد الأوروبي دون اعتبارها شريكا كاملا وهو ما لن ترضى تركيـا بـه خاصة بعد الجهود الكبيرة التي بذلتها في سبيل نيل العضوية الكاملة (الجاسر، 2000، ص41).

إلا أن هذا الخيار لدى العديد من الاتراك يواجه بحذر وخـوف ووجـود إرادة جامعة لدى مختلف فئات المجتمع التركي حول هذا الخيار كذلك فأن مسألة السيادة في تركيا والعضوية الكاملة تعني التخلي عن جانب كبير من القرارات السيادية الامر الذي ينتج عنه رسم سياسات لا تستطيع تركيا التوافق معها لأسباب تارخية وجغرافيـة مـن خلال وجود نزعة الخوف من الاجنبي والشك التقليدي في مخطاطته كما ان عـضوية الاتحاد تستلزم أحتراماً للديمقراطيه وحقوق الانسان والحريات وفي الغالب من ذلـك احترام الهويات الثقافية للاحلفاء وهذا النقطة في تركيا يتعاطي معها بكثير من الريبـة والحساسية وخصوصاً المشكلة الكردية وبذلك فأن هذه النقطة تعرض معاهدة لـوزان 1923 للخطر والتفكك وهي المعاهدة التي رسمت وحدة الكيـان التركـي. (الجاسـر، 2000، ص71)

والى ذلك فأن ألتزام تركيا بحقوق الانسان كما يفهمها الاوروبين موضـع شـك كبير وعقبه امام انضمام تركيا للاتحاد وان اشـترط الطريـق الكامـل للديمقراطيـه للحصول على العضوية تصطدم بالدور المركزي للمؤسسة العسكرية التركية في الحياة السياسبية فالجيش الحامي الضامن للجمهورية والعلمانية ووحدة البلاد وهـو يمـارس دوراً سياسي في رسم الخطوط العريضة للسياسة التركية الخارجية والداخلية.

وقد تسارعت خطوات حكومة حزب العدالة والتنمية لاقرار تشريعات الاصلاح السياسي الذي تعتبره الحكومة خارطة طريق وتعهد لدخول تركيا الى للاتحاد الأوروبي وقد جاءت هذه المعطيات نتيجة لعدة أسباب: (الارناؤوط، 2005، ص 7)

(1) بينت حكومة الحزب الحاكم في سبيل الانضمام الى الاتحاد أنه من أولوياته وهو ما جاء في برنامج الحزب ويعد أنتصاره في أنتخابـات 3 نـوفبر وسـيطرته علـى البرلمان وتشكيل حكومة جديدة بمفرده حيث كان أول نشاط لرئيس الوزراء ووزير الخارجية القيام بجولة شملت 15 دولة أوروبية أعضاء في الاتحاد لتشجيعها علـى تجديد موعد لبدء تركيا مفاوضات العضوية.

(2) ان المضي في الاصلاحات يرسل أشارة قوية من تركيا الى العالم عن جديتها فـي أستيفاء معايير كوبنهاجن مما يدعم موقفها في المجالات الاوروبية لصالح المدافعين عنها حيث ترى هولاء ان لتركيا سجل دائم في الولاء كما يرسل أشارة قوية على ان الاتحاد متفتح على المجتمعات الاسلامية قبل انفتاحها على المجتمعات المسيحية.

(3) إدراك القادة الأتراك ان الظروف السياسية قد تغيرت وهناك متغيرات في السياسة الخارجية التركية.

(4) رغم التداعيات السلبية لعدم دخول تركيا في الحرب الأمريكية على العـراق فقـد حققت تركيا العديد من المكاسب من اجراء عدم مشاركتها في تلك الحرب حيث ان تركيا في نظر العالم أداه أمريكية في السياسات الدولية اثبتت انها ليـست حـصان طرواده للولايات المتحدة حيث ان العلاقة الأمريكية التركية الوثيقة والاسـتراتيجية المتحدة منذ خمسينات القرن الماضي كانت تدفع أوروبا للتردد في قبـول تركيـا

للاتحاد حيث كان عامل خوف أوروبي لا سيما من جانب فرنسا والمانيا كذلك أدى الى تعزيز الثقة الاوروبية بتركيا وجعلها اقرب واكثر تقدما على طريق الانضمام.

(5) تأييد الاتحاد الأوروبي للحكومة التركية وهو ما عبر عنه خافير سولانا "مفـوض السياسة الخارجية لدول الاتحاد الاوروبي" في مؤتمر دافوس البحر الميت في عام 2004م. من الحاجة لوحدة تركيا في الاتحاد الأوروبي من اجل زيادة اهمية الدور الأوروبي في المنطقة " الشرق الأوسط " بقوله (ان الاتحاد في وضـع يـسمح ان يكون لاعبا دولياً قويا لان عليه مسؤوليات عالمية ومع دخول تركيا ستكون تركيـاً جاراً للشرق الأوسط ولقد حصر ذلك في:

أ – ان مفاوضات العضوية التركية في الأتحاد قريبة

ب_ ان الاتحاد الأوروبي لن يترك تركيا للولايات المتحدة

ج_ ان الاتحاد الأوروبي قرر الانفتاح على الشرق الأوسط عبر تركيا وهذا التغير الأساسي في موقف الاتحاد مردة الى عـاملين أساسـيان الحـرب العراقيـة ومشاريع الاصلاح الحكومية التركية الا انه وفي عام 1997 وصلت العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي الى منعطف خطير عندما هددت تركيا بأسخدام حق الفيتو لمنع توسع حلف الناتو اذا لم يتم الاعتـراف نهائيـاً بحقهـا فـي الانضمام للاتحاد الأوروبي جاء ذلك في قمة دبلن كانون أول 1996 ويوحي هذا التهديد التركي في الناتو بأن تركيا تستطيع اظهار ثقلها بطـرق متعـددة للضغط بأتجاه ضمها للاتحاد الأوروبي رداً علـى التـصريحات الأوروبيـة المتزايدة والتي تسير الى اغلاق الباب أمام عـضوية تركيـا فـي الأتحـاد الأوروبي وكان وراء هذا التهديد وسيلة ضغط ايضاً على الولايـات المتحـدة لدفعها الى مساندة الموقف التركي في الاتحاد الأوروبي.(حنفي ، 2003، ص 138)

ومع كل امل يلوح لتركيا بالانضمام تقف عقبة جديدة في وجه هذه الأمل حيـث شهدت العلاقات بين دول الاتحاد وتركيا تدهوراً متواصلاً بعد 14 شـهر علـى بـدء

مفاوضات انضمام تركيا الى أوروبا وعزز ذلك الشكوك في امكانية انضمام هذه الدولة الاسلامية الكبرى في المستقبل الى النادي الأوروبي وقررت الدول الأوروبية ألـ(27) أخير إبطاء مفاوضات الانضمام مع أنقرة في حين ان المفاوضات التي تتوقع ان تستمر ما بين 10-25 سنة على اقل تقدير تراوح مكانها واتخذ الاتحاد الاوروبي قراره رغم وجود انقسامات لهذا القرار بين الدول الاعضاء الـ25 وتم الاتفاق على تعليـق تـسعة فصول من الفصول 35 التي تقرها مفاوضات الانضمام بسبب رفض تركيـا توسـيع الاتجاه الجمركي الذي يربطها بالاسرة الاروبية لتشمل ايضاً قبرص التي لا يعترف بها (الرأي، 13232، 2006/6/21) وبالرغم من المعارضة والرفض الأوروبي للانضمام التركي الا ان هناك حرص على عدم الاعلان عن الرفض للطلب التركي وذلك بسبب ادراك الاتحاد لقدرة تركيا على اثارة المشاكل للاتحاد وربما تعطيل خطته المـستقبلية معه.(بروكسل، 2006).

2-4 المساعي التركية للإنضمام للإتحاد الأوروبي:

قبل الحديث عن المساعي والاسباب التي تدفع تركيا الـى الانـضمام للاتحـاد الاوروبي فلابد من الاشارة عن المحطات التاريخية التي جرت بها العلاقات التركية مع الاتحاد الاوروبي (نور الدين، 1997):

1- (5 أيار 1949) تأسيس المجلس الاوروبي في مدينة ستراسبورغ فـي فرنـسا وحتى لا تصبح تركيا عرضت للتهديدات الشيوعية إنضمت الى حلـف شـمال الاطلسي كما لعضوية المجلس الاوروبي.
2- (1 كانون ثاني 1958) دخول اتفاقية روما حيز التنفيذ التي اسـست الجماعـة الاوروبية الاقتصادية.
3- (31 أيار 1959) تقديم تركيا طلب عضوية في الجماعة الاوروبية الاقتصادية.

4- (12 أيلول 1963) توقيع تركيا مع الجماعة الاوروبية اتفاقية شـراكة عرفـت باسم اتفاقية انقره التي دخلت حيز التنفيذ في (1 كانون ثاني 1964) وتأسـيس مجلس الشراكة التركي- الاوروبي.
5- (23 تشرين ثاني 1970) توقيع اتفاق المرحلة الانتقالية التي يبدأ سريان مفعولها في (1 كانون ثاني 1986) لكن الجماعة الاوروبية اخلت بالاتفاق بعد ارتفـاع نسبة البطالة فيها.
6- (12 ايلول 1980) تعليق اوروبا علاقاتها مع تركيـا بعـد حـدوث الانقـلاب العسكري بها.
7- (14 نيسان 1987) تقديم رئيس الحكومة التركي اوزال الذي قدم الى الـسلطة عام 1983 طلب عضوية كاملة في الجماعة الاوروبية.
8- (5 شباط 1990) رفض مجلس وزراء الجماعة الاوروبية الطلب التركي مـع التوصية بتطوير العلاقات.
9- (10 كانون أول 1991) توقيع اتفاقية ماستريخت التي وضعت اسـس الاتحـاد الاوروبي.
10- (8 تشرين ثاني1993) اتخاذ الجماعة الاوروبية اسم الاتحاد الاوروبي.
11- (19 كانون أول 1994) اجتماع مجلس الشراكة التركي- الاوروبي وعدم توقيع انقره إتفاقية وحدة جمركية مع الإتحاد الأوروبي بسبب مطالب اليونان والإتحاد الكثيرة.
12- (16 آذار 1995) توقيع اتفاقية الوحدة الجمركية بين تركيا والاتحاد الاوروبي.
13- (13 كانون أول 1995) تعزيز البرلمان الاوروبي اتفاقية الوحدة الجمركية.
14- (1 كانون ثاني 1996) دخول الوحدة الجمركية حيز التنفيذ.
15- (16 تموز 1997) اقتراح لجنة الاتحاد الاوروبي " وثيقة العام الفين " تطـوير العلاقات مع تركيا عن طريق تقرير الوحدة الجمركية.

16- (12-13 كانون أول 1997 قمة لوكسمبورغ لزعماء الإتحاد الأوروبي وإستبعاد تركيا عن برنامج توسيع الإتحاد وتوتر العلاقات بين الطرفين بعد تصريح جانكلودجونكر رئيس حكومة لوكسمبورغ بأنه " لايمكن الجلوس على الطاولة نفسها مع تركيا بلد التعذيب ".

17- (14 كانون أول 1997) تصريح رئيس حكومة تركيا مسعود يلماظ حول تعليق تركيا علاقاتها مع الاتحاد الاوروبي.

18- (15-16 حزيران 1998) اجتماع قمة الاتحاد في كارديف انكلترا وتضمين البيان الختامي مصطلح " الرمشحة للعضوية " بدلاً من " مؤهله للعضوية " بالنسبة لتركيا.

19- (11-12 كانون اول 1998) تضمين البيان الختماي لقمة فينا مقطما مستقبلا حول ترشيح تركيا.

20- (26 أيار 1999) رسالة رئيس الحكومة التركية بولنت اجاويد الى مستشار المانيا شرودر حول ترشيح تركيا الالتزام بمعايير كوبن هاجن المحددة لشروط انضمام دولة جديدة الى الاتحاد الاوروبي.

21- (13 تشرين أول 1999) تقرير اللجنة الاوروبية بحجة قبول تسجيل تركيا في قائمة الدول المرشحة لكن مع عدم امكان بدء محادثات العضوية نظراً لابتعاد تركيا التزام معايير كوبنهاجن.

22- (2 كانون أول 1999) اعلان البرلمان الاوروبي ضرورة تسجيل تركيا في قائمة الدول المرشحة للانضمام.

23- (11 كانون أول 1999) قبول قمة هلسنكي لزعماء دول الاتحاد الاوروبي تسجيل ترشيح تركيا لعضوية الاتحاد الاوروبي مشروط ببعض الخطوات في قبرص والعلاقات باليونان والالتزام بمعايير كوبنهاجن.

منذ تقدمت تركيا بطلبها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في ستينات القرن الماضي، وهي تواجَه بالمماطلات والمطالب التعجيزية. وقد استندت تلك المماطلات

إلى مطالبة تركيا بالالتزام بما يسمى «معايير كوبنهاجن»، التي صاغتها قمة الاتحـاد الأوروبي في الدانمارك فـي 21 و22 حزيـران مـن عـام 1993. وهـي تتعلـق بالإصلاحات في مجال الحريات والاقتصاد والتنمية، ويتوجب علـى دول الاتحـاد أو الراغبين في الانضمام إليه صوغ تشريعاتها وضبط قوانينها لتتلاءم مع هذه المعـايير. ورغم أن تركيا قطعت شوطاً كبيراً في ضبط قوانينها خاصة ما يتعلق بحقوق الأقليات والحريات إلا أن باب الاتحاد الأوروبي ظل موصداً أمامها، رغم أنه فتح لدول عديـدة أقل التزاماً بمعايير كوبنهاجن. (حنفي، 2003، ص 138)

وطوال مسيرة تركيا الطويلة ومحاولاتها الدؤوبة وإلحاحها في الرغبة للانضمام للاتحاد تبين أن العقبة الأولى أمام موافقة أوروبا على طلبها ليست أبداً الالتزام بمعايير كوبنهاجن وإنما لكون شعبها مسلماً، ورغم أن أنظمة الحكم العلمانية المتعاقبـة علـى تركيا منذ سيطرة مصطفى كمال على الحكم في عشرينيات القرن الماضي قد صبت كل خططها على سلخ تركيا من هويتها الإسلامية وطاردت الإسلام في كل مجال وميدان، حيث ألغت كل القوانين الإسلامية وحظرت الحجاب في المدارس والجامعات، وأشاعت الربا والخمر وأحلت الزنى وحظرت اللغة العربية وجعلت المطالبة بتطبيـق الإسـلام بالعبارة أو الإشارة جريمة يعاقب عليها القانون، وقلصت المدارس الدينيـة وأفرغـت مناهجها من محتواها الإسلامي (الجاسر، 2000، ص14)، رغم كل هذا العداء للإسلام من أنظمة الحكم التركية إلا أن الاتحاد الأوروبي لم يرض عنها ولم يروق له فتح بابه الموصد أمام انضمامها وظل يناور وما زال يناورها لا لشيء إلا أنها محسوبة علـى العالم الإسلامي، ولأن شعبها ما زال مسلماً رغم عداء أنظمته المتعاقبة للإسلام، وكأن المطلوب من تركيا أن تعلن التخلي عن البقية الباقية من شعائر الإسلام حتى يتم الرضا عنها وينعموا عليها بقبولها في الاتحاد الأوروبي. وصدق الله العظيم إذ يقـول: «ولـن ترضى عنك اليهود ولا النصارى حتى تتبع ملتهم»(سورة البقرة:آية 120).

ومنذ سنوات لم يخفي قادة أوروبا السياسيون موقفهم الرافض لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي بحجة أن شعبها مسلم، ففي السادس عشر مـن ينـاير عـام 2000م

نشرت صحيفة أفينيير التي تملكها الكنيسة الإيطالية مقالاً عارض انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي لأنه سيتسبب في «خسارة أوروبا لشخصيتها بل واسمها». (ماركو، 2005، ص195) وفي منتصف عام 2003م قال الرئيس الفرنسي الأسبق فـاليري جيـسكار ديستان المسؤول عن صياغة دستور الاتحاد الأوروبي الجديد: «إن انضمام تركيا إلـى الاتحاد يعني نهاية أوروبا» (ماركو، 2005، ص196). وفي نفس الوقت وجـه بابـا الفاتيكان يوحنا بولس الثاني كلمة إلى دول الاتحاد الأوروبي دعاهم فيها إلـى «عـدم نسيان إرثهم الديني» عند وضع دستورهم الجديد. وقـد كـان الكاردينـال جوزيـف راتزينجر -رئيس مجلس العقائد الدينية في الفاتيكان- أكثر صراحة في الكـشف عـن حقيقة النفسية الأوروبية تجاه الإسلام والمسلمين إذ أعلن رفضه انضمام تركيا للاتحـاد الأوروبي «حماية لميراث أوروبا المسيحي»، ودعا تركيا إلى «البحث عـن مـستقبلها داخل منظمة إسلامية بدلاً من أوروبا نصرانية الجذور». وقال: «إن اندماج القـارتين سيكون خطأ يؤدي إلى ضياع الثقافة الأوروبية، وليس من الواجب التضحية بـالميراث الثقافي في سبيل ثراء اقتصادي». (حنفي، 2003، 138).

وبدورها تتحمل أوروبا جانباً أساسياً في تعاملها مع إنضمام تركيا إلى الاتحـاد الأوروبي فهي في كل مرة تضيف شرطاً جديد يتضمن على تركيا ان تنفذه قبل إمكان انضمامها للاتحاد كما أن أوروبا لم تحدد بدقة – ولا في أي وقت – ما الذي يتوجـب على تركيا تفعله لتكون مؤهله للانضمام فضلاً عن ذلك فأن التـصريحات الأوروبيـة المستندة إلى الأساس الديني وهي كثيرة كانت تخاف شكاً لدى الأتراك في حدقية أوروبا لناحية الشروط التي تضعها حتى وأن تم تنفيذ الشروط فأنها بالنتيجة ستصتدم بالعـائق الديني والمقارنة بين ظروف انـضمام دول أوروبـا الـشرقية للاتحـاد فالحريـات والديمقراطية وحقوق الإنسان والاعتراف بالأقليات والاقتصاد في جميع هذه الدول لـم تكن أفضل من وضع تركيا في مراحل متعددة بل أن وضع تركيا فـي بعـض هـذه المسائل ولاسيما الاقتصادي منها أفضل مما هو في تلك الدول كما ان الخلاف اليوناني

- القبرصي واللتان هما أعضاء في دول الاتحاد لم يشترط عليهما الاتحاد قبل الانضمام حل نزاعهما مع تركيا. (طاهر، 2003، ص 255).

ان كيل الاتحاد الأوروبي بمكيالين تجاه الدول المرشحة للأنـضمام اليـه مـن الأسباب التي تثير لدى الأتراك الإحباط في التعامل معهم وتثير في اعماقهم الشعور بأن العامل الجوهري في الرفض الأوروبي انما هو عامل ديني، الا ان هناك نوعا اخر من التعامل ما بين الاتحاد وتركيا حول موضوع الانضمام فهنالك خطاب ثقافي أوروبـي لنظرية الاتحاد في منطلقاتها المبدئية صحيحة أن تركيا ليست أوروبية ولكن قبولها في الاتحاد يجعلها تصبح أوروبية كما هو الحال بالنسبة لدول القارة الشرقية ذات العـرف السلافي والدين الارثودكسي الذي لم تكن دول غرب أوروبا اقل عداوه ضده مما كانت عليه دائما بالنسبة للأسلام العثماني والى وقت قريب كانت أوروبا الشيوعية جزء مـن حاف وارسو السوفيتي التي كانت تشكل خطر على غرب القارة "الخطر الثوري" كذلك هناك ايضا الحربين العالمتين الأولى والثانية التي شهدها هذا الغرب نفسه الى اعنـف معسكرين متقاتلين وهما ابشع حربين عرفهما التاريخ ولقد قام الاتحاد الاوروبي علـى اساس فكرة منع مبدأ هذه الحروب وهنالك النموذج التصالحي بـين قطبـي الـصراع التاريخي فرنسا والمانيا فالاتحاد مدرسة فكرية جديدة وهي التي عليها صياغة عقـول اعضائها بما ينسجم وفلسفتها التنويرية المتقدمة بضم الاتحاد يحقـق هـذا المـشروع الانقلاب في ركائز ايدولوجيا العرب والتخلص من ايدولوجية حضارة العنف والتميـز بكافة اشكاله الى المدينة الانسانية مما يقود تربية الانسان لموطن حر في مجمـع مـن الاحرار المتجردين عن كل ما لحق بماضيهم من اجيال البشر من حضارة العنف فـي الفكر والاخلاق والسياسة ونفيها لقوانين الصراع والتميز مابين الافراد والجماعات وهو ما يجب ان تفهمه النخبة السياسية والثقافية التركية والتي يمكن لها ان تـستخدمه فـي مفاوضات الانضمام. (طاهر، 2003، ص256)

أن الأوروبيين، من زاوية تاريخية وثقافية، يحملون شكوكاً كبيرة تجـاه سـعي تركيا، لأن تكون جزءاً من إتحادهم. مع ذلك لا يمكن للأوروبيين أن يتجاهلوا التحديات

الدولية في السنوات الأخيرة، ولا سيما بعد أحداث 11من أيلول2001، إذ أنهم ينظرون فيجدون خطر «الإرهاب» داخل بيتهم. والعضوية الأوروبية لتركيا تقلّص الى حد كبير المخاوف من حدوث صدام حضاري، وتظهر أن الحوار والتفاعل بين الديانات المختلفة ممكن . وإن ما يشهده العالم منذ 11 أيلول خطير جداً، وبدء مفاوضات العضوية مع تركيا يخرج الاتحاد الأوروبي، وللمرة الأولى، من دائرة الإتهام بأنه ناد مسيحي، ويضع حجراً كبيراً في بناء الثقة بين العالمين الإسلامي والغربي (النعيمي، 1998، ص71).

إن أوروبا بالعضوية التركية، ستكون قادرة على أن تكون قوة عالمية، إذ ستصل حدودها الى الشرق الأوسط والقوقاز، وسيكون لها تأثير إيجابي بفضل تركيا على العالمين العربي و الإسلامي ومنطقة من آسيا الوسطى الى القوقاز (كزخستان، أذربيجان) وهذا لم يتوافر حتى للولايات المتحدة.(محمد، 2002، ص 106)

إن أول دليل يعمل لمصلحة دخول تركيا إلى الاتحاد هو أن اسطنبول كانت مدينة يونانية أو إغريقية، وأن القديس بطرس قام بالتبشير على أراضي تركيا الحالية، وأن ذلك البلد علماني منذ الإصلاحات التي فرضها (مصطفى كمال أتاتورك) الذي انتخب رئيساً للجمهورية في أكتوبر في العام 1923 فقد حل محل الشريعة الإسلامية تشريع مدني وجزائي على الغرار الأوروبي، واعتمدت أحرف الهجاء اللاتينية؛ كذلك ألغي تعدد الزوجات وحصلت النساء على حق التصويت في العام 1934 (قبل أن تحصل عليه الفرنسيات بعشر سنوات) وعندما يثير الانضمام المتوقع ملاحظات غير محبذة (لأن تركيا بلد أغلبية سكانه الساحقة من المسلمين ومعظم أراضيه يقع في قارة آسيا، فالجزء الأوروبي لا يمثل أكثر من 3% من الأراضي التركية) فسرعان ما تعلو بعض الأصوات منادية إن أوروبا يجب ألا تكون "نادياً يهودياً مسيحياً"، وعليها ألا تكون "عنصرية" بشكل خاص. كذلك السبب الثاني لقبول تركيا، هو أنها عضو في حلف شمالي الأطلسي، والولايات المتحدة تشجع كثيراً على دخولها إلى الاتحاد ولا تكف عن ممارسة الضغوط في هذا الشأن، لأن تركيا طورت قواتها العسكرية على نحو

لا يستهان به وعلاوة على ذلك، فهي تحتل موقعاً استراتيجياً رئيساً، يتيح عبر البحـر الأسود الوصول إلى روسيا، وخصوصاً إلى بلدين هامين في الشرق الأوسط يجاوران تركيا وهما إيران والعراق.

إن مجموعة الضغط الأكثر فاعلية لمصلحة انضمام تركيا إلى الاتحاد، هي دون شك الشركات المتعددة الجنسيات، التي تبيع تركيا الأسلحة والـسيارات والطـائرات، وتهتم طبعاً بالنفط فتركيا تقع على أبواب كل من العراق وإيران، وستتمكن قريباً مـن التحكم في نفط بحر قزوين من خلال بناء خط أنابيب لنقل الـنفط عبـر الأناضـول. وحسب الناطق الرسمي لجمعية الصناعيين ورجال الأعمال الأتراك، فإن انضمام بلادهم إلى الاتحاد الأوروبي هو الأداة الوحيدة لمنافسة الاتحاد على الصعيد العالمي. وعلاوة على ذلك فإن الشعب التركي شعب فتي للغاية (30% من السكان بعمر أقـل مـن 15 سنة)، وسيتيح الصراع ضد شيخوخة في أوروبا.(حنفي، 2003، ص 142)

3-4 تركيا والانضمام الى الاتحاد الاوروبي:

طرح توسيع الاتحاد الاوروبي فرصة فريدة لإنهاء الفصل المصطنع الذي قـسم القارة الاوروبية الى شطرين على مدى الـ 60 عاماً الماضية، وسيتيح هذا التوسـيع للأفراد حرية الحركة والدراسة والعمل عبر الحدود، ويساهم في إزدهـار المـصالح التجارية والاقتصادية في أوربا الوسطى والشرقية، على أساس قاعدة السوق والثبـات الإقتصادي وستحقق أوروبا ككل فوائد إقتصادية وسياسية مع نشوء سوق محلية تخدم 700 مليون إنسان.

لقد مر الاتحاد الاوروبي منذ تأسيسه عام 1948 حتى الآن بالعديد من عمليـات من التوسيع المنفصلة وازداد عدد الدول الأعـضاء فيـه مـن سـت دول الـى 27 دولة،يشكل أكبر مطمح للاتحاد، فالتحضيرات التي يتحتم إنجازها من قبل الاعـضاء الحاليين لمواجهة مثل هذا التحدي تعتبر ضخمة، وإذا ما فحصنا المعايير الإقتـصادية البحته فقط، سنجد أن مجمل الناتج القومي للفرد، في معايير القوة الشرائية كنسبة مـن

المستويات القائمة في الاتحاد الاوروبي، تتراوح بين 79% في قبرص و 68% في سلوفينيا و 23% في بلغاريا و 27% في لاتفيا.

أما داخليا،فيتحتم على الاتحاد الاوروبي تكييف سياساته وإقتصاده وأنظمته إستعداد لتوحيد 27 دولة أو اكثر، لقد تغلب الاتحاد الاوروبي على أولى التحديات التي واجهته في قمة برلين المنعقدة في آذار عام 1999، حيث تم تحديد سقف للميزانية التي سينفقها الاتحاد الاوروبي على كل مجالات عمله حتى العام 2006 وكان ذلك مصحوباً بإصلاحات واسعة النطاق في الانفاق على المجالات الزراعية والإجتماعية والإقليمية، كما تم تحسين نظام إتخاذ القرارات في الاتحاد الاوروبي، إضافة الى ذلك تقوم المفوضية بتسيق حملات لنقل المعلومات بهدف إطلاع الجمهور على أبعاد توسيع الاتحاد.

لقد رصدت قمة الاتحاد الاوروبي في آذار من العام 1999، قرابة 22 مليار يورو لدعم عملية"ما قبل الانضمام للاتحاد" لسنوات 2000-2006 (الاتحاد الأوروبي لاعب دولي) ويساوي هذا المبلغ ضعف ما تم رصده لهذا الهدف في سنوات التسعينات بالإضافة الى ذلك ستكون ميزانية الآتحاد الاوروبي جاهزة لأوائل الدول المنضمة إليه منذ العام 2002 وصاعداً، علماً أنه تم رصد مبلغ 57 مليار يورو بشكل خاص للدول التي ستنضم الى عضوية الاتحاد بين الأعوام 2000 و2006 (كرامر، 2001 ص 390).

4-4 العلاقات بين الإتحاد الأوروبي وتركيا:

منذ أوائل عقد الستينات كانت العلاقات بين الاتحاد الاوروبي وتركيا تتحدد بالسياسه الأمنية من الجانب الاوروبي ففي ظروف الخصومه بين الشرق والغرب كان لابد لتركيا من أن تبقى محكمة الارتباط مع المعسكر الغربي لتساعد في التصدي للخطر السوفياتي، وهكذا كان السبب الرئيسي وراء ابرام اتفاقية الزماله(اتفاقية انقره) سنة 1963 من قبل السوق الاوروبيه المشتركة كان متمثلاً بالحرص على التعامل

المتكافئ مع عضوي الناتو اليونان وتركيا وسخر الاوروبيين هذه الاتفاقية على الصعيد التجاري بحيث تبقى هذه الاتفاقية محصورة بمعالجة اقامة علاقات اقتصادية وثيقة بين اوروبا وتركيا على شكل وحده جمركية.

ظلت العلاقة التركية الاوروبية مطبوعة بعدم التوازن بين مكوناتها الاقتـصادية والسياسية الا أن العلاقة السياسية بقيت حواراً ناقصاً داخل اطار اتفاقية الزماله، وكثيراً ما تعرضت العلاقة للإعاقة جراء التطورات السياسية الجارية في تركيا خصوصاً بعد انقلاب سنة 1980.

وفي اجتماع لوكسمبورغ للمجلس الاوروبي بشهر كـانون الأول عـام 1997 وللمرة الأولى عبر عن استعداده قبول تركيا كعضو مستقبلي (كرامر2001، ص390)، شرط أن تفي تركيا بمتطلبات العضوية وشروطها، وأعلن الاتحاد أيضاً عن اسـتعداده لتطوير استراتيجية أوروبية تخص تركيا، غير أنه أخفق في ضم تركيا الى قائمة الدول المرشحة، على الرغم من جعلها حالة منفصلة تنطبق عليها الـشروط التـي سـينعين تطبيقها على البلدان المرشحة للإنضمام، إلا أن معارضة اليونان حالت دون إطـلاق إسم الدولة المرشحة صراحة على تركيا، الأمر الذي لم يكن يعني بنظر تركيا سـوى استمرار الغموض الاوروبي علماً بأن دور بريطانيا كان مشجع لإنضمام تركيا للإتحاد الاوروبي.

العلاقات التركية مع الاتحاد الاوروبي ستظل ميداناً لعدد قليل من المتخصصين في المجالين الدبلوماسي والإعلامي، أما بالنسبة الى أكثريـة الـسياسين والجمـاهير الاوروبية فإن هذه العلاقات ستظل مصدر ازعاج.

أما الوضع الداخلي في تركيا يتمثل بالصراع بين الكماليين وخصومهم مستمراً، لعدم وجود أي تنظيم سياسي قادر على تحقيق المصالح والوفاق بين الطرفين، التقلبات السياسية السريعة وأشكال تدخل الجيش في السياسة، وعدم حل مشكلة الأكراد، والحـل غير المرضي لحقوق الإنسان هذه الأمور تجعل من الإتحاد الاوروبي بالتردد بقبـول تركيا بهذا الإتحاد.

مسألة انضمام تركيا للإتحاد الاوروبي قسمت الأعضاء في الإتحاد الى معارض ومؤيد، يقول المعارضون أمثال فرنسا بأن تركيا ليست دولة أوربية وإنما جزء من الشرق الأوسط وآسيا وانها سياسياً وإقتصادياً وثقافياً لاتلبي الشرط الأدنى للعضوية،وتشكل عبء على الإتحاد الاوروبي، بينما المؤيدون أمثال بريطانيا بأن العضوية ستمنع انتشار الفكر المتشدد في منطقة الشرق الأوسط، التي قد توقع تركيا في يوم من الأيام تحت سيطرة المتشددين، بالاضافة بأن لدى تركيا أراض زراعية شاسعة وأيدي عاملة كبيرة ستفيد الإقتصاد الاوروبي.

الاتحاد فرض شروط على تركيا لبدء مفاوضات العضوية هو تقليص الجيش على حريات الحياة السياسية في البلاد، المطالبة بنمو الحريات وحقوق الإنسان وخاصة فيما يتعلق بحقوق الأقليات كالأقلية الكردية، كما طالبها بحل مشكلة قبرص التي قامت باحتلال الجزء الشمالي منها عام 1974م تحت ذريعة حماية حقوق الأقلية التركية هناك.

تركيا وقعت في تموز 2005 بروتوكول اقرة الذي يوسع اتحادهما الجمركي مع الإتحاد الاوروبي ليشمل الدول العشرة التي انضمت للإتحاد الاوروبي في عام 2004 ومن ضمنها قرص غير أن تركيا لاتطبق هذا الإتفاق مع قبرص ولا تسمح للسفن القبرصية دخول موانئها، وبتاريخ 20 تشرين الثاني 2006 أنذرت الرئاسة الفلندية للاتحاد الاوروبي تركيا (بروكسل، ص30) بضرورة التزامها بهذا البروتوكول بفتح مرافئها ومطاراتها أمام السفن والطائرات القبرصية

ثلاثة اسابيع والا فعلى الاتحاد الاوروبي أن يدرس انعكاسات ذلك على عملية انضمام تركيا اليه.

4-5 التأثيرات المحتملة لانضمام تركيا الى الاتحاد الاوروبي على أوروبا:

الاوروبيون ينظرون الى التجربة التركية ورغبتها الملحة في الإنضمام الى الإتحاد الاوروبي على أنها أشد تعقيداً وخوفاً من الإسراع بقبول تركيا للسوق

الأروبية، فهم ينظرون الى الحزب الحاكم على أنه ذو جذور أسلامية يـذكرهم دائمـاً بالإمبراطورية العثمانية المسلحة في القرون الماضية وما كانت عليه من الغلبة والقهر لكثير من دول أوروبا وإخضاعها لسيطرة التركي المسلم الذي يمثل عند الاوروبيـين رمز الوحشية والمغتصب والقاتـل المتـوحش لـسفك الـدماء. (خـروب، 2005، عدد1055).

6-4 تركيا والاتحاد الاوروبي – مفاوضات الانضمام:

منذ أن تقدمت تركيا بطلبها للانضمام الى الاتحاد الاوروبي قبل ثلاثـة عقـود، وهي تواجه بالمماطلات والمطالب التعجيزية. وقد استندت تلك المماطلات الى مطالبة تركيا بالالتزام بما يسمى " معايير كوبنهاجن "، التي صاغتها قمة الاتحاد الاوروبي في الدنمارك في 21و22 يونيو عام 1993م. وهي تتعلق بإصـلاحات فـي فـي مجـال الحريات والاقتصاد والتنمية، وتوجب على دول الاتحاد أو الراغبين في الانضمام اليـه صوغ تشريعاتها وضبط قوانينها لتتلاءم مع هذه المعايير.

وطوال مسيرة تركيا الطويلة ومحاولاتها الدؤوبه والحاحها في الرغبة للانضمام للاتحاد تبين أن العقبة الأولى أمام موافقة أوروبا على طلبها ليست أبداً الالتزام بمعايير كوبنهاجن وإنما لكون شعبها مسلماً. ورغم أن أنظمة الحكم العلمانية المتعاقبـة علـى تركيا منذ سيطرة مصطفى كمال على الحكم في عشرينات القرن الماضي قد صبت كل خططها على سلخ تركيا من هويتها الإسـلامية وحظـرت الحجـاب فـي المـدارس والجامعات ودواوين العمل، وأشاعت الربا والخمر وأحلت الزنا وحظرت اللغة العربية وجعلت المطالبة بتطبيق الإسلام بالعبارة أو الإشارة جريمة يعاقـب عليهـا القـانون، وقلصت المدارس الدينية وأفرغت منهاجها من محتواها الإسلامي، رغم كل هذا العداء للإسلام من أنظمة الحكم التركية إلا أن الاتحاد الاوروبي لم يرض عنها ولم يرق لـه فتح بابه الموصد أمام انضمامها وظل يناور وما زال يناورها لا المتعاقبـة للإسـلام،

وكأن المطلوب من تركيا أن تعلن التخلي عن البقية الباقية من شعائر الإسلام حتى يتم الضا عنها وينعموا عليها بقبولها في الاتحاد الاوروبي.

منذ عام 1963 وتركيا تطرق أبواب الاتحاد الاوروبي بدون جدوى ومنذ أكثـر من 10 سنوات وهي تقترب من الباب حتى تكاد تضع قدمها داخله ولكن بدون جـدوى ولا فائدة فالباب لازال مغلقاً في وجهها على الرغم من محاولاتها المستمرة حتى فـي عهد الحزب الإسلامي الحاكم (حزب العدالة والتنمية) الى أن استطاعت تركيـا عـام 1999م إقناع الاتحاد الاوروبي لقبولها عضواً مرشحاً للانضمام اليه في هلسنكي حيث أقرت القمة لأول مرة وفي بيان رسمي بأوربية تركيا بمجرد قبولها عـضواً مرشـحاً للانضمام للاتحاد. (بروكسل، ص30)

الموقف الاوروبي:

المحال للموقف الاوروبي من تركيا يجده منقسم على نفسه (المؤيد المعـارض) من خلال التوقف عند الحقائق والمعطيات التالية:

أ- لقد صرح وزير خارجية بريطانيـا تـصريحاً (صـحيفة الغـد، تـاريخ 12 تشرين الأول 2005م)هاماً عندما قال: (اذا ما رفضنا تركيـا لأنهـا إسـلامية فيكون ذلك عاراً علينا) لكن الرئيس الفرنسي السابق فاليري جسكار ديستان قال جملة شهيرة(إذا ما دخلت تركيا الى الاتحاد الاوروبي فسوف يكون ذلك نهايـة أوروبا).

ب-يبدو إن تركيا أصبحت الشغل الشاغل لفرنسا وبريطانيا وألمانيا وهولندا وبقيـة الشعوب الأوروبية وساعة الحسم اقتربت فإما أن يقبلوها وإما أن يرفضونها وفي كلتا الحالتين سيكون للأمر انعكاسات كبيرة ولكن هناك حلاً ثالثاُ وإعطاء تركيـا مرتبة المتميز بالقياس الى بقية الدول خارج الاتحاد وينبغي على تركيا أن تقبـل بهذه المرتبة فهي لا تستحق أكثر منها.

ج- اليمين الفرنسي واليمين الأوربي هما أشد المعارضين لدخول تركيا الى الاتحاد الأوربي لأسباب دقيقة وتاريخية واضحة ولكنهم لا يصرحون بذلك دائماً أنمـا

يحتجون بأسباب أخرى فالقول أنها ليست أوربية من الناحية الجغرافية الا بنسبة 3% فكيف يمكن ان تنظم الى أوروبا بلد ليس أوروبياً في الواقع أليس الأحرى بنا أن نضم روسيا التي يقع قسم كبير منها بالفعل في القارة الاوروبية ؟ لكن اليسار الاشتراكي يحبذ تركيا ولكن ليس مباشرة وإنما على مدى عشر سنوات أو عشرين سنة (نور الدين، 2006).

المسار التركي الأوروبي:

كيف سرت العلاقات والمفاوضات بين تركيا والاتحاد الأوروبي في السابق، قبل إعادة استئنافها اليوم ؟ يركز بعض مؤرخي الحداثة في تركيا، على عدة محطات أساسية: النزاعات الغربية، ثم مرحلة التنظيمات، وصولاً الى استكمال الإصلاحات في الدولة العثمانية على النمط الغربي في العام 1856. ولكن حجز الأساس وضع عملياً، مع تأسيس الجمهورية الأولى عام 1923، والإصلاحات التي أنتهجها مصطفى كمال أتاتورك ومع ذلك فشلت تركيا في أن تصبح ثقافياً على الأقل جزءاً من المنظومة الأوروبية، بل تعارضت الكمالية(مجموعة النظم والإصلاحات) في معظم جوانبها مع معايير (كوبنهاجن)،التي اشترطها الإتحاد الأوروبي من أجل فتح الطريق أمام انضمامها الى الإتحاد.

أما ابرز العقبات التي أدت الى تعثر المفاوضات بين تركيا والاتحاد الأوروبي منذ العام 1963 ولغاية اليوم، والتي شهدت مداً وجذراً رغم اعتراف الاتحاد بعضوية تركيا الكاملة مايلي:

1- تعارض المسار التاريخي لكل من الطرفين فتركيا كانت على الدوام العدو الآخر للشعوب الأوروبية. وهذه العلاقة الدموية لم تقل عن حوالي خمسة قرون. وبالتالي ليس منالسهولة أن يصبح أعداء الأمس أعضاء في عائلة واحدة.

2- التمايز الحضاري الذي هو في عمقه تمايز ديني بين ثقافة إسلامية وأخرى مسيحية.

3- التفاوت في الوضعين الاقتصادي بين تركيا والمجتمعـات الأوروبيـة. لـذلك اختلاف المسار التركي عن مسار الدول الاوروبية الأخرى، التـي انـضمت أو تريد الانضمام الى الاتحاد ورغم ذلك، فقد أصرت تركيا على أن تكو جزءاً من المنظومة الغربية أولاً وعضواً في الإتحاد الأوروبي ثانياً.(خروب، 2005)

إصرار تركي للعضوية:

لماذا هذا الاصرار التركي للعضوية، رغم كل العقبات. وما هي المنافع العامـة التي قد تحصل عليها تركيا جراء هذا الانضمام ؟ إن أحـد الـدوافع الأساسـية لهـذه التوجهات الغربية داخل تركيا، هو أن النخبة الأتاتوركية، التي حكمـت منـذ تأسـيس الجمهورية ولا تزال الى حد كبير، تهيمن على الدولة، كانت تريد بنزعتها الغربيـة أن تؤكد قطيعتها مع محيطها السابق المشرقي الإسلامي. لذلك انضمت تركيا الـى حلـف شمالي الأطلسي واعترفت عام 1949 بالكيان العبري (دولة إسرائيل)، ثـم سـعت أو بدأت رحلة العضوية مع المجموعة الاوروبية. لكن الأمر الأكثر لفتاً للنظـر، هـو أن وتيرة الإصلاح على الطريق الأوروبي، بلغت ذروتها مع " حزب العدالـة والتنميـة " (الحاكم) الذي له طابع إسلامي.لثلاثة أسباب رئيسية: (نور الدين، 1997، ص33)

1- رغبت الحزب أن يتخلص الإسلاميون من النظام العسكري العلماني المتـشدد، الذي حكم تركيا طوال ثمانية عقود، ونكل بكل معارضيه من أكراد وإسلاميين. فالعضوية الأوروبية تعني نظام حريات وحقوق إنسان وديمقراطية.
2- لهذا الحزب تصور مختلف عن العلمانيين لدور تركيا في العالم، وهم يـسعون وراء أن تكون تركيا قوة إقليمية ودولية في أوروبا وفي العالم الإسلامي. وهذا غير ممكن تحقيقة إلا بالعضوية الأوروبية.
3- أحداث11 أيلول فرض خريطة تفكير جديدة، دفعت بقيادة حزب العدالة والتنمية (الحاكم) لإيجاد مكان لتركيا المسلمة خـارج دوائـر التـوتر والاضـطراب، والمشكلات المزمنة المذهبية العربية، والتخلف الاقتصادي الذي يعـاني منـه العالم الإسلامي. فالانضمام الى الإتحاد الأوروبي، ينقذ تركيا مـن أن تكـون

جزءاً من هذه الصورة القائمة للعالم الإسلامي. وطبعاً هناك مكاسب تركية كبيرة على هذا الصعيد، إذ سترفع العضوية مستوى الرفاهية للمجتمع التركي، وستطلق ديناميات اقتصادية هائلة، وتردم الهوة الإنمائية بين المناطق، فضلاً عن تأسيس مواطنية متكافئة.

مصلحة الاتحاد الاوروبي من انضمام تركيا:

لا شك أن الأوروبيين، من زاوية تاريخية وثقافية، يحملون شكوكاً كبيرة تجاه سعي تركيا، لآن تكون جزءاً من إتحادهم. مع ذلك لا يمكن للأوروبيين أن يتجاهلوا التحديات الدولية في السنوات الأخيرة، ولا سيما بعد 11 أيلول، إذ أنهم ينظرون، فيجدون خطر " الإرهاب " داخل بيتهم.

ماهي الشروط الأوربية الأساسية لعضوية تركيا في الإتحاد الاوروبي، وهل تم تحديد فترة زمنية للانضمام ؟

أن ما يتحكم بالعلاقة التركية الأوروبية في فترة المفاوضات هو " وثيقة إطار المفاوضات " التي اقرها اجتماع لوكسمبورغ في 3 تشؤين الأول 2005 وهذه الوثيقة تتضمن 35 عنواناً يتناول مناحي الحياة من دون استثناء، على صعيد الادارة والزراعة والمصارف والطاقة وصيد السمك والفساد والجمارك والعلاقات الخارجية والسياسة الإقليمية والقضاء والتعليم وحقوق الإنسان والمرأة ولكن ليس هناك شغف زمني لانتهاء المفاوضات، فهي قد تستغرق 10 أو 20 عاماً أو أكثر.

انعكاسات عدم انضمام تركيا الى الاتحاد الأوروبي:

ان رفض ضم تركيا الى الاتحاد الاوروبي يختلف عن وضعها الحالي خارج الاتحاد ويعني أنها لم تكمل شروط الانضمام، أما رفضها أو إعطائها وضعاً معيناً موفقاً تعود جذوره الى أبعاد دينية وحضارية.

سيكون تأثيرات عدم أنظمام تركيا الى الاتحاد (نورالدين، 1997، ص33)) لأسباب أوروبية وليست تركيا وستكون نتائجه كارثية على مختلف الأصعدة كون تركيا حملت لواء الصراع العثماني مع أوروبا المسيحية طوال أكثر من ستة قرون وهذا

سيجعل تركيا تعود الى وجهها القديم الذي حاولت علمانية أتاتورك أن تعـدل ملامحـه باتجاه أوروبا فقط بل ألا يكون مسلماً أيضاً وهذا يعني على الصعيد الـداخلي التركـي انعزالاً وانطواء على اعتبار أن العلمانية ما هي إلا وسيلة لنزع الهوية الإسلامية للدولة التركية. وليس أداة في اتجاه الاوروبية والحداثة والحرية وحقوق الإنسان.

البعد الديني سيكون له نتائج خطرة على العلاقة مع الخارج الأوروبي وستكون تركيا من جديد خط التماس الديني المباشر مع اوروبا من خلال صـدام الحـضارات نتيجة للتواصل الجغرافي فإن أوروبا ستكون رأس الحرية، والـضحية فـي صـراع الحضارات بدلاً من أمريكا حيث ستتجدد الصراعات الدينية من جديد مـابين القـوى الأوروبية والعالم الإسلامي والمستفيد الأكبر منها أمريكا.

أهم التأثيرات السلبية لعدم انضمام تركيا الى الاتحاد الأوروبـي هـو اسـتعادة الصراع التاريخي والحضاري والجغرافي مابين تركيا من جهة واليونان وأرمينيا مـن جهة ثانية وهذا سيدخل علاقات تركية مع هذين البلدين في مرحلة جديدة مـن التـوتر وهذا سيترك اثاراً سلبية على استقرار الاتحاد الأوروبي كون اليونان عضواً فيه.

اذا شعرت تركيا أنها ستبقى خارج الاتحاد الاوروبي الى الابد سـيقودها الـى البحث عن خيارات اقليمية أو دولية جديدة وأهم هذه الخيارات روسيا وإنشاء تحـالف روسي تركي على حساب دول الاتحاد الاوروبي علماً بأن تركيا وروسيا اضافة الـى إيران يمسكان بمفاتيح وراسياً جغرافياً واقتصادياً ومن هنا سـيكون التحـالف الـتحكم بطرق إمدادات الطاقة الى أوروبا وأمريكا من منطقة بحر قزوين والخليج العربي.

7-4 معوقات اندماج تركيا للاتحاد الاوروبي:

إذا لم تكن العوامل الاقتصادية والسياسية هي العائق الحقيقـي أمـام الانـدماج اللأوروبي لتركيا، فما هو سبب عدم تحقق أمنية الالتحاق ؟ هذا السؤال طرحه عدد من الصحافيين الأتراك وفي أذهانهم الإجابة: الأوروبيون يعارضون عضوية تركيـة فـي الاتحاد الأوروبي لأنهم يعتقدون أنه لا مكان لبلد مسلم في جماعة ذات قـيم مـسيحية

غربية، وللأسف يقر الكثير من الساسة وأرباب الأقلام والخبراء في شـ ؤون الـ شرق الأوسط والأوروبيون أنهم على صواب في هذه النقطة، الشبح المرعب للأتراك أمـ ام بروكسل يتجول في أوروبا، وحتى رئيس هيئة الإصلاح الدستوري للاتحاد الأوروبي يعتقد أن التحاق تركيا بالاتحاد الاوروبي سيكون نهاية الاتحاد الاوروبي، خلاصة هذه الأقوال هي أن البلد الواقع على مضيق البوسفور ليس بلداً أوروبياً.

تؤيد غالبية حكومات دول الاتحاد الأوروبـ ي انـ ضمام تركيـ ا الـ ى الاتحـ اد الاوروبي. وتبدو حكومتا باريس وبرلين الأشد حماساً لذلك فقد صرح الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك أكثر من مرة أنه يؤيد العضوية كمسألة لا مفر منها غير أن شيراك طالب بإجراء استفتاء شعبي بهذا الشأن مما أظهر معارضة غالبية الفرنسيين لإنـ ضمام تركيا الى بلدان الاتحاد الاوروبي. (نور الدين، 1997، ص34)

خلافا لموقف الحكومات تعارض العديد من أحزاب المعارضة في بلدان الاتحاد الاوربي ضم بلاد الاناضول الى اتحادهم، وتتزعم هذا الموقف الاحـ زاب الاوروبيـ ة اليمينية المحافظة وعلى رأسها الحزب الديمقراطي المسيحي في ألمانيا، فقـ د أعلنـ ت انجيلا ميركل زعيمة الحزب مدعومة بالحزب الاجتماعي المسيحي بزعامة حاكم ولاية بافاريا ادموند شتويبر أنها تؤيد قيام تعاون مميز مع تركيا يقوم على أسـ اس تحـ سين مستوى التعاون الأمني والدفاعي مع هذا البلد بدلاً من العضوية الكاملة، ويدعم مواقف المعارضة عدم تأييد أكثرية شعوب بلدان الاتحاد الأوروبي التي تبدو متخوفة من دخول دولة يدين غالبية سكانها بالدين الاسلامي الى اتحادهم.

اظهرت استطلاعات للرأي جرت أن أكثر مـ ن 50% مـ ن الفرنـ سيين ضـ د العضوية الكاملة لتركيا في الاتحاد الأوروبي وتزيد نسبة المعارضين عـ ن ذلـ ك فـ ي هولندا، كما يرجح المراقبون أن أكثرية الألمان تميل الى المعارضة أيضاً. ولعل هـ ذا السبب الذي دفع تحالف الاشتراكيين والخضر الحاكم في المانيا الـ لا الاعـ لان عـ ن معارضته لإجراء استفتاء شعبي حول الانضمام، وقال وزير الخارجية الألمانية يوشكا

فشر على ضوء ذلك أنه لو سمح للشعب بالختيار من قبل لما أصبحت برلين عاصـمة من جديد ولما كان هناك عملة أوروبية مشتركة.

وتتسم تركيا -ذات الأغلبية المسلمة- بنظام حكم مـدني. ويعتبـر مـسؤولون أوروبيون أن النظام القانوني بالبلاد يتسق وتوقعات الاتحاد الأوروبي حـول شـروط انضمام الدول الجديدة إليه في إطار خطط توسيع العضوية. ومنـذ اجتمـاع المجلـس الرئاسي الأوروبي في هلسنكي عام 1999 شرعت تركيـا فـي إصـلاحات سياسـية واقتصادية، أهمها إقرار ثماني حزم للإصلاح السياسي، مثل الإشراف الـدولي علـى الانتخابات، والحقوق الثقافية للأكراد، وتخفيف القيود عن حرية التظاهر، وتقليص دور العسكريين في الحكم.

وكانت تركيا قد دعت الاتحاد الأوروبي إلى الكفّ عن إملاء الشروط، وإلى بدء مفاوضات معها، بهدف إعطاء أنقرة العضوية الكاملة، وحشدت تركيا أبرز مـسؤوليها عبر بيانات ومؤتمرات صحفية، لتشديد الضغوط قبل اجتماع زعماء الاتحاد الأوروبي. وجاء في بيان رئاسي- صدر بعد اجتماع إستراتيجي ضم رئـيس الـوزراء ورئـيس الدولة ووزير الخارجية ورئيس هيئة الأركان- أن تركيا نفذت بالفعل كل مـا يتعـين عمله لتلبية الشروط السياسية، التي حددها الاتحاد. وأعطى البرلمان التركـي موافقتـه على آخر الإصلاحات القضائية المطلوبة أوروبياً قبل مفاوضات الانضمام، حيث أقـر قانونا يتناول الجانب الفني من تنفيذ العقوبات، خصوصاً ما يتعلق بمدة التوقيف وعـدد الموقوفين والمحاكمات.

وقد أعلن رئيس الوزراء التركي أن تركيا ستفعل كل ما بوسعها للتوصل إلـى نتيجة إيجابية تتعلق بمستقبلها مع الاتحاد الأوروبي. وأشار إلى استعداد بلاده لاتخـاذ خطوات جديدة تجاه قبرص، مؤكد أن الأهم حاليا هو طبيعة هذه الخطوات وقـال: إن بلاده ستقيم المقررات النهائية للقمة قبل إعلان موقفها، ونفى مطالبة المجتمعـين مـن تركيا تقديم تعهد مكتوب بالاعتراف القانوني بقبرص، وأكد أن هذه المسألة سيتم حلها، مشيرا إلى استعداده للقاء الرئيس القبرصي في أي وقت.(فنكل، 2002، ص 166)

لا يزال يتعين على زعماء الاتحاد الأوروبي التغلب على توجهات الرأي العـام المعادية للاتفاق التركي الذي أبرم بعد مرور ما يزيد على 40 عاما على توقيع أنقـرة اتفاق شراكة مع الاتحاد، ويقول المعارضون إن تركيا كبيرة من حيث المساحة والكثافة السكانية، وفقيرة، ومتخلفة من الناحية الثقافية لدرجة يتعذر معها دمجها داخل منظومـة الاتحاد الأوروبي، وأن الاتحاد يخاطر بتدفق أعداد كبيرة من العمالة الرخيـصة مـن خلال مد حدوده إلى إيران والعراق وسوريا (نور الدين، 1998، ص87).

ووفي ذلك الخضم تعهد مستشار النمسا بأن تجري بلاده استفتاء على انـضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، وذلك في أعقاب إعلان فرنسا عن مبادرة مماثلة. وقـال الرئيس الفرنسي السابق، جاك شيراك، إن إنقرة بذلت جهدا كبيراً كي تصبح مـستعدة لمفاوضات العضوية، ولكن لايزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين إنجازه. ولوحت باريس كذلك بورقة اعتراف أنقرة بالمجازر التي ارتكبت ضد الأرمن مطلـع القـرن العشرين باعتباره صيغة أوروبية لكي تتصالح الدول مع تاريخها الخاص.

ولدى الكثير من الدول الاوروبية تحفظات على فرص عـضوية دولـة تركيـا الفقيرة، حيث يعيش 70 مليونا، غالبيتهم مسلمون. لكن البرلمـان الأوروبـي صـوت بأغلبية (407) أصوات ضد (262) صوتا وامتناع (29) عن التصويت لـصالح بـدء المحادثات. وجرى التصويت سرا بناء على طلب المجموعة المحافظة ذات الأغلبية في البرلمان، التي كانت حريصة على عدم إظهار الخلافات فـي صـفوفها بـشأن بـدء المباحثات مع تركيا.وأثارت المساعي التركية الحثيثة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبـي موجة من الجدل داخل المجموعة الأوروبية حول الوضع الاقتصادي للدولة الأوروبيـة الآسيوية، وتعداد سكانها، الذي يكاد يماثل مجموع الدول العشر التـي انـضمت إلـى الاتحاد في مايو 2004، ومعظمها من وسط وشرقي أوروبا. كما تثير فكـرة ترشـيح انضمام الدولة الوحيدة المسلمة للاتحاد تساؤلات أيضا حول تدفق طالبي العمل، الـذين قد يغمرون سوق العمل الاوروبية.(فنكل، 2002، ص 168)

كما ترفض المعارضة التركية القول بأنه ينبغي ضم تركيا للاتحـاد لإثبـات أن أوروبا ليست "نادياً مسيحيا"، ولا "ترفض" مرشحا مسلما، ويعدونه قولا غريبـا، فهـل يطالب أحد من الجامعة العربية ضم إسرائيل أو الهند لإثبات أنها ليست "نادياً إسلاميا"؟ إن هذه الحجة تقلب الأدوار، لأن تركيا هي التي يتعين عليها أن تثبت أنها ليست "نادياً إسلاميا"، فهناك أتراك مسلمون في باريس وحدها أكثر من المسيحيين الموجودين فـي تركيا كلها، والبالغ عددهم مئة ألف مسيحي. إنها دولة مسلمة بنـسبة 98%.(شـهاب، 2000، ص 153)

كما أثبتت الحرب الأمريكية على العراق بعدم تعاون تركيا مع الولايات المتحدة الأمريكية بتقييد المجالي الجوي أمام القوات الأمريكية وكذلك استخدام أراضيها، وهـذا انعكس على موقف الولايات المتحدة الأمريكية وتعاونها مع الولايـات المتحـدة ولـو لمرحلة مؤقتة والرئيس جورج بوش الابن وفي أثناء قمة حلف شمال الأطلنطـى فـي يونيو 2004، شدد على سياسته الموالية للأكراد في العراق، حيث تطالب أنقرة بجـزء من هذه البلاد بمنطق "سياسة الأقليات"، التى استندت إليها في قبرص وقطـاع شـمال شرق اليونان (ألموند، 2006، ص87).

إن انضمام تركيا سيساعدها على متابعـة التحـول الـديمقراطي لأن الاتحـاد الأوروبي منطقة تتسم بالسلام والديمقراطية، غير أن ذلك يعتبر "أمراً خاصاً" بالشعوب ذات الثقافة المسيحية التي تأثرت بالفكر اليوناني اللاتيني والموجودة في أوروبا، الأمر الذى يجعل هناك دولاً أخرى أولى من تركيا بالتوجه نحو الديمقراطيـة، لأنهـا أكثـر أوروبية منها، مثل أوكرانيا وبيلاروسيا وروسيا. وينبغي أن يكون لكل كيان جيوسياسي حدود واضحة.(خشانة، 2002، ص 9)

من المتوقع ان يتم قبول تركيا لعضوية الاتحاد الأوروبي في عام 2020، حينها سوف يكون لأنقرة مئة نائب في البرلمان الأوروبي، في الوقت الذي لن تمتلـك فيـه فرنسا سوى 72 نائباً وألمانيا 98 نائباً. وسوف تكون هي القوة العسكرية والديموجرافية الأولى في الاتحاد، فسيصبح عدد سكانها 100 مليون نسمة، منهم 850 ألف جندي.

كما دعت بعض القوى السياسية في ألمانيا إلى استحداث أشكال مؤسسية لعلاقة تركيا بالاتحاد، دون العضوية الكاملة، مثل فكرة الشراكة المميزة، إلى غير ذلك من التحفظات التي تشير إلى رغبة كل دولة عضو في الاحتفاظ بحقها في الموافقة أو الرفض على انضمام تركيا إلى الإتحاد في أي مرحلة من مراحل الانظمام، على عكس المنطق الإجرائي الذي حكم عملية التوسيع في السابق، الأمر الذي أدى إلى وقوع الاتحاد الأوروبي أسيرا لشروطه الموضوعية التي قامت تركيا باستيفاء معظمها.

ويثير معارضو الانضمام التركي التساؤل حول ما إذا كانت عضوية تركيا قد تفتح الباب على مصراعيه لمطالب للعضوية من دول مثل إسرائيل ودول المغرب العربي، بل يضاف إليها أحيانا علي سبيل التهكم الأراضي الفلسطينية، في إشارة إلى أن عضوية تركيا قد تؤدي إلى فقدان النادي الأوروبي لهويته، الأمر الذي يدل على أن الانتساب التركي جغرافياً للقارة الأوروبية ليس كافيا لتأسيس هويتها الأوروبية، وهو ما يضعها في مقارنة مع دول لا تنتسب للقارة الأوروبية أساساً. (خروب، 2005، ص 120)

يؤيد ثمانون بالمئة من الاتراك انضمام بلادهم إلى الاتحاد الأوروبي، ويكمن السبب الرئيسي وراء ذلك في المكاسب السياسة والاقتصادية المُنتظرة من وراء ذلك، فعلى الصعيد السياسي ستتعزز قيم الديمقراطية ودولة القانون وحرية المواطن والأقليات، ويأمل الغرب من وراء ذلك أن تتحول بلاد الأناضول إلى مثال يحتذى به للديمقراطية في العالمين العربي والإسلامي، كما سيشكل ذلك وعلى عكس الاعتقاد السائد حالياً برهاناً على إمكانية الجمع بين الديمقراطية الغربية والإسلام. أما المكاسب الاقتصادية فستتمثل بتقديم دعم ومساعدات مالية على مستوى المناطق والقطاعات. ويتوقع أن تصل قيمتها السنوية إلى (20) مليار يورو. ومن شأن دعم كهذا أن يغير وجه المناطق التركية بشكل تدريجي مما يعني إعادة هيكلة الاقتصاد التركي. وسيكون التغيير على أشده في المناطق التي لم تدخلها الصناعة بشكل ملموس لا سيما شرق

الأناضول حيث يغلب الطابع الزراعي ومستوى الدخل المنخفض إضـافة إلـى نـسبة البطالة العالية. (الأصفهاني، 2002، ص 140)

غير أنه في مقابل الأدلة المؤاتية لدخول أوروبا إلى الاتحاد الأوروبـي، يمكـن لذلك الانضمام أيضاً أن يطرح بعض المشاكل، لأن تركيا القـرن الواحـد والعـشرين ليست هي تركيا أتاتوركفي استنبول تحديداً وما حولها هناك طبعاً نخبة مـن الـسكان وكثير من العسكريين المتشربون كثيراً للثقافة الأوروبية وسلكوا طريق العلمانية ؛ لكن منذ الستينيات بدأت بقية البلاد في "العودة إلى الإسلام"، وتسارعت هـذه العـودة فـي الثمانينيات. وازداد عدد الجوامع بنسبة 40% عما كان عليه في الـسبعينيات ؛ وعـاد حجاب المرأة للظهور في الشوارع وعاد "صوت الأذان " بالعربية وكان أتـاتورك قـد منع هذا قديماً ليسجل محطات في نهارات الأتراك منذ ذلك الحين. ولم يسمح بعد بكـل شيء في تركيا بالتأكيد: فالحجاب ظل محظوراً في المباني العامة والجامعات، وعلاوة على ذلك، فمجلس الأمن القومي، المؤلف خصوصاً من عسكريين ونخبة تشجع علـى العلمانية، يسعى للدفاع عن العلمانية ضد تقدم "المد الإسلامي". ولهذا السبب تم عـزل رجب طيب أردوغان من منصبه كمحافظ لمدينة استنبول في العام 1996، ثم حكم عليه بالسجن مدة ثلاثة أشهر لأنه في أحد المقابلات أورد بعض الأبيات الشعرية التي رؤي أنها عمل تخريبي لأنها ذات صبغة إسلامية قوية (فقد قال: المآذن حرابنـا، والقبـاب خوذاتنا، والجوامع ثكناتنا، والمؤمنون جنودنا) (كمال ونهرا، 2001، ص37-38).

أسس السيد رجب طيب أردوغان حزب العدالة والتنمية، الذي أعلـن أعـضاؤه أنهم "مسلمون، ديمقراطيون"، كما يوجد في الغرب "المسيحيون الـديمقراطيون". وقـد أحرز حزب العدالة والتنمية انتصاراً باهراً في انتخابات نوفمبر 2002 وأصبح رجـب طيب أردوغان رئيساً للوزراء، ورأى منذ ذلك الحين أن الاندماج في أوروبـا يمثـل أفضل ضمان لحرية التعبير وتطوير الإسلام السياسي. وبالتأكيد، إن وصـول حـزب العدالة والتنمية إلى السلطة قد فجر موجة من الإصلاحات الهامة، ولا سيما إلغاء عقوبة

التعذيب وعقوبة الإعدام، وحرية وسائل الإعلام أو أيضاً حماية الحريـات الأساسـية. والمفارقة في هذه الإصلاحات، أن بعضها طبق قليلاً وبعضها لم يطبق.

هكذا يجد المرء نفسه في موقف غريب فالإسلاميون يؤيدون الدخول إلى الاتحاد الأوروبي، مع أن ديانتهم يفترض ألا تنفصل عن السياسة، أي على عكـس الـديانات المسيحية التي تسمح بفصل الكنيسة عن الدولة أما من جهة العـسكريين، وهـم فـي معظمهم من العلمانيين، فهم إما متحفظون أو معادون للاندماج في أوروبا، لأن في ذلك ضياعاً لسيادتهم، ولأنهم لن يتمكنوا بعد ذلك من القيام بانقلابات عسكرية، كما فعلوا في العقود الأخيرة، لمنع المد الإسلامي من القضاء على العلمانية. ويُرى في بروكسل، أن تلك الانقلابات العسكرية لا تتلاءم مع الديمقراطية، وللسماح لتركيـا بالانـضمام إلـى الاتحاد، يطلب منها إذاً الحد من سلطة العسكريين بل إلغاء هذه الـسلطة؛ والمطلـوب أيضاً طبعاً إلغاء التعذيب نهائياً، الذي ظل مطبقاً على نطاق واسع علـى الـرغم مـن الإصلاحات الأخيرة. (حنفي، 2003، ص 144)

بيد أنه بعد إنهاء سلطة العسكريين، وهم المدافعون عن العلمانية، ألا يصبح من السهل أكثر على التيار الإسلامي تعزيز مواقعه؟ لقد أشير إلى هـذه المـشكلة غـداة الأعمال الإرهابية التي حدثت في استنبول يومي 15 - 20 نوفمبر 2003، واستهدفت بعض المعابد اليهودية وقنصلية ومصرفاً بريطانيين ولقد أوقعت تلك العمليات أكثر من 50 قتيلاً ونحو 500 جريح، ومرتكبوها كانوا من الشباب الأتراك، لكنهم مقربون جـداً من تنظيم القاعدة. وبحسب ما أوردت صحيفة لوموند الفرنسية: " كيف يمكن في سياق الإلحاح المتزايد على الأمن، الطلب إلى العسكريين التزام ثكناتهم كما يفرض المشروع الأوروبي ؟ ".

يطرح دخول تركيا إلى الاتحاد الأوروبي الكثير مـن المـشاكل، فيطـرح أولاً مشكلة الأمن، بل أيضاً مشكلة استقرار الاقتصاد فخطرها في الواقع إنها تسرع نـزوح الأتراك وهجرتهم من المناطق الأكثر فقراً في بلادهم، ودون شك أيضاً هجرة النـاطقين بالتركية من بلدان بحر قزوين، حيث تزداد البطالة ويتدنى مستوى المعيشة في معظـم

تلك البلدان إن الشعب التركي البالغ تعداده (74) مليون نسمة في العام 2004، قد يتجاوز تعداده (100) مليون نسمة في العام 2024 حسب التوقعات الإحصائية. وفي العام 2015، وعندما يبلغ عدد سكان تركيا (82) مليوناً، يمكنها أن تستفيد في البرلمان الأوروبي من عدد مقاعد يساوي عدد مقاعد ألمانيا، وهذا الأمر ربما يدفع ألمانيا تعزيزاً لنفوذها إلى التقرب من أنقرا وكما حدث في العام 1914، فقد توجهت الإمبراطورية العثمانية نحو المعسكر الألماني. يبدو من الممكن إذاً أن ترغب تركيا في استغلال دخولها إلى الاتحاد الأوروبي لإعادة نفوذها، بل استعادة السلطة التي كانت تتمتع بها الإمبراطورية العثمانية عندما مدت سلطانها حتى مشارف "فيينا" ومن ناحية ثانية، فإن رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان ندد بالاستفتاء الشعبي على انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، ولا سيما في فرنسا، لأنه يرى أن القرار يرجع إلى زعماء الاتحاد الأوروبي، وبالتالي فهو لا يرجع إلى الشعوب، وهذا يعني أنه يبدي اهتماماً محدوداً بالديمقراطية. (عبد الجواد، 2005، ص 11)

إن أوروبا ببلدانها الثمانية والعشرين (بعد انضمام بلغاريا ورومانيا وتركيا) ستتحكم في مناطق استراتيجية هامة على سواحل البحر الأسود وتخوم الشرق الأوسط. لكن، وبالأخذ في الحسبان دونية قواتها المسلحة بالنسبة إلى القوات الأمريكية، ولا سيما أن تلك التوجهات السلبية ناتجة عن اختلاف اللغات والديانات والثقافات، وأيضاً اختلاف التوجهات السياسية، التي غالباً ما تكون متباينة بين مختلف أمم الاتحاد، وأخيراً الشكوك الدائرة حول إقرار الدستور الأوروبي ومن أهم المشاكل الداخلية ما يلي:

1) المشكلة الكردية:

إن استقراء تاريخ الشعوب ودراسة الصراعات الدولية تؤكد لنا حقيقة ناهضة مؤداها وجود خلل اقتصادي أو سياسي أو اجتماعي في مناطق تلك الصراعات من العالم أو بعبارة أخرى ثمة عدم تطابق على وضع الأكراد في تركيا فالنظام الدستوري التركي الذي جعل من تركيا دولة القانون لا تعترف بالوجود القومي الكردي كما أن الديمقراطية التركية ترفض حق ابداء الرأي لأكثر من حوالي عشرة ملايين شخص

يشكلون الأقلية الكردية في تركيا فالسؤال المطروح لماذا لا تعترف تركيا العمانية والديمقراطية والبرلمانية بالوجود القومي الكردي ولماذا لا تستجيب تركيا وديمقراطيتها وتعدديتها بالوجود لكي تغطي بجناحها مواطنيها الأكراد وهل يعقل أن تكون ثمة دولة أوروبية عصرية في حال الانضمام حق ابداء لكافة مواطنيها (نور الدين، 1998، ص15).

وبالتالي تبقى المشكلة الكردية في تركيا أكبر من مجرد مشكلة تخلف اقتصادي أو اجتماعي أو تحرك انفعالي بممارسة حزب العمال الكرستاني أنها مشكلة ذات علاقة بالمسألة المعقدة والصعبة المتمثلة بكيفية مجتمع متعدد الأعراق والثقافات دون تعريض مشروعية الكيان السياسي ودولته للخطر حتى بعد الحاق الهزيمة بحزب العمال الكرستاني فلن تتلاشى المشكلة كالما بقيت الدولة التركية تتامل معها بطريقة لا تبعث على الرضا ولن تنضم الأقاليم الجنوبية والشرقية من الأناضول بالحل المنشود ما لم يبدأ هذا الحل في عقول وإرادة النخب التركية.

ولعل جزءاً كبيراً من عملية تدويل المشكلة الكردية هو نتيجة لموقف أنقرة القمعي منها وسوف يكتسب تدويل المشكلة الكردية قدراً متزايداً من الأهمية طوال بقاء الوضع في تركيا على حاله دون تغيير، فعولمة تدفق المعلومات والقنوات التلفزيونية واتصالات شبكة الإنترنت تخترق الحدود القومية بصورة متزايدة وتجعل المشكلات الداخلية لأي نظام مشكلات دولية بصورة آلية وقد نجح حزب العمال على الإفادة من هذا التوجه برفع مستوى التأييد الجماهيري للقضية الكردية وبالعكس فقد اخفضت الحكومة التركية في هذا التوجيه. (صالحة، 1992)

ولقد حاولت الدولة التركية أن تتناول المشكلة الكردية بثلاث:(الداقوقي، 1987، ص29)

أولاً: سعت لدمج السكان الأكراد في الحياة الاقتصادية والسياسية للبلاد على أساس الشروط التركية.

ثانياً: سعي الدولة التركية بالرد على الصنف السياسي الكردي.

ثالثاً: سعي الدولة التركية لمواجهة التخاف الاقتصادي في الجزء الكردي وإن النظرة الإنسانية الواسعة النطاق إلى حقوق الأقليات في تركيا بحاجة إلى ذلك، والعـالم بشكل عام ورغبة الغرب في حل المشكلة الكردية في تركيا حلاً سلمياً ديمقراطياً تنسجمان مع تطلعات الشعب الكردي في تركيا إلا أن هذه القضية من وجهة نظر جنرالات الجيش التركي وإصرارهم على رأيهم بأن منح الأكراد حقوقهم الثقافية والسياسية في تركيا أو حتى انضمام تركيا لدول الاتحاد سوف يؤدي إلى تقـسيم تركيا. (الداقوقي، 1987، ص29)

وقد يكون من المجدي طرح قضية الشعب الذي لم يحصل حتى الآن على كيان سياسي مستقل رغم أن أكثر تعداداً في السكون من كثير من الدول المستقلة في العـالم وله تاريخية وهيته القومية وتراثه وتقاليده ولغته الدارجة والتي تفترض أن تـؤمن لـه نظرياً وواقعياً التمتع بحق انشاء دولته الخاصة به، ورغم قيام الأكراد بعشرات الثورات دفاعاً عن أرضهم وكفاحاً ضد مستعيدتهم ونقالاً لتحقيق هويتهم القومية التـي أنكرتهـا الدول تقطن منها الأقليات الكردية وتنكر لهم المجتمع الدولي بعد أن أصبحت قـضيتهم لعبة في أيدي الدول تستثمرها من خلال العلاقات مع زعمائه وتنظيماته لورقة مساومة أو ضغط بالتظاهر بتأييده أو التجلي عنه وفقاً لمصالحها وخططهـا وحـساباتها فـي المنطقة والعالم وبذلك أصبح الأكـراد دومـاً ضـحته لتلـك الـسياسيات المرحليـة والإستراتيجية المسيطرة على المنطقة والعالم، غير أن مشكلة الأكراد اليوم لا تتمثل في استحالة قيام الدولة الكردية فحسب وإنما بالحياة المأساوية التي يعيشها الأكراد في الدول اقتسمت أراضيهم وسكانهم والمعاملة الأسوأ التي يلقاها الأكراد على أيـدي الـسلطات التركية التي لا تكتفي باستخدام كل وسائل القمع والاضطهاد ضد الأكراد المقيمين على أراضيها بل أنها تذهب أبعد من الدول الأخرى في تقييمها لوجود شعب كردي أو هوية كردية في بلادها بل أنها تعمل بشكل منظم على إزالة نعالم تاريخ الأكـراد وثقـافتهم وخصوصيتهم بحيث تذوت هؤلاء في الدولة التركية والمجتمـع المـدني. (الـداقوقي، 1987، ص29)

وبالعودة الى جذور القضية الكردية وعلاقتها بالعنصرية التركية نجـد الاكـراد دائما في مقدمة المضطهدين في ملف الاضطهاد التركي فمنذ تشكيل الامارة العثمانيـة وضع سلاطينها نصب اعينهم دائما السيطرة على الاكراد وإخضاعهم لسياستهم الداخلية والخارجية للآسباب التالية:

1- أن الطبيعة الجغرافية للمناطق التي يعيش فيها الاكراد قد جعلت منهم مقاتلين أشدا قادرين على تحمل الصعاب والصبر على الآلام.
2- الموقع العام لمناطق الاكراد فهو الفاصل بين تركيا وبلاد فارس ايران هو حـاجز بشري وجغرافي في وجه الاطماع الفارسية.
3- غالبية الاكراد مسلمون مما يسهل استثارة الناحية الدينيه فيهم ويجعلهم يقاتلون بقوة
4- الطبيعة القبلية والتي تسهل السيطرة على الاكراد كأي مجتمع قبلي " سياسة فرق تسد". (نور الدين، 1998، ص67).

وتعد المشكلة الكردية واحدة من المشكلات المتشعبة والمعقدة ليس في تركيـا وحدها بل في الشرق الاوسط لاسباب مختلفة جغرافياً لتواجد الأكراد في أكثر من بلـد كذلك أمنية لان المشكلة لا تخص الاكراد بعضهم بل في الدول التي يتواجـدون فيهـا وكذلك تحول المشكلة الكردية من محلية إلى إقليميه عالمية غربية خاصة بعد رعايـة امريكا لاتفاق المصالحة بين مسعود برزاني وجلال طالباني "اكراد العراق" ولقد كان لحصول الاكراد في العراق على حقوقهم في اقامة حكم ذاتي عام 1970 وتطور هـذا الحكم الى اعلان الدولة الكردية الفيدراليه عام 1992 كل ذلك دفع اكراد تركيا بالتوجه نحو المطالبة بالحصول على مثل هذه المكاسب من تركيا الا ان الموقف التركي واضح بهذا الشأن حيث تؤكد عدم تشجيع اقامة منطقة كردية ذاتيه في العراق وذلك اعتقاداً من تركيا بان مثل هذا الوجود سوف يؤدي الى خلق ضغوط لانشاء دولة كردية تثير القلق والاضطراب السياسي في المناطق المجاورة بما فيها تركيا كمـا تـدعي.(الناصـري، 1990)

فتركيا تحاول انكار الهوية القومية للشعب الكردي بشتى الوسائل السياسية والقانونية والامنية وفي اعقاب حرب الخليج الثانية وانحسار دور السلطة المركزية العراقية عن شمال العراق وجدت تركيا نفسها متورطة في المسألة الكردية في سياستها الداخلية بعد ان طفت هذه المسألة على السطح في ظل ظهور نواة دويله كردية في شمال العراق حيث تخشى تركيا من تأثير هذه الدويلة على اكراد تركيا، الا انه منذ ان تأسست دولة مهاباد التي جمعت الاكراد في دولة موحدة كان حلم الاكراد ومازال في تأسيس دولة تجمعهم اذ يعتبرون انفسهم شعبا له مقومات كاي شعب في العالم من حيث اللغة والتاريخ والتقاليد وصحيح ان المصالح الدولية والاقليمية اجبرت الاكراد ان يعيشوا في الدول انفة الذكر وعدد كثيرا منهم حاليا يعيش في اوروبا وغالبيتهم من المثقفين والمهنيين ولكن طموح الاكراد في استرجاع دولة موحدة بات حلما صعب المنال لان العلاقات بين الدول التي يعيش فيها الاكراد وبين دول الغرب حال دون ارتفاع صوت الاكراد المطالب بحقوق انسانيه. (أوغلي، 1993)

واذا اردنا ان نجهد في الاطار الاقتصادي اليس من المفيد ان تمنح الحكومة التركية الاكراد حكما ذاتيا يشعرون من خلاله بالحياة الانسانية ويدفعهم الى العمل الايجابي بدل الانخراط في منظمات عسكرية تحارب ضد الدولة وبالمقابل تقوم الدولة بقوتها العسكرية الجبارة بتدمير القرى الكردية فوق رؤوس سكانها اليس من صالح تركيا والتي تسعى جاهدة للانضمام للاتحاد الاوروبي قريبا ان تمنح الاكراد الحقوق الممنوحة للاتراك الاصليين لكي تتمثل القيم وحريات دول اوروبا التي قطعت شوطا كبيرا في مجال حقوق الانسان (طوالبة، 2006).

2) مسألة الديمقراطية وسيطرة العسكر:

إن عضوية الاتحاد الأوروبي تستلزم احتراماً للديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات، وفي القلب من ذلك كله احترام الهويات الثقافية للأقليات وتركيا في هذه النقطة محاطة بكثير من الريبة والحساسية، إذ أن الحديث عن الأقليات يرتبط بوضع المسألة الكردية في تركيا، وسعي الأكراد للاعتراف بهم كأقلية لها حقوقها الثقافية

والسياسية، وتتحكم بالسلوك السياسي التركي إزاء هذه المسألة هـواجس الماضـي ولا سيما اتفاقية سيفر عام 1920م والتي نصت على إقامة حكم ذاتي للأكراد فـي جنـوب تركيا، وعلى هذا يحاذر الأتراك بمختلف اتجاهاتهم السياسية منح الأكراد ما يمكـن أن يساعد على بلورة هويتهم الثقافية ووعيهم السياسي كأقلية عرقية مستقلة منعاً لتعـرض وحدة الكيان الذي رسم في معاهدة لوزان عام 1923م للخطر والتفكك، وعلى هذا فإن الالتزام التركي الأوروبي. (نور الدين، 1998، ص 45-46)

فمنذ قيام الدولة التركية الحديثة على انقاض الامبرطوريه العثمانية لعب العسكر دوراً محورياً في علمنة الدولة والنظام وتوجية تركيا نحو الغرب ونتج عـن ذلـك ان قامت المؤسسة العسكرية بالتدخل بشكل مباشر وغير مباشر في النظام السياسي التركي بشكل يتنافى مع ابسط قواعد الديمقراطية التي تستلزم الفصل بـين الجـيش والـسلطة وسيطرة الاخير على الاول وتم انشاء مجلس الامن القومي التركي عـام 1960 فـي اعقاب انقلاب قام به العسكر ضد الحزب الديمقراطي وكان الهدف من انشائة تحجـيم سلطات البرلمان وتوسيع حق الجيش في التدخل في شؤون البلاد السياسية والاقتصادية وهو ما تمكن من تحقيقة في السنوات التي تلت الانقلاب كما تكرر تدخل الجيش بشكل مباشر في السلطة بانقلابين 1971و 1980.

وأما مجلس الامن القومي فله نفوذ واسع في تحديـد سياسـة تركيـا الداخليـة والخارجية اشبه بحكومة ظل وهكذا اصبح هذا المجلس اعلى سلطة غير منتخبه ويتمتع بصلاحيات واسعة في تركيا ويدرك العديد من الساسة الاتراك ان الدور الكبير الـذي تلعبة الموسسة العسكرية في الحياة السياسية كما يدرك الساسة الاتراك ان دور الجيش في الحفاظ على علمانية الدولة والتهديد بالتدخل باسقاط الحكومة ذات توجـة اسـلامي ليس إمراً وهمياً بل هو وارد الى حد كبير وهوما حدث مع حزب الرفاه الاسلامي الذي اطيح بحكومته وتم منع الحزب من ممارسة أي نـشاط سياسـي عـام 1998 نتيجـة ضغوطات من المؤسسة العسكرية. وهناك العديد من الاسباب لتمتع المؤسسة العسكرية بسيطرة واسعة ومنها اخفاق الاحزاب السياسية وتشرذمها ايديولوجيا الامر الذي يزيـد

من نفوذ الجيش في ظل ائتلافات حكومية هشة وكانت هي الصفة الغالبة على الحيـاة السياسية في تركيا(حنفي، 2003، ص 144).

وبعد مضي عام على قيام الجمهورية التركيـة مـا زال التيـاران الإسـلامي والعلماني "العسكري والمدني" متناحران وأن الجهود لم تنجح في خلق نظام ديمقراطي لا مجال فيه لتدخل المؤسسة العسكرية في سير النظام السياسي وقـد كـان للمؤسـسة العسكرية دور بارز على الدوام في جميع الدول التي شكلها الأتراك في التاريخ كالدولة السلجوقيةو الدولة العثمانية. ولعب الجيش التركي دوراً كبيراً في بناء الدولة العثمانيـة لتكون امبراطورية تمتد فوق ثلاث قارات ولكن ما أن دخلـت المؤسـسة العـسكرية المعترك السياسية حتى واصحل وظيفتها الأساسية وبدأت تشارك في تغييـر الانظمـة حتى تحولت إى مشكلة كبيرة أدت إلى تأخر وانهيار الدولة العثمانية.

وعادت المؤسسة العسكرية في العد الجمهوري لتدخل في الحياة السياسية وسجل التاريخ المعاصر ثلاثة انقلابات عسكرية في 1960 و 1972 و 1980 ونصف حركة إنقلابية عام 1997 عندما تدخلت المؤسسة وأسقطت حكومة السيد نجم الدين أربكـان وتتمتع المؤسسة العسكرية في تركيا بوضع خاص، ففي جميع دول العالم تكون رئاسة أركان الجيش مرتبطة بوزارة الدفاع إلا المؤسسة العسكرية التركية فهي مؤسسة مستقلة وقائمة بذاتها لا ترتبط بوزارة الدفاع بل برئيس الوزراء من الناحية الكشلية والنظريـة فقط والدستور الحالي المعمول به هو من وضعه الجيش بعد انقـلاب 1980 وأعطـى الدستور الجيش حق التدخل في الحياة السياسية من خلال وجود قادة الجيش في لجنـة الأمن القومي ومن الإصلاحات التي يطلبها الاتحاد الاوروبي من تركيا هو الحد مـن صلاحيات ا لجيش (المعايطة، 2008)

4) الوضع الاقتصادي:

تركيا بلد غني بالأراضي الزراعية والمياه دون الثـروات الباطنيـة كـالبترول والغاز. تنتج الزراعة 11.5 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي الذي بلـغ 148 مليـار يورو عام 2006. أما أهم المحاصيل الزراعية فهـي القطـن والتبـغ والحمـضيات

والزيتون والمنسوجات والجلود. وقد قطعت البلاد شوطاً هاماً في مجال الصناعة التي تنتج أكثر من 30 % من الناتج المحلي. ومن أهم الصناعات الأنسجة والأقمشة والمواد الغذائية والجلود وإلى حد ما الآلات ووسائل النقل. ومقارنة ببلدان الاتحاد الأوروبي فإن الناتج المحلي الإجمالي للفرد ما يزال متواضعاً بالمقاييس الأوروبية. فهو على سبيل المثال ما يزال دون 23 % من معدل ناتج الفرد في بلدان الاتحاد الأوروبي. وتعاني تركيا من مشاكل اقتصادية كالتضخم وتباين مستوى التطور الاقتصادي بين المناطق وضعف مستوى البنية التحتية. وتتركز صادراتها على المحاصيل الزراعية والأنسجة والألبسة بينما تأتي الآلات والبترول والمعادن في مقدمة المستوردات.

على الرغم من ان (65%) من قوة العمل في تركيا تنحصر في الزراعة حيث يعمل في الزراعة (60%) من السكان في الزراعة وتعد تركيا بلداً صناعياً باعتبارها عضواً في منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي (اوسيد 5245) التي تضم 24 بلدا صناعياً ورأسمالياً متقدماً إلا أن تركيا صنفت وفق معايير الامم المتحدة ضمن البلدان ذات الدخل المتوسط للفرد الذي يزيد على 500 دولار الا ان اهم معضلات الاقتصاد التركي تكمن في ظاهرة التضخم هو مشكلة اساسية يعاني منها الاقتصاد التركي كون الاستيرادات التركية من السلع الرأسمالية المصنعة والمواد الخام الضرورية للصناعة التركية ادى الى نقل جزء من ظاهر التضخم العالمي الى تركيا اضافة الى وجود ظاهرة التضخم إصلاً لسببين للتخفيضات المستمرة على قيمة الليرة والتصاعد المستمر في تكاليف الواردات التركية من النفط. اما المشكلة الاقتصادية الاساسية الاخرى التي تعاني منها تركيا فهي قضية المديونية الخارجية حيث بلغت القروض الخارجية لتركيا (224) مليار دولار عام 1983 وبلغت فوائد تلاك القروض السنوية حوالي (22) مليار دولار عام 2000 على الرغم من ان الولايات المتحدة الامريكية انفقت على تركيا منذ نهاية الحرب الثانية حوالي 200 مليار دولار. (عوض، 2000، ص 8)

ان تركيا مثلها مثل الدول الرأسمالية كالبرازيل وكوريا الجنوبية والصين الوطنية اندفعت في اتجاه التنمية الرأسمالية السريعة خلال العقديين الماضيين وتوسعت

الصناعات وتضخمت المدن، والان بدأت تركيا تدفع الثمن ابتـداء بالاقـساط لـسداد القروض التي حصلت عليها او ارباحها المرتفعة مما شكل عبأً على الميزانية. وتقـوم تركيا حاليا بعدة تدابير لمعالجة الوضع الاقتصادي وهي مـساندة الـشركات التركيـة العاملة خارج البلاد تشجيع الصادرات تشجيع التجار والصناعين الاتراك بالتعاون مـع الدولة خلق نوع من الثقة بين الجمهور والدولة. وقد فشلت جميع الحكومات التركية منذ عام 1993م من معالجة الازمة الاقتصادية نظرا لتفشي الفساد الاداري والسياسي فـي البلاد وتحكم جماعات المافيا في كافة مناحي الحياه في تركيا.

ويرى المحللون أن الأزمة الاقتصادية التركية اثرت على سياسـتها الخارجيـة والامنية على عدة مستويات من خلال:

أ. قد يؤدي الالتزام ببرنامج اصلاحات صندوق النقد الدولي الـى زيـادة توجـه سياسة تركيا الخارجية نحو الغرب واستمرار اعتمادها عليه وبالتالي قد يؤدي الى مزيد من تبعيه سياسة تركيا الخارجية للسياسة الامريكية

ب. لكن في نفس الوقت قد يترتب على تلك الازمة ردة فعل عكسية من قبل الراي العام والنخبة التركية في ظل المشاعر الوطنية والرفض لأي تدخل أجنبي في الشؤون التركية الداخلية وهي اشارات بدات تظهر بوادرها على الاقل علـى مستوى الشارع التركي.(حنفي، 2003، ص 143و 144)

ج. ان الانقسام التقليدي للمجتمع التركي بين مؤيدي العلمانية ومعارضيها بدا يتبدل الى نوع جديد من الانقسام بين اولئك الذي يؤيدون اصلاحات سياسية واسـعة وهولاء الذين يحاولون الابقاء على النظام القديم نتيجة التقليدية الحاكمة وهكذا فان نتيجة هذا الصراع على السلطة والاصلاحات السياسية سيكون له تـاثير كبير على سياسة تركيا الخارجية وهو ما بدا واضحاً مع وصول حزب العدالة والتنمية الى سدة الحكم.

اما بخصوص الوضع الاقتصادي التركي مقارنة مع الوضع الاقتصادي لـدول الاتحاد فهناك فجوة كبيرة بفضل مستوى المعيشة في تركيا عنه في دول الاتحاد فتركيا

كبرى يجري تصنيفها دولياً باعتبارها من بعض مجموعة الدول ذات الدخل المتوسـط المنخفض بينما بعد الاتحاد الاوروبي تجمعا للدول عالية الـدخل بأسـتثناء مجموعـة الاعضاء الجدد التي انضمت للاتحاد مؤخراً والتي تقع اما في فئة الدول متوسطة الدخل او الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع فبينما وصل متوسط دخل الفرد في تركيـا عـام 2002(2500) دولار كان متوسط دخل الفرد مقارنة بدخول منطقة اليـورو 20320 دولار هناك فجوة كبيرة في متوسط دخل الفرد ي يفصل تركيا عن الدول التي انضمت للاتحاد الاوروبي في مايو 2005 فعل سبيل المثال كان متوسط الدخل الفردي في عـام 2002 قد وصل في جمهورية التشيك الى 556 دولار وبولندا 4570 دولار وسـلوفنيا 9800 دولار.(بروكسل، 2006)

وهكذا فأن متوسط الدخل الفردي في تركيا وفقاً لأحدث البيانات الصادرة عـن مفوضية الاتحاد الاوروبي لا يتجاوز 28% من متوسط الدخل الفـردي فـي الاتحـاد الاوروبي باعضائة السبعة والعشرين الحاليين ويترتب على هذه الفجـوة الكبيـرة فـي مستوى المعيشة زيادة حجم الفاتورة التي سوف يكون علي الاتحاد الاوروبي ان يتحملها بمجرد ان تصبح تركيا عضواً فيه وذلك تنفيذاً لسياسات الاتحاد الأوروبـي المختلفـة لتدعيم اعضائة الاقل نمو ودفعا لحسابات المفوضية الاوروبية فانه بحلول عـام 2025 سيكون على الاتحاد الاوروبي ان يقدم لتركيا 82 مليار دولار لدعم القطاع الزراعـي والتنمية الريفية بها وذلك بسبب ضخامة القطاع الزراعي التركي والذي يعمل به حالياً سبعة ملايين عامل مقابل عشرة ملايين في اجمالي دول الاتحـاد الاوروبـي الخمـسة والعشرين كل ذلك بالاضافة الى فاتورة باهضة تزيد على الخمسمائة مليار يورو سوف يكون على الاتحاد تحويلها لتركيا طبقا للسياسة الحاليه للاتحاد والخاصة بتقـديم دعـم تنموي للمناطق الاقل نمو في داخل الوضع الراهن على (19525) مليار يورو ومهمـا يكن فان تكلفة ضم تركيا للاتحاد الاوروبي سوف تكون اكبر بكثير من أي تكلفة تحملها الاتحاد الاوروبي في كل المرات التي تم توسيع عضويته قبل ذلك.(عبد الجواد، 2005، ص 17)

ويرى المحللون أن الأزمة الاقتصادية التركية أثرت على سياستها الخارجية والأمنية على عدة مستويات:

أ. قد يؤدي التزام ببرنامج إصلاحات صندوق النقد الدولي إلى زيادة توجه سياسة تركيا الخارجية نحو الغرب واستمرار اعتماها عليه وبالتالي قد يؤدي إلى مزيد من تبعية سياسة تركيا الخارجية للسياسة التركية.

ب. في نفس الوقت قد يترتب على تلك الأزمة ردة فعل عكسية من قبل الرأي العام والنخبة التركية في ظل المشاعر الوطنية والرفض لأي تدخل أجنبي في الشؤون التركية الداخلية وهي إشارات بدأت تظهر بوادرها على الأقل على مستوى الشارع التركي.

ج. إن الانقسام التقليدي للجنة التركية والمجتمع التركي بين مؤيدي العلمانية ومعارضيها بدأ يتبدل إلى نوع جديد من الانقسام بين أولئك الذي يؤيدون إصلاحات سياسية واسعة وهؤلاء الذين يحاولون الإبقاء على النظام القديم نتيجة التقليدية الحاكمة وهكذا فإن نتيجة هذا الصراع على السلطة والإصلاحات السياسية سيكون له تأثير كبير على سياسة تركيا الخارجية وهو ما بدا واضحاً مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم. (ديمتري، 2003، ص 143-144)

أما بخصوص الوضع الاقتصادي التركي مقارنة مع الوضع الاقتصادي لدول الاتحاد فهناك فجوة كبيرة بفصل مستوى المعيشة في تركيا عنه في دول الاتحاد، فتركيا كبرى يجري تصنيفها دولياً باعتبارها من بعض مجموعة الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض بينما بعد الاتحاد الأوروبي تجمعاً للدول عالية الدخل باستثناء مجموعة الأعضاء الجدد التي انضمت للاتحاد ؤخراً والتي تقع إما في فئة الدول متوسطة الدخل أو الدول ذات الدخل المتوسط المرتفع فبينما وصل متوسط دخل الفرد في تركيا عام 2002م (2500) دولار كان متوسط دخل الفرد في دخول منطقة اليورو (20320) دولار هناك فجوة كبيرة في متوسط دخل الفرد يفصل تركيا عن الدول التي انضمت

للاتحاد الأوروبي في أيار 2005م قد وصل فعل سبيل المثال كان متوسط الدخل الفردي في عام 2002م قد وصل في جمهورية التشيك إلـى (556) دولار وبولنـدا (4750) دولار وسلوفانيا (9800) دولار.

وهكذا فإن متوسط الدخل الفردي في تركيا وفقاً لأحدث البيانات الصادرة عـن مفوضية الاتحاد الأوروبي لا يتجاوز (28%) من متوسط الدخل الفردي فـي الاتحـاد الأوروبي بأعضائه الخمسة والعشرين الحاليين ويترتب على هذه الفجوة الكبيـرة فـي مستوى المعيشة زيادة حجم الفاتورة التي سوف يكون على الاتحاد الأوروبي أن يتحملها بمجرد أن تصبح تركيا عضواً فيه وذلك تنفيذاً لسياسات الاتحـاد الاتحـاد الأوروبـي المختلفة لتدعيم أعضائه الأقل نمو ودفعاً لحسابات المفوضية الأوروبية فإنه بحلول عام 2025م سيكون على الاتحاد الأوروبي أن يقدم لتركيا (82) مليار دولار لدعم القطـاع الزراعي والتنمية الريفية بها وذلك بسبب ضخامة القطاع الزراعي التركي والذي يعمل به حالياً سبعة ملايين عامل مقابل عشرة ملايين في إجمالي دول الاتحـاد الأوروبـي الخمسة والعشرين كل ذلك بالإضافة إلى فاتورة باهضة تزيد على الخمـسمائة مليـار يورو سوف يكون على الاتحاد تحويلها لتركيا طبقاً للسياسة الحالية للاتحاد والخاصـة بتقديم دعم تنموي للمناطق الأقل نمو في داخل الوضع الراهن علـى (19525) مليـار يورو. ومهما يكن فإن تكلفة ضم تركيا للاتحاد الأوروبي سوف تكون أكبر بكثير مـن أي تكلفة تحملها الاتحاد الأوروبي في كل المرات التي تم توسيع عضويته قبـل ذلـك. (عبد الجواد، 2005، ص17)

5) انتهاكات حقوق الإنسان

إن مسألة الديمقراطية وحقوق الإنسان ما زالت تحتل أولوية في علاقات الاتحاد الأوروبي بتركيا، وبيان المجلس الأوروبي 1997/12/13م أعاد التأكيد على ضرورة أن تواصل تركيا إصلاحاتها السياسية ورفع التطبيقات في مجال حقوق الإنـسان إلـى مستوى معايير الاتحاد الأوروبي. (نور الدين، 1998، ص 41)

وبعد سنوات من انتقادات الاتحاد الأوروبي تجري تركيا تعـديلاً علـى (301) التي حوكم بموجبها الأديب أورهان باموك الحاصل على جائزة نوبل وهرانـت دينـك الصحفي الذي يحمل الجنسية الأمريكية لإهانتهما الهوية التركية وقتـل دينـك لاحقـاً بالرصاص على يد متطرف قومي تركي. إلا أن التعديلات المقترحة ضئيلة إلى حد أن الكتاب والناشرين يخشون من أنهم سيتمرون في مواجهة محاكمـات متكـررة، بينمـا ستبقى كما هي القوانين الأخرى تفض ضغوطاً كثيرة على حرية التعبير لا سيما فـي قضايا لا يزال ينظر إليها في بعض الأوساط على أنها تهديـد للجمهوريـة الحديثـة، فالأسلمة مثلاً لا تزال من المحرمات، ولا تزال المؤسسة العسكرية فوق النقد بدرجـة كبيرة على الرغم من تحركات للحد من سلطاتها الرسمية، وستخفض عقوبـة المـادة القصوى إلى عامين بدلاً من ثلاثة أعوام، وستستبدل إهانة الهوية لتركية بإهانة الأمـة التركية، وستصبح موافقة رئيس الدولة شرطاً لإقامة الدعوى، وهي مـسودة تعـديلات مقترحة (خروب، 2005، ص97).

ويعترف المسؤولون بالحاجة أيضاً إلى تغير عقلية بعض القـضاة والمحـامين، وفي تصريحات كررتها منظمة مراقبة حقوق الإنسان في تركيا " هيومن رايتس وونش" قالت: أرجو ألا يخدع أحد به1ذا التعديل، لأنه لا يوجد اختلاف كبير وستتمتع المحاكم التربية بحقوق واسعة للتدخل فيما تعتبره أوروبا الغربية بحتة ويواجه حـزب العدالـة والتنمية الحاكم نفسه تحركاً قضائياً استناداً لاتهامات بطموحاته الإسلامية، وحتـى لـو ألغيت المادة (301) فسيظل محظوراً على الكتاب التعبير عة آراء معينة، وتظل إهانة أتاتورك مؤسس الدولة التركية الحديث جريمة، وبالتالي فإن ما ورد بـأعلاه تختلـف اختلافاً كبيراً عما هو مطبق وواقع في دول الاتحاد الأوروبي، فحقوق الإنسان في هذه المنظومة تملك قضاء واسعاً من التعبير لا يوجد قياس بينه وبين حرية التعبير وحقوق الإنسان في تركيا. (الرأي، 2008)

6) التباين الحضاري والثقافي بين تركيا ودول الاتحاد

من المؤكد ان علمانيو تركيا التي اسسها اتاتورك على انقاض الامبراطورية العثمانيه بعد الحرب العالميه الاولى يشعرون بكثير من القلق على مصيرها وهم المتابعون لتطور الاوضاع فيها وخصوصا منذ نجاح حزب العداله والتنمية الاسلامي في الوصول للحكم عام 2002 بواسطة انتخابات ديمقراطية حره نزيهة، ويعزو هولاء قلقهم الى جملة اعتبارات مهمه منها بدء تصرف الشعب التركي الذى ينتمي نحو 97% منه للآسلام وعلى الاقل الغالبية فيه على أنه جزء من الامة الاسلاميه في حيث ان الشعب التركي في العقود الماضيه كان يقدم هويته الوطنية بل القوميه على انتمائة الديني وكذلك فقيام حزب العداله صاحب الجذور العميقة في المعارضة الاسلامية المزمنه لتركيا العلمانية بدق اسفين غليظ بين بلاده والغرب وقيامه في الوقت نفسه ببناء جسور مبنية وقوية مع العالم الاسلامي وخصوصاً مع الشرق الاوسط المسلم واذا فشل هولاء العلمانيون فأن تركيا سوف تتحول دولة غير واضحة الهوية والمعالم أي ديمقراطية بمعنى من المعاني وعلمانية شكلاً وظاهراً واسلامية جوهراً ومعادية للغرب بالتاكيد. (هلال، 1998، ص 32)

ان طرح مسألة الهوية حالياً في تركيا له علاقة بالصراع العلني لخفي بين التيارات الاسلامية والنخب العلمانية الحاكمة التي تصر على انجاز هوية تركيا خارج محيط الدائرة الاسلامية أي في الارتباط بالغرب وقد عضمت التحولات الجارية في ازمة الهوية بين تيار العلمانين الذين يريدون ربط تركيا بالغرب باسم التحديث والعصرنة وبين الاسلاميين الذين يرون في هذا التوجة المصطنع القضاء على هوية تركيا الاسلامية وثقافتها الروحيه الاصلية ويحاولون اعادة الهوية القديمة المرتبطة بالدين وعليه اضحت مسألة الهوية بين هذين الاتجاهين اشكاليه سياسية وفلسفية واجتماعية قضية تتعلق بالثقافة والنظم والقيم ونظام الحياة والعادات وحتى الملابس والمأكل وبالتالي ستبقى مسألة انجاز الهوية مسألة قائمة مستمرة تشغل الانداد في ظل الانقسام وعدم القدرة على حسم التناقض بين الهوية الشرقية الاسلامية والهوية الغربية

العلمانية بين التيار العلماني الذي يسعى للآرتباط بالغرب بموساسته السياسية والامنية الاقتصادية والثقافية وبين التيار الاسلامي الرافض لهذا التيار ويريد الارتباط بالدائرة الحضارية الاسلامية. (خورشيد، 1999، ص 15).

هذا مايخص تركيا اما بخصوص الاوروبيون فقد شعر الاستراتيجيون منذ قيام الثورة الايرانية بالخطر الاسلامي لا سيما في الدول الاسلامية التي تعتبر صديقة تقليدية للغرب ويخشى المحللون الأوروبيون المعاصرون على الدوام في أن هذه الدول وكما " ستصبح اسلامية التوجه " ومنذ اواخر الثمنينات من القرن الماضي كان هذا السؤال يطرح بالحاح اشد بالنسبة لتركيا وأصبح مألوفا أن يشار الى تركيا بأنها أصولية بصورة متزايدة وهي بالتالي اقرب الى احتمال عدم الاستقرار وهذا التخوف يشغل بال مجموعات وطبقات معينه من الشعب التركي وفي إستطلاع إجري عام 1990 كان الاصوليون في راس لائحة القضايا الاكثر تخويفا في اوساط اسطنبول وانقرة وازمير اما اهم ضوابط طبيعة الخطر الاسلامي في تركيا فهناك ثلاث طرق يمكن بها ابراز ذلك الاولى هي احتمال نشوء تحد مباشر للنظام القائم لا يتم بالتحول الدستوري التقليدي بل باستخدام العنف السياسي اما الناحية الثانية فهو تحديا انتخابيا من قبل الاسلاميين في اطار الدستور ومسار القانون ، اما الناحية الثالثة التي اعلن الاسلامين انها ستبرز هي التأثير الخفي غير المباشر على السياسين حيث شهدت تركيا زيادة في التقوى الشخصية بين الاتراك حيث ازدادت اعداد الذين يحجون الى الاماكن المقدسة الاسلامية.

ومن الواضح ان العلمانية في تركيا تتراجع امام الاسلمه حيث يوجد لها ترحيب بصورة عامة وشرعية في نظر السكان الاتراك وهي عملية تسير بثبات غير متسرعة حيث ان تفكك التراث الكمالي يبدو اكبر (ويستن، د.ت، ص57-58).

فالمعروف ان في العالم ثلاثة بلدان تحتل تجربة قوية في العلمانية هي فرنسا والمكسيك وتركيا وتظل التجربة التركية غاية في الاهمية طالما ان هذه الامة نموذج كبير لبلاد اسلامي حقق التجربة العلمانية على مدى ثلاثة ارباع القرن وبالنظر الى

تاريخ العلمانية في تركيا لا يمكن إلا أن يطرح التسأول الاساسي وهو هل هنالك امـل حقيقي في انشاء دولة علمانية دائمة ومستقرة في مجتمع أغلبيته من المسلمين حيث ان مبدأ العلمانية ينطوي بالطبع على فكرة المجتمع المستقل الذي لا يستند الـى أي مبـدأ ديني فضلا عن افتراض تحرر الدين نفسه من كل تدخل الدولة فـي تنظيماتـه فمبـدا العلمانية يقوم اذن على فكرة تقاص السلطة السياسية التي تمنح للحياة الروحية حريـة كاملة ويضاف الى ذلك ان العلمانية الصحيحة المفهومة حق الفهم تفترض تنازل كـل طائفه دينية عن التدخل المباشر في الفضاء العام، ولاشك ان التاريخ العلماني لتركيـا تاريخ ثري حين ينظر اليه من حيث طول المدة ومن حيث تعدد الفضاءات الاجتماعية المعنية فتاريخ القانون وتاريخ المؤسسات التعليمية والصراعات التي تحدث احيانا مابين الدولة والمجتمع عوامل تحمل الكثير من الاهمية في فهم تركيا الحالية لان دستور عام 1982 كرس اساسا قويا لبناء الوحدة الوطنية ولذلك صار التعليم الـديني والاخلاقـي إجبارياً في الطور الاساسي والثانوي وبذلك تتعمق الروح الدينية في المجتمـع وفـي القضاء السياسي على السواء ولذلك فمن الصعوبة القول في هذة الايام الـى ان تـسير العلمانية في تركيا كما كانت ولا نستطيع استباق الأحداث. (عوض، 2000، ص 8)

ومما لا شك فيه فهنالك زيادة وخوف من الاسلام والمسلمين في اوروبا وهـي المشاعر التي بينت على انشطة الجماعات المتطرفة والانباء والصور القادمة من العالم الاسلامي وباتت قضية التعامل مع المتطرفين الاسلاميين مشكلة داخلية في كافة الـبلاد الاوروبية ويضم تركيا للاتحاد الاوروبي ذكريات حـروب واختلافـات قديمـة بـين الامبرطورية العثمانية وجيرانها الاوروبيين والتي وصلت الى حد وصـول الجيـوش التركية الى ابواب فتن واخضاع عدد كبير من الشعوب الاوروبية في منطقـة البلقـان للحكم التركي كانت منذ زمن طويل مصدراً لتهديد اوروبا الا ان الموجه الراهنة مـن اعمال الارهاب التي ترفع رايات اسلامية حيث في الذاكرة الاوروبية التطابق القديم بين تركيا الاسلام حيثما كان المسلم هو التركي والعكس فارهاب الحادي عشر من إيلـول وغيرها من الاحداث كل ذلك جدد في الذاكرة الاوروبية المخاوف من تركيا الاسلام الا

ان من يتابع مسار العلاقة بين الجانبين التركي والاروبي لا بد ان يطرح العديـد مـن التسأولات التي ينصب معظمها في خانة البعد الحضاري فأذا كان مسار انضمام تركيا في العضوية الاوروبيه مساراً للممارسة الديمقراطيـة وضـمنها عبـر المزيـد مـن الاختلافات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية فان هذه المعـاييير بالنـسبة للاتحاد الاوروبي مساراً واختيار حضاري لإحترام الهوية الاسلامية بعيدا عن السياسة اوبعض المفاهيم المتصاعدة في الغرب والتي وضع الاسلام والمـسلمين فـي موقـع الارهاب والتخلف فأذا مسألة الهوية مسألة اشكالية في مضمونها فالأسئلة التي تطـرح نفسها كثيرة هل نجحت السياسة التركية في تحقيق معادلة توفيق بين الهوية الاسـلامية للبلاد وهل البيئة السياسية التركية بمحدداتها الراهنة قادرة على تجاوز الجذور الفكرية للدولة التركية الحديثة التي قامت على الكمالية نسبة لاتاتورك الـذي يعـد بأنـه مـن المقدسات والمحرمات من قبل الاوساط التركية المؤثرة لمـصلحة تطبيـق المعـايير الاوروبية حتى النهاية.(خشانة، 2002، ص 9)

وهنالك مجموعة من العقبات الخارجية التي تقف إمام إنضمام تركيا الى الاتحاد الاوروبي وهي:

1) المشكلة القبرصية اليونانية:

لقد تميزت قبرص عبر التاريخ بأهميتها الاستراتيجية كمعبر لاساطيل الـدول الكبرى عبر البحر المتوسط من الغرب الى الشرق وبالعكس من اوروبا الـى افريقيـا وبالعكس أيضاً وكانت السيطرة عليها تعني التأثير المباشر لهذه الاساطيل على كل مـا حولها من دول وامبرطوريات بالاضافة الى اهميتها بالسيطرة على حركـة الاسـاطيل ذاتها في البحر الابيض المتوسط.(طاهر، 2003، ص 253)

وهكذا فأن موقع قبرص الاستراتيجي إجتذب اليها الغزاه علـى مـر العـصور كاليونان والمصريون القدماء والاشـوريون والبيزنطيـون والفينقيـين والبريطـانين والفرنسين وفي عام 1571 خضعت الجزيرة للحكم العثمـاني. وللحيلولـة دون تمـدد الاسطول السوفياتي الى المياه الدافئة وثالثا التفوق على فرنسا التـي كانـت تـشارك

بريطانيا في اطماعها لذلك عندما اعلنت الامبراطورية العثمانية الحرب على الحلفـاء الغت لندن معاهدة 1878 واعلنت ضم قبرص هذا الضم الذي اعترضت عليه تركيا بعد الحرب العالمية الأولى بموجب معاهدة لوزان 1923 واصبحت قبرص مستعمرة تابعه للتاج البريطاني في سنة 1925وانطلاقا من ذلك اقام البريطانيون عدة قواعد جوية في قبرص وقد لعبت هذه القواعد دورا بالغ الخطورة خاصة ضد الامه العربية عام 1956 في حرب السويس اما الشعب القبرصي ومنذ منتصف الخمـسينات فقـد راح يطالـب باستقلال بلاده عن الاستعمار البريطاني بالكفاح المسلح وكان هنـاك أتجاهـات الأول يطالب بانضمام قبرص لليونان على اعتبارات غالبية القبارصة هم من اصل يونـاني والاتجاه الثاني يطالب باستقلال قبرص وقيام دولتها المستقلة وفي سنة 1955 تطـور الصراع في الجزيرة الى اندلاع ثورة مسلحة ضد بريطانيا وفي السنة ذاتها أقترحـت بريطانيا بأسم التضامن العسكري السياسي للحلفاء الاطلسيين إجراء محادثات ثلاثية مع اليونان وتركيا. (طاهر، 2003، ص 153)

منذ عام 1957 اعلنت تركيا عن موقفها دافعه الى تقسيم الجزيرة بحيث يمكـن للتقسيم ان يأخذ شكل اعادة ربط شمال قبرص بتركيا أو اقامة سلطة اقليميه تركيه فـي الشمال تدخل في اتحاد فيدرالي مع السلطة الاقليمية التي ستقام في الجنـوب واذا لـم يحدث التقسيم ينبغي ان يكون تحت سيطرة الدولتين بريطانيا وتركيا لانهمـا يملكـان الحق الشرعي في هذه السيطرة وهكذا يبدو جلياً ان تركيا منذ البداية ترغب الى تقسيم الجزيرة وفي الوقت ذاته طرح مشكلة القومية في اوساط الطائفة التركية بينما الاسقف ماكاريوس يؤيد الاتحاد مع اليونان وفي عام 1959 انضم الطرفان الى صفة الاستقلال القبرصي وهكذا أخذت قضية النضال من أجل الاستقلال تأخذ ابعاد جديدة ليس علـى صعيد الوضع الداخلي القبرصي وحسب بل على مستوى الصراع الدولي على الجزيرة

وفي عام 1960 حصلت قبرص على استقلالها بزعامة الاسقف مكاريوس بعـد نضال مع بريطانيا وحصلت نتيجة اعطاء الاستقلال على حوالي 90 ميلا مربـع مـن اراضي قبرص لاغراض التدريبات العسكرية وقد لعب الاستعمار البريطاني على وتر

التكوين السكاني من القبارصة اليونانيون حيث تبلغ نسبتهم (82%) وقد ضمن الدستور الذي وضع لقبرص بعد اتفاقية زيورخ " الموضوع باشرف بريطانيا". (ماركو، 2005، ص 155)

ومن خلال اثارة الخلافات الداخلية و دفع اليونان الى معارضة سياسة مكاريوس و دفع تركيا على الاصرار على التقسيم وبالفعل نجحت الولايات المتحدة في تحقيق هذه السياسة في الاتجاهات الثلاثة وهكذا اصبحت قبرص مركـز للمـؤامرات الخارجيـة استهدفت استقلاله وهكذا دبر النظام مؤامرة مباشرة ضد سيادة قبرص واستقلالها فـي تموز عام 1974 وبذلك اصبحت قبرص منقسمة الى شطرين يوناني وتركي وعطفـاً على ذلك عصفت بالمنطقة عدة محاولات جذرية ساهمت جميعها في التصلب التركـي من مسالة تقسيم الجزيرة وقد كان ذلك بتأييد قوي من الولايات المتحدة ومما زاد فـي اهمية الجزيرة في نظر الولايات المتحدة هو الاوضاع السياسية في الـشرق الاوسـط والثورة الايرانية وذلك بالاعتماد على الشريك الاطلسى التركي في تحقيق هذه السياسة خاصة بعد مجيء الحكم العسكري التركي عام 1980 لذلك فقد ايدت امريكـا وبقـوة الموقف التركي بشأن التقسيم النهائي للجزيرة لكي يتسنى لها انشاء القواعد العـسكرية الامريكية في الجزء التركي بعد رفض القبارصة اليونانين انشاء مثل هذه القواعد وفي عام 1983 اعلن مجلس النواب التركي عن اقامة دولة قبرصية تركية مـستقلة باسـم الجمهورية التركية لشمال قبرص وقد ادى ذلك الى تدمير جهود السلام الرامية لتوحيد الجزيرة.

هذا بالنسبة لتاريخ قبرص وعلاقتها تركيا فيه الا انه في الوقت الحـالي كلمـا برزت الازمة القبرصية في الافق ازدادت المحاولات حول التحـاق تركيـا بالاتحـاد الاوروبي بشأن حل المشكلة القبرصية حيث اكدت تركيا انها لن تخطو خطوة واحـدة بشأن التكامل السياسي مع الاتراك القبارصة الا بعد قبول اليونانيون القبارصـة فـي الاتحاد الاوروبي وقامت اليونان على إثر ذلك وهددت باستخدام قوة لوقـف مـشروع التوسع الذي تبناه الاتحاد في حاله غياب تسوية تعتـرف بحـق اليونـانين القبارصـه

وبالرغم من كثرة المحادثات بين الطرفين الذي اخذت قبرص مقرا فما زال الطرفان على عنادهما الامر الذي جعل مسؤولي الاتحاد الاوروبي يكشرون عن انيابهم ويحذرون تركيا من تجاهل حقوق اليونانين القبارصه وعدم ادراجهم في الاتفاقية كما يحذرونها أي تركيا من ضم شمالي قبرص والا ستحرم من جميع الفرص التي ستؤهلها للانضمام للاتحاد والحقيقة ان المشكلة القبرصية هي وليدة عقود طويلة فالطرفان لايزالان بعيدين كل البعد عن اية تسوية خاصة فيما يتعلق في السلطة ومشكلة اللاجئين والارض وستبقى هذه المشكلة حجر عثرة في طريق انضمام تركيا (كلاين د.ت).

فالقضية القبرصية احدى القضايا التي تشغل العالم اجمع على مدى اكثر من ثلاثين عاما دون التوصل لحل يحقق الاستقرار والامن في المنطقة وقد فشلت عامة الجهود الدولية التي بدأت منذ عام 1968 في تحقيق أي تقدم ملموس سواء على صعيد تحسين العلاقات بين الطرفين او ايجاد حل للقضية القبرصية بسبب تعنت وتمسك كل طرف بمطالبه وباقرار الاتحاد الاوروبي ضم قبرص ضمن الاتحاد مع الدول العشرة في عام 2002 دون شروط هذا القرار الذي بموجبه ستحصل هذه الدول على الحلول على مساعدات قدرها اربعة مليارات يورو سواء على شكل دعم القطاع الزراعي او مساعدات للتنمية الاقليميه تقدر بنحو 23 مليار يورو خلال السنوات الثلاثة الاولى لانضمامها للعضوية وبجانب ما يثيره هذا القرارمن مشاكل واشكاليات عالمية خاصة مع روسيا الاتحاد السوفيتي السابق.(طاهر، 2003، ص 253)

وبهذا القرار الذي اتخذه الاتحاد الاوروبي أصبح معرقلاً لحل القضية القبرصية خاصة في ظل رفض القبارصة الاتراك وتركيا لهذا الانضمام الذي اعتبرته تركيا اهانة وخسارة لكرامتها القومية كما انه سيودي الى اتساع المواجهة حيث سيصبح على تركيا نقل مواجهتها مع اليونان والقبارصة اليونانين الى مواجهة مع المجتمع الاوروبي بأكمله وهو يعني في النهاية عرقلة إتمام انضمام تركيا للاتحاد.

الا انه قبل قرار الضم شهدت قبرص جهود دبلوماسية من جانب الامين العام للامم المتحدة في محاولة للتوصل لاتفاق يحقق الوحده بين طرفي الجزيرة ولم تقتصر

هذه الجهود على الامين عام الامم المتحدة في خطته بل امتدت لتشمل الدول الاوروبية حيث اعلنت بريطانيا تخليها عما يقارب 50% مـن الاراضـي الخاضـعة للـسيطرة البريطانية على الجزيرة كذلك دعت اللجنة الاوروبية الى تنظيم مؤتمر دولـي للـدول المانحة بشان قبرص ولكن رغم كل هذه الجهود فشل الطرفان في التوصل لاتفاق يحقق الوحدة بين شطري الجزيرة (طاهر، 2003، ص250-253).

وقد اعتبر محللون ان سبب رفض القبارصة اليونـانين لخطـة الامـين العـام وبأغلبية ساحقة يرجع في معظمة الى خوفهم وكراهيتهم لجيرانهم الاتراك مما يعكـس وجود كراهية للاجانب الانه وبعد الاستفتاء الذي جرى وسجل فشلاً ذريعاً لجهود الامم المتحدة لتوحيد الجزيرة ويعتقد المحللون انه من الصعب ازالة الاسباب التـي دفعـت القبارصة اليونانين الى رفض الخطة مما يشير بالخير لمستقبل قبـرص موحـدة فـي الاتحاد الاوروبي وعلى عكس القبارصة الاتراك باغلبية كبيرة لصالح الخطـة التـي تهدف الى توحيد الجزيرة ومما يوكد هذا الخوف والكراهية لدى القبارصـة اليونـانين وإحتلال الجزء الشمالي إدى لخلق المشكلات التركية اليونانية (نيقوسيا، 2004).

2) الخلاف التركي اليوناني:

وعلى الرغم من علاقات الحوار الجغرافي والانتماء الـى حلـف النـاتو فـأن مشكلات عديده مثارة منذ سنوات بين تركيا واليونان ومن المـرجح اسـتمرارها فـي المستقبل المنظور على الرغم من ظهوربعض البوادر لانفراجها كذلك فان اللقاء أثنـاء مؤتمر دافوس بسويسرا عام 1988 بين رئيسي وزراء تركيا واليونان ثـم اجتماعهمـا اللاحق في باريس عام 1991 وتوقيع اتفاقية مدريد عـام 1997 ومـا تبعهمـا مـن مفاوضات فاشلة بين طرفي النزاع في قبرص وتشمل هـذه المـشكلات: (معـوض، 1998، ص271-272)

1- مشكلة بحر ايجا المتعلقة بجرفه القاري ومياهه الاقليميه ووضع جـزره ومجالـة الجوي فضلا عن مسألة حقوق التنقيب عن النفط.

2- مشكلة تراقيا الغربية باليونان وحقوق الاقلية التركية بها والمحدده بموجب اتفاقية لوزان 1924 وما ترتب على القيود اليونانية المفروضة على هذه الاقلية من حدوث هجرة تدريجية لابنائها باتجاه تركيا.

هذه اهم المشكلات حيث يتجاوز النزاع التركي اليوناني في العمق والمشكلات والازمات الطارئة بين البلدين لأسباب تاريخيه حضارية واخرى سياسية جغرافية ويكاد يكون من المستحيل حصرها وتسويتها فهو نزاع مقترن بتاريخ طويل من الصراعات المريرة والعدوان والحروب بين شعبين مختلفين في القيم والمعتقدات الحضارية وكان بالنسبة لليونان يتمحور حول التخلص من الحكم العثماني الأجنبي واستعادة ارضه التاريخية وبالنسبة للاتراك كان حتى عام 1922 حكاية الهزائم والتراجعات وهذا النزاع يغذي حاليا طابع الحد من مسيرة تعكس ميراث القوى في البلقان كما اصبحت المشاكل القومية والمذهبية الدينية التي تفجرت عقب انهيار الاتحاد اليوغوسلافي واشتدادها في البوسنه والهرسك واوكرانيا وكوسوفو نجم عنها توجهات البلدين وتتبع كل منهما العوامل التاريخية لخريطة النزاع.(Gnesotto, 1992)

اما مشكلة بحر ايجة فتعتبر من اقدم ملفات الخلاف بين اليونان وتركيا وان الاتفاقات والمعاهدات التي رسمت الحدود البحرية بينهما لم تستطيع ان تكون مرجعية قانونية وسياسة وكل الخلاف ورغم وجودهما في حلف واحد الناتو واهم الاتفاقات والمعاهدات.(معوض، 1998، ص 271-272)

أ- معاهدة لوزان التي وقعت في 24 تموز عام 1923 وحددت الحدود التركية اليونانيه

ب- اتفاقية 4 كانون الثاني 1932 الموقع بين ايطاليا وتركيا ويحدد اوضاع مجموعة جزر الموديكاتير "12 جزيرة"

ج- معاهدة باريس الموقعه في 10 شباط 1947 بين ايطاليا واليونان بشأن ارفيل الدوديكاتير

د- اتفاقية القانون البحري عام1982 والذي يحدد عرض المياه الاقليمية لكل دوله في 12 ميلا.

ولقد تفجر الخلاف اليوناني التركي حول المياه الاقليمية بعدما صادق البرلمـان اليوناني على الاتفاق الاخير في ايار 1995 وهو اتفاقية القانون البحري حيث يـسمح الاتفاق لليونان ببسط سيطرتها على المياه الاقليمية في بحر ايجه وتعقيداتها وبموجـب هذه الاتفاقية ستصبح "280" جزيرة موجودة في بحر ايجه تقع تحت سيطرتها وبالتالي يتحول بحر ايجه من بحر مفتوح الى بحيرة يونانية ويترتب على ذلك ما عدا الـساحل الجنوبي اغلاق منفذ تركيا على البحر الابيض المتوسط وعليه ترفض تركيـا تطبيـق القانون البحري مدعية أن لمياه هذا البحر اوضاع خاصة وفي مواجهة الطموح اليوناني الذي ترفضه تركيا بشدة وتهدد مؤسساتها العسكرية بالخروج عن المقرر في كل لحظة كتعبير عن التحدي والاستعداد للمواجهة العسكرية اذا مدت اليونان سيطرتها 12 مـيلا في بحر ايجة وقد وصلت الامور بين البلدين الى حافة الحرب عام 1996 عندما انزلت القوات التركية علماً يونانياً من فوق احدى الجزر في بحر ايجه ويتبع خلاف القـانون البحري ايضا المجال الجوي فوق بحر ايجه ومن اتفاقية شيكاغو عام 1954 والـذي حسب هذا الاتفاقية فأن المجال الجوي التركي يقصر على ستة اميال كذلك فأن موضوع التنقيب عن النفط في بحر ايجه والذي خرقته اليونان وخرقت الاتفاقية الموقعـة بـين البلدين في سويسرا عام 1976 كما ان قضية السلع في بعض الجزر وإقامـة قواعـد عسكرية تعتبر للنزاع بين البلدين مجدداً.(أوغلي، 1999، ص24، 26)

اما بخصوص المسلمين في اليونان فيبلغ عدد المسلمين الاجانب بأكثر من نـصف مليون شخص ينحدرون من اصول البانيه واسيوية عرقيه اما المسلمين مـن اصـول تركية وبلغاريه فلا يوجد احصاء رسمي لعددهم الا أن عددهم حسب التقديرات يتراوح من 150-200 الف شخص يقيمـون بـين محافظـات "كومـونيتي " و" كـساشني"و "روذربي" الشماليه ومن اهم مشاكل المسلمين اليونانين انهم تاريخيا ربطـو مـصيرهم بتركيا للتدخل لصالحهم والدفاع عنهم من خلال تـسميتهم بالاقليـة التركيـة ولـيس الاسلامية مما اسفر عزله كبرى لهم انعكس عليهم جهلاً وتخلفاً فـي كافـة الميـادين ويتعلق المسلمين الاتراك باليونان بالقومية التركية في مسألة اللغة حيث ان اللغة التركية

هي اللغة المستعملة لديهم الأن هذا الواقع بدأ يتغيير نسبياً مع الجيل الجديد للجامعات اليونانية الا ان الخلاف بين تركيا واليونان اخذت منحنى اخر من خلال تعهد كل من البلدين بترك خصوماتها الفرعية وراء ظهورها والبحث عن شراكه استراتيجيه في بداية زيارة تاريخية لرئيس وزراء تركيا رجب اردروغان الى اثينا والتي كانت اول زيارة لمسؤول تركي منذ ستة عشر عام وقد جاءت الزيارة رغم فشل توحيد شطري قبرص حيث اتفق الطرفان على ترك احداث الماضي والتفكير في مستقبل الاجيال القادمه حيث بدأت اليونان استعدادها دعم الجهود التركيه للانضمام للآتحاد الاوروبي وقد قام الرئيس التركي بزيارة لتراقيا الغربية شمال اليونان والتي يسكنها حوالي 120 الف مسلم يتحدثون التركية وهي اول زيارة لزعيم تركي منذ اكثر من خمسين عام لهذه المنطقة وبالتالي فان الطرفان اكدا ضرورة الحلول الدبلوماسية لكل المشاكل الخلافية بينهما. (اثينا، 2006)

الفصل الخامس

الموقف الرسمي للاتحاد الأوروبي من انضمام تركيا بشكل عام وموقف كل من فرنسا وألمانيا وبريطانيا بشكل خاص

5-1 الموقف الرسمي للاتحاد الأوروبي من الإنضمام

الاتحاد الأوروبي هو هيئة دولية للدول الأوروبية يضم 27 دولة أوروبية، تأسس بناء على اتفاقية معروفة باسم اتفاقية ماستريخت الموقعة عام 1992، ولكن العديد من أفكاره موجودة منذ خمسينات القرن الماضي،للاتحاد الاوروبي نشاطات عديدة، أهمها سوقًا اقتصاديا موحدا ذا عملة واحدة هي اليورو الذي تبنت استخدامه 12 دولة من أصل ال27 الأعضاء، لطالما كانت عملية توسيع الاتحاد الأوروبي واحدة من أهم نجاحاته بحيث جلبت الاستقرار والديمقراطية إلى بقاع هذه القارة التي تحظى بقليل منهما أو تفتقر إلى الاثنين معاً، وتركيا من الدول التي أرادت الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي فتقدمت للمرة الأولى بطلب العضوية في لجنة الاقتصاد الأوروبية عام 1959. وفي عام 1963 وقع الطرفان اتفاقية ارتباط (تقبل ضمناً ترشّح تركيا)، في عام 1995 أصبحت تركيا طرفاً في الاتحاد الجمركي. وفي عام 1999 قبل الاتحاد الأوروبي طلب تركيا بصورة رسمية للترشح لعضويته. وبدأت مفاوضات انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي رسميا سنة 2005.

خطت تركيا خطوات جذرية لتواكب متطلبات الاتحاد الأوروبي من قبيل إلغاء عقوبة الإعدام، والقبول بالكردية لغة في مدارس الأكراد، وإلغاء محاكم أمن الدولة، وإعادة النظر في القانون الجزائي وإحكام قبضة المدنيين على الجيش، ولكن المشكلة التي تبدو أكثر تعقيدا والتي بدأت تشكل مصدر خلاف حقيقي بين بروكسل وأنقرة، تتصل بقضية قبرص المنقسمة إلى جزء جنوبي يوناني أصبح عضوا في الاتحاد الأوروبي، والى جزء شمالي تركي مازال خارج الاتحاد بانتظار عملية توحيد الجزيرة.هنالك قضيتان تهددان بإفشال الانضمام، وهما رفض تركيا الاعتراف بقبرص

ورغبة عدد من الدول في منح تركيا شيئاً أقل من العضوية الكاملة. مشكلات كبرى ما زالت تعترض قبول الاوروبيين لعضوية تركيا، منها ما هو معلن ومنها ما قـد يكـون غير معلن أبرزها الثقل السكاني لتركيا ومشكلة الهجـرة المتوقعـة، والكلفـة الماليـة للإنضمام وكذلك القلق الأوروبي من الإسلام. ومازالت مسألة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي مثار جدل واسع بين الأوروبيين.وبعدما أصبحت تركيا قوة عظمى في الشرق الأوسط تمسك بدور مفتاحي في قضايا رئيسية، كـالعراق، والـسلام مـع إسـرائيل، ومكافحة الإرهاب.(بكر، 1991)

ورشحت تركيا لعضوية الاتحاد الأوروبي منذ عام 1999 وبـدأت المحادثـات الرسمية للعضوية عام 2005 ، وجاء في تقرير المفوضية "عدم توافر الحـوار وروح التفاهم بين الأحزاب السياسية الرئيسية له تأثيره السلبي على أداء المؤسسات الـسياسية لمهامها بسلاسة ومازالت هناك مخاوف حول استقلالية ونزاهة القضاء". وذكر التقرير إن ضعف تركيا المتصور في مكافحة الجريمة المنظمة يثير أيضا "مخاوف خطيرة".

جرت المطالبة من قبل البرلمان الاوروبي في عـام 2008 باعتمـاد معـايير ومقاييس أكثر صرامة وتشددا من ذي قبل في العام المقبل لضم دول جديدة في التكتـل الذي أصبح يضم سبعاً وعشرين دولة.ويعتبر هذا مؤشراً سلبياً بشأن انـضمام تركيـا للاتحاد الاوروبي اضافة لما يمثله موقف البرلمان الاوروبي من تهديد مباشر له.

وفي اشارة لصعوبة تواجهها تركيا في الانضمام للاتحاد الاوروبي فلقد جاء في مشروع اللائحة البرلمانية التي يتجه الإتحاد الاوروبي إلى اعتمادها هو الربط بين بين المصالح الاستراتيجة للدول الاعضاء اضافة لتبعات أداء أوربا ككل خـارج حـدودها وبين قدرة الاتحاد على مواجه التحديات الداخلية والخارجية،وهذا ما سـيوجه عمليـة اندماج بعض الدول الأخرى فيه (خورشيد، 1999، ص81).

وقد حددت بروكسل مجموعة من الشروط على أنقرة الاستجابة لهـا إذا كانـت مصممة على نجاح المفاوضات، ومن بين هذه الشروط، إصلاحات اقتصادية وسياسية

تتعلق بتحرير الاقتصاد وتحرير النظام السياسي واحترام حقوق الإنسان والحريات العامة.

ثمة مخاوف فعلية من أن يكون هذا التقرير الذي سيحدد نوعية العلاقة بين الاتحاد الأوروبي وتركيا في المستقبل سلبياً، وبدلاً من تأكيد هذا التقرير للجهود التركية الكبيرة للغاية للتماشي مع الأعراف والقيم الأوروبية وتبنيها، والتطلع إلى مساهمة تركيا الكبيرة المحتملة في تحقيق الأمن والاستقرار في القارة الأوروبية، يركز بشكل خاص على مجالات الاختلاف المستمر، ويطالب بالمزيد من التنازلات من جانب تركيا ويلقي باللوم عليها لجمود الوضع الحالي (كمال، 2001، ص87).

لقد أدى موقف الاتحاد الأوروبي لانضمام تركيا إلى رد فعل عنيف مناوئ لأوروبا في تركيا،ومن المحتمل أن يشجع هذا الموقف الرجعية المنتمية إلى (التيار اليميني) في أوروبا ولاسيما في ألمانيا وفرنسا والنمسا التي تطالب بوقف المفاوضات مع تركيا.

إن الموضوعات التي يختلف عليها الجانبان تتعلق بجزيرة قبرص الواقعة في البحر الأبيض المتوسط، والمقسمة بين الأتراك واليونانيين، فالجزء اليوناني المعروف بجمهورية قبرص عضو بالاتحاد الأوروبي أما الجزء الشمالي التركي، فلم يتم الاعتراف به كجمهورية مستقلة إضافة إلى ذلك فإنه يعاني من المقاطعة الدولية (محمد، 2002، ص46).

ويطالب الاتحاد الأوروبي أنقرة بفتح مطاراتها وموانئها أمام طائرات وسفن جمهورية قبرص، وهو موضوع يفترض أن تلتزم تركيا به بموجب الاتفاقية الجمركية الموقعة بينها وبين الاتحاد الأوروبي ولكن تركيا ترفض أن تسير مع بنود تلك الاتفاقية قبل أن يقوم الاتحاد الأوروبي برفع المقاطعة التي يفرضها على الجزء التركي من الجزيرة وهو ما وعد الاتحاد الأوروبي به، ولكنه لم يف بوعده حتى الآن إذاً القضية المعلقة هي قضية تتعلق بالمعاملة بالمثل وإذا ما نظرنا إلى القضية من ناحية مقاييس الانصاف والعدل الطبيعي، فسيتبين لنا أن الأتراك على حق في موقفهم.

أن القبارصة الأتراك قد وافقوا على خطة قدمها الأمين العام للأمم المتحدة كوفي أنان لتوحيد الجزيرة، بينما صوت القبارصة اليونانيون ضدها، هذا الموقـف يعطـي الأتراك الأفضلية الأخلاقية مرة أخرى على مناوئيهم، ومن هنا نرى أن الدبلوماسـية الأوروبية تفتقد إلى الحصافة اللازمة لإيجاد حل لهذا النزاع المحتدم وإن كـان تافهـاً نسبياً (معوض، 1998، ص71).

ويريد الاتحاد الأوروبي من أنقرة أن تعترف بمسؤوليتها عما حـصل للأرمـن على الرغم من أنه لم يجعل من هذا الاعتراف شرطاً لازماً لانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، وقد اقترحت تركيا تشكيل لجنة تتألف من مؤرخين أتراك وأرمن، ويمكن أن تشمل مؤرخين آخرين من دول أخرى للتحقيق في الأحداث التي وقعـت عـام 1915، وأعلنت أنقرة أنها ستلتزم بالنتائج التي تتوصل إليها اللجنة وتتصرف على أساسها فهل سيكون ذلك كافياً لاقناع أوروبا المنقسمة على نفسها بعمق بخـصوص قبـول تركيـا كعضو كامل العضوية؟ في الحقيقة إن الأمر المؤكد والذي يؤسف له في الواقع، هو أن الإجابة على هذا السؤال ستبقى موضع شك. (معوض، 1998، ص99)

تحاول تركيا الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي منذ مدة طويلة، لكن فرنسا تقـف في طريق تركيا نحو عضوية الاتحاد الأوروبي. فهناك معارضة شعبية قوية في كـل من النمسا وألمانيا وأسبانيا واليونان وقبرص وفرنسا.

وأن الانضمام التركي إلى الاتحاد الأوروبي سوف يعمـل علـى رفـع نـسبة المسلمين داخل الاتحاد من 3 في المائة إلى 20 في المائة، وهذا قد يجلب عدم استقرار للكتلة الأوروبية والتي يدين أغلب سكانها بالديانة المسيحية وتتميـز دولهـا بأنظمتهـا العلمانية الصارمة. وإن انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي سيجعل للاتحاد حدوداً مع العراق وإيران وسورية، وهي دول إما غير مستقرة سياسية أو على خلاف سياسي مع الاتحاد الأوروبي.

فالكثير من الدول المعارضة لإنضمام تركيا إلى الاتحاد يخشون من أن مثل تلك الخطوة قد تؤدي إلى أن تفقد الكتلة الأوروبية جزءاً كبيراً من مواردها على تحسين الاقتصاد التركي ورفع مستواه لكي يتساوي مع أقرانه في دول الاتحاد.

والخوف من تدفق أعداد كبيرة من المهاجرين الأتراك إلى الدول الأوروبية وما سيصاحب ذلك من تغير في التركيبة السكانية داخل دول الاتحاد يساهم في تزايد معارضة إنضمام تركيا (الأصفهاني، 2002، ص74).

إن موقف المنظومة الأوروبية من القضية التركية لا يتصف بالحزم والجدية وفقاً للمراقبين السياسيين الذين يرون انه يجنح الى الملاطفة واتخاذ طريق المهادنة مع انقرة بشأن القضايا العالقة ويتأكد ذلك من تصريح وزير الخارجية البريطاني الذي تترأس بلاده المنظمة بأنه ووزراء خارجية الاتحاد الاوروبي فشلوا في اجتماع نيوبورت بويلز التوصل الى موقف موحد من الرفض التركي للدولة القبرصية اليونانية العضو في الاتحاد الاوروبي والتي تتمتع باعتراف دولي نسبياً.

أظهرت مواقف دول الاتحاد الأوروبي انقساماً واضحاً بشأن إنضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي حيث أخفق وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في آخر اجتماع لهم في بروكسل في التغلب على الكثير من القضايا الخلافية العالقة، فالخلاف لم يقتصر فقط على كونه أوروبياً، بل تجاوزه ليصبح أوروبياً- أوروبياً أيضا، فبعض الدول الأوروبية، وعلى رأسها فرنسا، ترغب في إيجاد ترتيب معين لتركيا داخل الإتحاد الأوروبي ربما من خلال منحها صفة «الشريك المميز» والتي بالتأكيد لا ترقى لمستوى العضوية الكاملة، فيما تجادل دول مثل بريطانيا وألمانيا بضرورة منح تركيا عضوية كاملة. وفي ظل هذا الانقسام الأوروبي، أيضا في غياب دستور أوروبي موحد تتوسع هوة الخلاف الأوروبي- الأوروبي ويزداد تمسك تركيا بعضوية كاملة في الإتحاد الأوروبي (الأرناؤوط، 2005، ص97).

لطالما كانت عملية توسيع الاتحاد الأوروبي واحدة من أهم نجاحاته بحيث جلبت الاستقرار والديمقراطية الى بقاع تلك القارة. فمن خلال التوسع شرقاً وضم بولندا ودول

البلطيق وهنغاريا، تمكن الاتحاد من توسيع دائرة الأمن الجغرافي والجيوسياسي للدول المؤسسة للاتحاد في أوروبا الغربية. وعلى الرغم من عدم وجود تباين فـي مواقـف الأحزاب الأوروبية الكبرى بشأن أهمية التوسع شرقا من الناحية الاسـتراتيجية، الا أن الأمر يختلف مع تركيا، أكبر وأهم بلد يتقدم بطلب العضوية فيه حتى الآن.

2-5 موقف كل من ألمانيا وفرنسا وبريطانيا من الانضمام

وفي مقدمة الحديث عن موقف الدول الكبار في الاتحاد وهم فرنـسا وبريطانيـا والمانيا وموقفهما من الانضمام حيث أصبح واضحا لدى متابعـة الحركـة التكامليـة الاوروبية بأن اوروبا وهي مجدة في طريقها الى الوحدة الاقتصادية والمالية ما زالـت حتى اليوم تفتقد ركنا وحدويا هاما يعد العمود الفقري الذي سيمنحها الثقل الذي تتطلـع اليه وهو ان تكون مجهزة بصرح متين من سياسة خارجية قائمة على استقلالية التحرك الدفاعي عن اوروبا الموحدة وليس أدل على هذا الانفتاح الهـام والاساسـي لحركـة التكامل الاوروبي من ردود الفعل الاولى التي جاءت من الدول الاوروبيه الاعضاء في الاتحاد الاوروبي تجاه احداث 11 سبتمبر فقد اتسمت هذه الردود بالفردية بينما كـان من المتوقع بأن تعتبر اوروبا الموحده جماعة عن موقفها تجاه هذه الاحداث كما جاءت المقترحات معبرة عن مفاهيم السيادة الوطنيه لكل من هذه الدول الاعضاء داخل نظام اتحادي كان معلنا دائما على حرصة على مبدأ التعادل والمساواه ولكن هذا الاتحاد لـم يحصل بعد على ان تكون له كلمة موحده تعبر عما لدية من ثقل على الساحة الدوليـة مع مساحته وحجم شعوبة ولعل البحث عن دور سياسي فاعل في السياسة الدوليـة قـد رافق الاتحاد الاوروبي منذ نشأته الا انه بدا يظهر واضحا بعد انتهاء الحرب البـاردة وانفراد امريكا كقطب وحيد في قيادة العالم بما فية اوروبا لذلك وجدت هذه نفسها انهـا تتمتع بكل مقومات تحمل المسؤولية الدولية لكنها لا تمارسها أي انها يمكن ان تتخلص من عقدة النقص التي ترافقها منذ انتهاء الحرب العالمية بالغياب غير اللائق بامكانتهـا عن الساحة الدولية نتيجة مساعدة امريكا لها على النهوض والوقوف الى جانبها فـي

مواجهة الخطر الشيوعي وهذه الدوافع والحقائق كانت وراء سعي القادة الاوروبيين منذ وقت مبكر لتحقيق وحدتهم التي يمكن ان تكون الوحدة الاقتصادية والنقدية في البداية تليها الوحدة السياسية وهذه الوحدة ستحقق لاوروبا الكثير على الاصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وستؤهلها لان تكون قطبا اقتصاديا عالميا الى جانب اللولايات المتحدة واليابان (نورالدين، 1992).

وتختلف مواقف الدول الأوروبية من انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي وأهم هذه الدول هي:

1) الموقف الالماني:

تختلف مواقف الدول الأوروبية من انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي وكما تم ذكره في المبحث السابق عن الاتحاد الأوروبي كوحدة سياسية ومكوناته وآلية عمله والأجهزة المتفرعة عنه ولا إننا نبدأ الحديث عن مواقف هذه الدول الكبار في الاتحاد الأوروبي وهي ألمانيا وفرنسا وبريطانيا باعتبارها دول كبرى في الاتحاد وأيضاً لها ثقلها خارج الاتحاد وعلى مستوى عالمي.

قبل الحديث عن الموقف الألماني لابد أن نشير إلى ان معظم الاتراك المسافرين الى الخارج تذهب الى اوروبا كما ان الاوروبيين يشكلون الكتلة الاكبر من السياح الذين يزورون تركيا وينطبق هذا الموقع بشكل خاص على المانيا حيث أن لنسبة (75%) من المواطنين الاتراك الموجودين في اوروبا موجودين في أراضيها ولذلك فأن المانيا هي شريك تركيا الاقتصادي الاهم داخل الاتحاد الاوروبي اذ تغطي ما يقارب نصف تجارة تركيا مع الاعضاء وتقدم ألمانيا الكبرى من الاستثمارات الاجنبية المباشرة في تركيا فضلا عن ارسال اكثرية السياح الذاهبين الى تركيا ثمة اذ ان السؤال الوجيه جدا يدعو الى اعتبار العلاقات الالمانية التركية العمود الفقري في العلاقات التركية مع الاتحاد الاوروبي وبالتالي فان العلاقات بين البلدين وتطورها ليس أقل أهمية وحسما بالنسبة الى العلاقات بين الاتحاد الاروبي وتركيا(كرامر، ص309-310).

الا ان الناحية الاقتصادية التي تربط المانيا بتركيا تختلف عند الناحية الـسياسية في العلاقة بين البلدين حيث تسعى المستشارة الالمانيه ميركل لعرض شروط مـشددة بشأن انضمام تركيا للاتحاد حيث تريد المستشارة الالمانية فرض شروط اكثر صرامه بخصوص طلب تركيا للانضمام من مجرد تجميد جزئي للمفاوضات التي اوصت بهـا المفوضية في شهر تشرين الثاني 2007، وحيث لا تكتفي المستشارة الالمانيـة بتأييـد دعوة المفوضية الى وقف المحادثات بشأن ثمانية ملفات تفاوضية بل تريد ايضا جعـل استئناف أي مفاوضات مع تركيا اكثر خصوبة ومعنى ذلك انه حتى اذا نفذت تركيـا مطالب الاتحاد الاوروبي وفتحت موانئها ومطاراتها امام قبرص فـإن ذلـك لا يعنـي استئناف مفاوضات العضوية بصورة تلقائية وبدلا من ذلك فأنه ينبغي على دول الاتحاد جميعها والبالغ عددها 27 دولة بعد انضمام بلغاريا ورومانيا في الاول من كانون الثاني للتصويت بشأن استئناف المحادثات مع انقرة وقال المتحدث باسم الحكومـة الالمانيـة يوماس شتيج "ان ميركل تريد اجراء تصويت كهذا في منتصف عام2008 مما يعنـي تعليق محادثات انضمام تركيا مده 18شهراً، وذكر مسؤول في برلين أن ميركل ترغب إبقاء مسألة عضوية تركيا للاتحاد خارج برنامج الرئاسة الألمانية في النصف الأول من العام القادم وتعارض الزعيمة الألمانية انضمام تركيا للاتحاد وتدعو بـدل ذلـك إلـى شراكة مميزة (الجهماني، 1999، ص99).

فالعلاقات بين البلدين عريقة فالعالمان العثماني والجرماني تواجها منـذ القـرن السادس عشر وحين تقسما الهمينة لأوروبا الوسطى والشرقية كما في البلقان فقد عقدت اتفاقيات بين الجانبين وأدى إلى تعاون وثيق بين الجانبين وخصوصاً الجانب العسكري حيث اشرف الألمان على تدريب القوات العثمانية وقد اعتبر هـؤلاء الجنـود انهـم مشاركين بحسب البعض للإبادة التي تعرض لها الأرمن وقد كانت تركيا وألمانيا حلفاء في الحرب العالمية الأولى مما سمي دول المحور، ولقد اظهر مصطفى اتاتورك ليونه لعودة العلاقات كما كانت أثناء الحرب الأولى لكن إشعاع القومية الالمانية وفكرة الهوية والامة بالنسبة لألمانيا اثرت على رفاق اتاتورك الأمر الذي جعل تركيا بأخـذ موقفـا

حياديا بداية الحرب العالمية الثانية الا انه عام 1945 دخلت الحرب لجانب الحلفاء الا أن العلاقات الاقتصادية بقيت محافظة عليها تركيا حتى مع هتلر وقد عادت هذه العلاقات الى سابق عهدها وذلك ضمن حلف شمال الاطلسي وتعتبر المانيا المورد الرئيسي للجيش التركي بعد الولايات المتحدة وقد افاد السفير التركي السابق في بون اركان فولهار أن المانيا وتركيا هما البلدان الوحيدين اللذان يواجهان التوسع مع الاتحاد السوفيتي بصورة مباشرة.(جيلان، 2002، ص 201)

2) الموقف الفرنسي

لقد كان أهم ما يميز الموقف الفرنسي من الانضمام التركي للاتحاد الأوروبي هو منع فرنسا للاتحاد الأوروبي من استخدام كلمة الانضمام في بياناتها بشأن الانضمام التركي حيث يعارض الرئيس الفرنسي الحالي بشدة انضمام تركيا للاتحاد معتبراً أنها لا تنتمي إلى أوروبا ويفضل في المقابل تطوير العلاقات معها من خلال تجمع جديد مقترح لدول البحر المتوسط، وتعطي فرنسا اولوية التكامل سريع داخل المجموعة القائمة فأنه من المؤكد انها لن ترغب في القيام بهذا الدور فيما يتعلق بعضوية تركيا وتحسين العلاقات بين انقرة والمجموعة الاوروبية ولكن في غياب المشاركة الالمانية او الفرنسية فأنة من غيرالمحتمل تحقيق تقدم نحو عضوية كاملة ثم انه مع النهاية الواضحة للحرب الباردة فأن العلاقات بين الشمال والجنوب في المتوسط اصبحت بؤرة جدل متنامي ليس فقط في جنوب اوروبا وانما في جمع أنحاء القارة الاوروبية وتشمل إيضاً مشكلة الاختلال والتوازن الانمائي والدايمغرافي بين الشمال والجنوب وضغوط الهجرة (قطمة، 1992، ص137). ورد وزير الخارجية التركي عبدالله غول أن العلاقات الفرنسية – التركية التي نمت وتأطرت على عدة قرون تلقت ضربة قوية واضاف بأن فرنسا هي الخاسرة نتيجة هذه الافعال وكان شيراك في زيارته الى ارمينيا في تشرين اول 2006 صرح بأنه "لا ينبغي السماح لتركيا بالانضمام الى الاتحاد الاوروبي الا اذا اعترفت رسميا بان موت اكثر من مليون ارمني بشكل مجزرة". (سكوت، 2006).

وبعد فشل الاستفتاء على الدستور الاوروبي في فرنسا وتشكيل الحكومة الجديدة فأن " دوفيلبان رئيس الحكومة كشف مبكراً عن افاق هذا الرفض الفرنسي للدستور الذي اصبح يعتبر ببساطة رفضا للتوسع مع ان عملية التوسـع هـي اسـتجابة للـضرورة التاريخية والواقعية التي تثير قلق غالبية المواطنين وهو ماعبر عنه في الاستفتاء على الدستور والذي يجب ان يأخذ بعين الاعتبار ولم يعد يحظى بأمكانية قبول تركيـا فـي الاتحاد الاوروبي وكانت من المسائل التي ظهرت في توجة الناس للتـصويت ضـد الدستور الاوروبي في فرنسا وهولندا وتركيا ذات الغالبيـة الـسكانية الكبيـرة مـن المسلمين تثير القلق والفزع في بعض الدوائر خشية تدفق ملايين الاتراك الى اوروبـا الغربية ويمكن ان يعزز هذا الامر حجم المسلمين هناك سيما وانهم اصـبحو اقليـات كبيرة وان شأن حوالي 5 ملايين في فرنسا فهذا العنصر لن يختفي بسهولة بل يحتـاج الى وقت تستطيع الحكومة الفرنسية ان تقوم بجولة جديدة للتـصويت علـى الدسـتور الاوروبي الذي هو يشكل تصويت على رفض قبول تركيا(الأرناؤوط، 2005، ص20)

وقد أعلن شيراك منذ فترة طويلة مثل شارل ديجول وفرانسوا ميتـران تأييـده لطلب تركيا لكن بعض ذوي النفوذ اخذ يثيرون التسأولات حول مدى ملاءمة انـضمام دولة اسلامية يرون في انتمائها الجغرافي لاوروبا مشكوك ويتبع هذ الموقـف خاصـة بالنسبة ليمين الوسط من قناعات ايدلوجية ودينيه للديمقراطية المسيحية وهناك حساسية تجاه انضمام أنقرة للاتحاد وخصوصاً بالنسبة للرئاسة الفرنسية وبقبول الرئيس الفرنسي السابق جاك شيراك تعليقاً على مفاوضات أنقرة أنه لا تعني بطبيعـة الحـال القبـول فالطريق سيكون طويلاً إذا ما أرادت تركيا أن تكون قادرة على تلبية الشروط المطلوبة للانضمام إلى أوروبا ولكنه في المقابل إشار إلى أن الأوروبيون ليس في استطاعتهم أن يبلغوا تركيا بعد كل ما بذلته من جهود وبعد المفاوضات الطويلة "إننا متأسفون لا يمكن القبول بكم" (ماركو، 2005، العدد159)

وغالباً ما تظهر فرنسا موقع المعارض المطلق لانضمام تركيا وقـد خـضعت فرنسا في المرتبة العاشرة حيث استطلاع للرأي في أوروبا ونشر عـام 2006 حيـث

عارض (54%) من المستطلعين منها انضمام تركيا للاتحاد الأوروبـي. (بروكـسل، 2006)

3) الموقف البريطاني:

توجد علاقات قديمة فيما بين تركيا وبريطانيا منذ زمن الدولة العثمانيـة وذلـك عندما قامت الدولة العثمانية بتنويع اتفاقية تأجير بريطانيا جزيرة قبرص كذلك تأطرت علاقة البلدين في الحلف الاطلسي وهما من الاعضاء الفاعلين والنشطين فـي الحلـف وتربطهم علاقات مع الولايات المتحدة الا أن الموقف البريطاني في الاتحاد الاوروبـي لا يرقى الى مستوى الموقف الالماني والفرنسي لاسباب عدة منها انها تقـدمت بطلـب الانضمام في مطلع الستينات من القرن الماضي وفي عام 1973 كانت حكومة حـزب المحافظين التي حملت بريطانيا الى التجمع الاقتصادي الاوروبي فليس لدى بريطانيـا شك في ان تحتفظ بنفوذها داخل الاتحاد لكن السياسة التي تنتهجها تجاه الاتحاد كثيرا ما ادت الى علاقات اسوء بين الدول الاعضاء وليس العكس فكلما كان هنالـك مبـادرة جديدة من الاتحاد الاوروبي كان رد الفعل التقليدي البريطاني غالبا رفض المبادرة ثـم التصويت ضدها لقد سئم الاوروبيين كثيرا من الاعتراضات البريطانيـة المتكـررة ولا زالت بريطانيا تحتفظ بعملتها الجنية الاسترلني رغم وجود اليورو العملة الموحدة لدول الاتحاد الاوروبي. (اثينا، 2004، ص 5)

حيث ان بريطانيا تحتفظ بقواعد عسكرية لها في قبرص كـذلك فـان الجانـب التركي يحتل الجزء الشمالي من الجزيرة ويأتي الاهتمام البريطاني لـسببين رئيـسيين اولهما ان بريطانيا تعتبر من الدول الضامنه لاستقلال الجزيـرة اذا وقعـت معاهـدة الضمان مع كل من تركيا واليونان عام 1960 وثانيا للاهمية الإستراتيجية للجزيرة التي تؤكد بريطانيا على قواعدها العسكرية في قبرص بعد فقدان قواعدها في جزيرة مالطـا في الفترة الاخيرة وهو موقف بريطاني متصلب من جانب بريطانيا تجاه تركيا كـذلك فقد لعب المندوب البريطاني في مجلس الامن دورا مهما في وقف اطلاق النار وبعدها أخذت بريطانيا تنظر الى قبرص وكانها نقطة بوليس وتحاول بريطانيا جاهـدة تـدويل

القضية القبرصية وذلك لخدمة مصالحها في البحر المتوسط. (النعيمي، 1998 ص24-43).

5-3 انضمام تركيا للاتحاد الاوربي هل ممكن ؟

الجواب على السؤال الوارد في عنوان الموضوع غير ممكن، واذا ورد سؤال آخر لماذا ؟ فان الاجابة واضحة فتركيا ومنذ أن تقدمت بطلبها للانضمام الى الاتحاد الأوروبي وهي مطالبة بالالتزام بما يسمى " معايير كوبنهاجن "، التي صاغتها قمة الاتحاد الأوروبي في الدنمارك في 21و22 يونيو من عام 1993م.

ليس من المستغرب أن يماطل الاتحاد الأوروبي مع دولة مثل تركيا دولة مسلمة تاركاً موعد انضمامها مفتوحاً الى أجل غير مسمى. وبالرغم من سعيها الحثيث لدخول الاتحاد، بالإضافة الى مجهوداتها المتواصلة إلا أن أوروبا لا تنسى دولة الخلافة العثمانية التي خاضت الحروب مع أوروبا، فقد حذر بولكشتاين مفوض التسويق الداخلي بالاتحاد الأوروبي من أسلمة أوروبا إذا انضمت تركيا للاتحاد، معتبراً أن عضويتها تمثل خيانة لانتصار النصرانية على العثمانيين على أبواب فيينا عام 1683م، وذلك يبين بوضوح ان الغرب ينظر الى الإسلام على أنه خطر يجب اليقظة منه لمنع انتشاره، ولذلك وضع الاتحاد شروطاً تعجيزية وعقبات كثيرة تعوق تقدم تركيا نحو الاتحاد.

تقع تركيا بين دول أوروبية وآسيوية فمن الشمال بلغاريا والبحر الاسود ومن الشرق روسيا وايران ومن الجنوب سوريا والعراق والبحر المتوسط ومن الغرب بحر ايجه، اهتم الغرب بتركيا نظراً لموقعها الاستراتيجي ودورها في الدفاع عن اوروبا ومنطقة الشرق الاوسط وبسبب ذلك تم ضمها الى حلف شمال الاطلسي عام 1952. وقد لعبت تركيا دوراً اساسياً في حرب الخليج الثانية حيث وفرت القواعد الجوية لاستخدامها من قبل الحلفاء في ضرب العراق.

4-5 مطالب تركيا بالانضمام للاتحاد الاوروبي:

طوال مسيرة تركيا ومحاولاتها الدؤوبة والحاحها في الرغبة للانضمام للاتحاد تبين أن العقبة الأولى أمام موافقة أوروبا على طلبها ليست أبداً الالتزام بمعايير كوبنهاجن وإنما لكون شعبها مسلماً، ويبقى عدد العقبات تحول دون انضمام تركيا للاتحاد تشتمل على بعض المتطلبات التي تعتبر غطاء مثل: تحديث قانون العقوبات وتحسين حقوق الإنسان، ولكن العضوية الكاملة من الممكن أن تستغرق عقداً أو أكثر، ويؤكد الكاتب على أن العقبة الأكبر لممانعة عدد من دول أوروبا لانضمام تركيا والتي تحتوي على (74) مليون نسمة الى النادي النصراني هو دخول دولة لها دين آخر وثقافة مختلفة (الإسلام) مما يسمح بتقسيم الاتحاد الأوروبي بين دول أوروبا والشرق الاوسط.

لم يتمكن وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في اجتماعهم الذي عقدوه أواخر كانون الأول 2004 في بروكسل من التغلب على الكثير من القضايا الخلافية العالقة واهمها تلك المتعلقة بتحديد موعد لبدء المفاوضات الخاصة بامكانية انضمام تركيا للاتحاد الاوروبي، ولم تكن تلك القضية موضع خلاف بين الاوروبيين والاتراك فحسب، وانما ايضاً بين الاوروبيين انفسهم، فبينما تطالب انقرة بان يكون الموعد في النصف الاول من العام 2005، اعتبرت فرنسا على لسان وزير خارجيتها ميشيل بارنير بأن الموعد لن يكون قبل نهاية العام 2005 ألمانيا من جهتها لم تذكر موعداً محدداً لبدء تلك المفاوضات، الا انها اكدت حسب وزير خارجيتها آنذاك يوشكا فيشر بأن الموعد يجب أن يكون على اية حال خلال العام القادم ويعني بذلك العام 2006. وأضاف بأن الهدف الوحيد من تلك المفاوضات يجب ان يكون منح تركيا العضوية الكاملة في الاتحاد الاوروبي والان نحن قد دخلن العام 2009 ولم يحدث اي تطور بدعم غربي ناتج عن صراع ما بين أوروبا المسيحية والعالم.

الدولة التركية كانت وعلى فترات طويلة نموذجا واضحاً في قمع الحريات والأقليات الرقية والمذهبية ونتهاك حقوق الإنسان ولكن حال إنضمامها الى الإتحاد

الأوروبي وتطبيق شروط عضوية الإتحاد يؤدي هذا الى خروج تركيا من صورتها السلبية ويعني ضمان حقوق الأقليات وتعزيز الأمن والإستقرار الداخلي للدولة وسوف تكون تركيا نموذجاً يحتذى في المنطقة للدول التي يوجد فيها أقليات وأعراق مختلفة، والإتحاد الأوروبي يدرك خطورة النزاعات العرقية والمذهبية سواءاً داخل أوروبا أو في منطقة الشرق الأوسط والتي سوف يكون للإنضمام تركيا أثر إيجابي عليها.

كما هو معروف فإن تركيا يسودها نظام الحزب الواحد وهيمنة العسكر والديمقراطية المنقوصة، ففي حال انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي يجبرها بان تكون دولة ديمقراطية وتحقق الحرية والعدالة كدولة إسلامية وستخرج من سيطرة العسكر الى حكم الشعب للشعب وبهذا تتأثر بها بقية دول المنطقة، علماً يأنه يوجد في تركيا أحزاب كثيرة وصلت الى 15 حزب ومن أهمها حزب الوطن الأم، الحزب الشيوعي، الحزب الديمقراطي الوطني، حزب العدالة. (نور الدينن 1997، ص32)

هناك نظرة عدائية ما بين العالم الإسلامي وأوروبا تتمثل بالنزعة الدينية، ففي حال انضمام تركيا للإتحاد الأوروبي ستقل الهوة ما بين اوروبا المسيحية والعال/ الإسلامي مما تتيح التعايش والحوار حول القضايا الجدلية ما بين المسلمين والمسيحيين، بالاضافة الى نقل الحضارات لكلى الجانبين مما سيكون لها آثار ايجابية على المجتمعات المسيحية والإسلامية.

حال انضمام تركيا للاتحاد الاوروبي ينهي حالة الصراع التاريخي والحضاري والجغرافي مابين تركيا واليونان وآرمينيا مما يؤدي الى علاقات جيدة تنعكس آثارها الايجابية على استقرار الإتحاد الأوروبي بشكل عام.

المتابع للسياسة التركية يجدها تعمل بصمت وبنفس طويل فقد عملت لمدة أربعة عقود بذلت خلالها وخصوصاً في السنوات الأخيرة جهوداً كبيرة للتأقلم مع كل متطلبات الاتحاد وشروطه حتى حصلت على الوعد عام 2004 بأن تبدأ عملية التفاوض على العضوية الكاملة في الثالث من تشرين الأول عام 2005 وبنفس الوقت كانت تدرك

تركيا أن الحذر الأوربي قديحول في أي لحظة دون تحقيق حلمها كون الإسـلام ديـن غالبية الدول.

من خلال المعطيات السابقة نجد أن الاتحاد الأوروبي فرض شروطاً على تركيا وأعطى وعداً لها بالانضمام لكن المسئولين الاوروبيين يعرفون جيداً أنه مهمـا تكـن المشاكل التي ستواجه الاتحاد نتيجة انضمام تركيا الفقيـرة أو عـدم اعتـراف تركيـا بقبرص أو الخوف من تدفق العمالة التركية الى دول الاتحاد فجميع هذه المشاكل تحـل بالتفاوض ويعرفون كذلك بأن عمق المشكلة يكمن في الخوف من أن يهدد أسلام تركيا القيم المسيحية لأوروبا وهذا ما يسمى بصراع الحضارات، كل هذه الهموم والمـشاكل تعتبر هماً أضافياً لاتحاد يحاول حل مشاكله الداخلية ويحاول الخروج من نكسة إقـرار الدستور ويبحث عن مستقبل واعد لدول الاتحاد. (كرامر، 2001)

حتى تستطيع دول الاتحاد من تجاوز مشاكلها وخاصة الخوف من دخول الاسلام إليها لجأت الى أسلوب المفاوضات الطويلة حيث أن عملية التفـاوض وحـدها كفيلـة بتحقيق جملة مكاسب للطرفين، تستطيع خلالها تركيا من الاستمرار بعمليـة الانفتـاح والتطوير والإصلاح وكذلك الاتحاد الاوروبي يستطيع أن يرسل أقـوى رسـالة الـى ملايين المسلمين في أوروبا والعالم العربي لم تخفيها الرئاسة البريطانية للاتحاد عندما حذرت من رفض بدءالتفاوض أو التأخير سيؤدي الى تعميق الـشرخ بـين المـسلمين والمسيحيين وكذلك لدى الاتحاد فرصة لكي تصبح تركيا نموذجاً لمحيطها وحتى يأخـذ الاتحاد المبادرة من أجل الاضطلاع بادوار تليق به كقوة عالمية.

تركيا التي تسعى منذ قرابة قرن الى الهوية الأوروبية بدأت مفوضاتها من أجل تحقيق العضوية الكاملة في الاتحاد الاوروبي أخذت تـشعر بتـأثير عوامـل التـاريخ والجغرافية والدين والهوية الإسلامية والقيم الحضارية لها في جميع خطوات الإصلاح الدستورية باتجاه تحقيق الشروط الأوروبية من أجل الحصول على عـضوية الاتحـاد الاوروبي لهذه العضوية مع اعتقادها بأنها حققت الشروط الأساسية لهذه العضوية فإنها ترى في رفض الاتحاد الاوروبي لها عامل ضغط لتقديم المزيد من التنـازلات وفـي

الوقت نفسه تعبيراً عن صيغة حضارية محددة للاتحاد الأوروبي مختلفة عن الإنتمـاء الحضاري لتركيا مما حدا بالمسئولين الأتراك أن يقولوا بان أوروبا تحولت الى نـادي مسيحي ولذلك فإن أنقرة لا تستطيع ان تقدم تنازلات أو أجراء إصلاحات أكثر من ذلك كونها أصبحت تهدد الأمن الوطني للدولة التركية. (خشانة، 2005)

الاتحاد الاوروبي يرى ان الإصلاحات التركية غير كافية ولم تحقـق الـشروط المطلوبة والواردة في معايير كوبنهاجن ولذلك أصبحت الحكومة التركية تمارس خطاباً مزدوجاً موجهاً الى الداخل والخارج معاً فهي من جهة تقول أنها على استعداد تام للعمل من أجل الانضمام للعضوية الأوروبية وبنفس الوقت أنها تقول لـيس بوسـعها تقـديم تنازلات أخرى على حساب قيم وهوية المجتمع التركي.

يعتمد الاتحاد الاوروبي في تعامله مع الدول التي ترغب فـي الانـضمام الـى عضويته على أساس تقديم طلب خاص بها وتعتمد معاملة كل دولة على أساس ظروفها الخاصة بها وفي سبيل ذلك قام الاتحاد أطر عملية وسريعة بحيث يصار الى تقييم قدرة كل دولة على الانضمام متى كانت قادرة على تنفيذ كامل الالتزاماتالمطلوبة للعضوية.

نلاحظ أن الأوروبيون منقسمون على أنفسهم فيما يخص هذه المـسألة الحيايـة ولأول مرة تنتضر الاعتبارات الثقافية الأوروبية أو الدينية على الاعتبارات الاقتصادية أو حتى السياسة فالخوف من تركيا ناتج عن الخوف من الإسلام وجميع الأوروبيـون يعترفون بذلك أحياناً بشكل صريح وأحياناً بشكل مبطن ولكن لا يعني ان الاعتبـارات الاقتصادية والسياسية لا تدخل في المعادلة ومن المعروف أن تركيا فقيرة جداً فمستوى المعيشة فيها يوازي ربع مستوى المعيشة في اوروبا فقط، وبالتالي فإن انضمام تركيـا الى الاتحاد الأوروبي الغني جداً فسوف تكون أول المستفدين لأن الغني إذا ما شـارك الفقير يفيده بالضروره ولا يستفيد هو وهذه الاعتبارات الاقتصادية أو الماليـة ليـست غائبة عن الرفض أو القبول وتركيا تعرف ذلك جيداً، ولذلك فهي مستميتة للدخول الى اللجنة الأوربية.

تهدف الطبقة الحاكمة التركية إحداث تغيير أستراتيجي جديد يجعل تركيـا هـي رأس الحربة للغرب تجاه القوقاز وآسيا الوسطى وبالتالي تبرهن أنقرة من جديد علـى دورها الاستراتيجي وتحافظ على تدفق المساعادات اليها كما أنها تسرع مـن انـدماج الدولة في السياسة والاقتصاد الغربيين بحيث تصبح الخيار الأمثل لخطوط نقل أنابيـب تصدير الطاقة من حوض قزوين بدلاً من الخيار الإيراني أو الروسي أضافة الى تأثير تركيا على جمهوريات القوقاز الاسلامية نتيجة اللغة والدين والعرق من خلال إعطائها أفضلية التعاون معها باعتبار تركيا بوابة سياسية ولقتصادية نحو الاتحاد الأوروبي.

معظم المدافعين عن انضمام تركيا ينطلقون مـن توجـه اقتـصادي بالأسـاس واعتبروا أن انضمام تركيا سيوسع الفضاء الاقتصادي الأوروبي وسيساهم في تقويتـه باعتبار حجم السكان وسعة السوق وما الى ذلك من مقومات التكامل الاقتصادي.

لايمكن أعطاء تركيا عضوية على المدى القريب وإنما أعطاها وضـعاً خاصـاً كونها دولة أسلامية بالدرجة الأولى اضافة الى الحجم السكاني الهائل لها ونسبة الفقـر والبطالة العالية لديها وهذا يحدث خللاً ديمغرافياً كبيراً في الاتحـاد والـسبب الثـاني الخلاف القائم ما بينها وبين اليونان عضو في الاتحاد وتمتلك حق الفيتو الذي تلوح بـه كثيراً ضد تركيا وأخيراً الموقف الأمريكي المبطن والذي لا يرغب باتـساع الاتحـاد وشموله الى آسيا الوسطى بحيث يصبح الاتحاد على مشارف البحيرة النفطية (قزوين) وقريباً من القوة القادمة الصين.(بروكسل، 2006)

الخاتمة:

سعت الحكومة التركية في عـام 1959 ولأول مـرة للارتبـاط بالمجموعـة الاقتصادية الأوروبية أو السوق الأوروبية المشتركة "الإتحاد الأوروبي حاليـاً". وقـد أعلنت المفوضية الأوروبية ان تركيا قد أوفت بالمتطلبات السياسية التي تمكنها من بدء محادثات دخولها رسمياً الى الاتحاد، ولكن الأمر يعود لزعمـاء الاتحـاد الأوروبـي للمصادقة على ما توصلت اليه اللجنة. لم يكن دور تركيا في يوم من الأيام أكثر أهمية من اليوم في تقرير مصير أوروبا، باعتبارها عضواً في حلف الأطلـسي منـذ عـام 1952، حيث وفرت تركيا حماية أساسية للجناح الشرقي لأوروبا طيلة الحرب البـارده تكونت لدى أوروبا صورة ولو مؤقتة بأنها تستطيع أن تسير نحو المستقبل كونفدراليـة ضخمة من عدد من الدول الأوروبية. وفي عصر الإرهاب الـدولي الجديـد، بقيـادة إرهابيين متطرفين، تعتبر تركيا وهي دولة ذات أغلبيـة مـسلمة ولـديها ديمقراطيـة علمانية، مؤهلة في صورة لا مثيل لها لمواجهة هذا التحدي، بخاصة وأن تركيا تعتبـر جسراً يربط آسيا بأوربا، وتشكل حاجزاً ضد أي تهديدات إرهابية قادمة مـن الـشرق، اضافة الى تمتعها بخبرة دبلوماسية عالية، ولها صلات دينية وعرقيـة مـع أوروبـا والشرق الاوسط وآسيا الوسطى. هناك مخاطر كبيرة تخشاها أوروبا من انضمام تركيا، حيث يسود الاعتقاد أن تركيا بلد فقير وعدد سكانه يصل الى 74 مليون نسمة، مع توقع هجرة تركية واسعة عبر القارة. اضافة الى اعتقادهم أن لتركيا سجل حافل بالانقلابات العسكرية، وانتهاكات حقوق الإنسان والأزمات الاقتصادية، رغم الإصـلاحات التـي قامت بها. مضافاً الى ذلك معارضة اليمين الفرنسي، حيث أظهر استطلاع أجراه معهد فرنسي عام 2003 أن 61% من الفرنسيين يعارضون انضمام تركيـا الـى الاتحـاد الاوربي، وهناك قبول جيد لتركيا في أوروبا وهذا واضح من الإصـلاحات التركيـة خصوصاً في المجال الإقتصادي.

اعتقد ان كلفة عضوية تركيا يصعب على عدد مـن دول الاتحـاد الاوروبـي قبولها، حيث تشير الدراسات الدولية أن تركيا قد تتلقى ما بين 16-28 مليـار يـورو

كمعونات سنوية، إذا ما انضمت الى الاتحاد الاوروبي. وأن انضمام تركيا سوف يقـدم للعالم الاسلامي دليلاً واضحاً على ان معتقداته الدينيـة منـسجمة مـع قـيم الاتحـاد الاوروبي، من بينها الديمقراطية واحترام حقوق الانـسان. يعتبـر اليمـين الفرنـسي المعارض لانضمام تركيا الى الاتحاد الاوروبي ان العلمانية التركية ليست كاملـة ولا مضمونة، ولولا ان الجيش يحميها بقوة السلاح حفاظاً على ارث أتاتورك لانهارت منذ زمن بعيد. فالشعب التركي في أغلبيته لم يهضم الفكر العلماني بعد، وانما هـو شـيء مفروض عليه من الخارج أو من فوق. أما التيار المعتدل في فرنسا " اليـسار" فيقـول يجب ان نقبل تركيا لأنها وحدها القادرة على مواجهة المد الاصولي الذي يجتاح العالم الإسلامي حالياً، وهي وريثة الامبراطورية العثمانية، ولها تاريخ طويل وبإمكانها حماية أوروبا من جماعات التطرف والتعصب. وأنها قادرة على توليد قراءة عقلانية للتـراث الاسلامي، أي قراءة مضادة لتلك التي يتبناها المتزمتون والمتطرفون، الذين يكرهـون الحضارة الغربية، ويضيف هذا التيارمحذراً، اذا ما رفضنا تركيا فان ذلك سيؤدي الى مفعول عكسي، وسوف تلقى نفسها في احضان الاصولية وتدير ظهرها لنا.

ويتضح الآن ان اتجاه الغالب في تركيا رسمياً وشعبياً هو الانضمام الى الاتحاد الاوروبي مع معارضة بسيطة لا تزيد عن 20%، وتتمثل هذه المعارضـة بـالقوميين المتشددين ونخب عسكرية وبعض البيروقراطيين، أما المفارقة الايجابية فهـي ازديـاد التوجه نحو اوروبا في عهد أغلبية حزبية اسلامية، بمـا يـدل علـى أن الاتجاهـات الاسلامية المتطرفة تمثل أقلية الأقلية. وان اوروبا بدورها لا تأخـذ بمنطـق تـصادم الحضارات والثقافات وحتى الأديان.

تركيا الحديثة معنية بالخروج من عقدة المرحلة العثمانية وترى فـي الأسـواق والتواصل الثقافي والانساني والاقتصادي عناصر قوة لتركيا بتفوق فـي قيمتـه علـى التكنلوجيا والصواريخ والخدمات العسكرية المقدمة لها من الولايات المتحـدة وعلـى تركيا ان تختار اعادة تنظيم علاقاتها مع جوارها العربي وجوارها المسلم. أمـا علـى الجانب الغربي من حدودها فقد أعادت تركيا تنظيم علاقاتها مع اليونان، وفتحت آفاقـاً

للتفاهم معها، بعيداً عن الخوف والصراع. وأيدت موقفاً مرناً من قضية وحـدة شـقي قبرص مما أدى الى كشف المواقف المتشددة للقبارصة اليونانيين وتخفيـف الـضغط الدولي عن الموقف التركي. وذلك تقديراً لتوجهها الإيجـابي تجـاه جوارهـا المـسلم وتجربتها السياسية. وهذا يقودنا الى حقيقة هامة، انه ليس ضرورياً خروج الاسلام عن ثوابته ليكون ديمقراطياً فثوابت الإيمان والعقيدة لا خلاف حولها، ولكن هناك كثير مـن الأمور الفرعية المتصلة بإدارة الحياة ومتغيرات العصر يمكن التكيف معها.

هذا مايخص تركيا وأما موافقة الاتحاد الاوروبي على بدء المفاوضات لانضمام تركيا للاتحاد لا يعني أن تركيا ستصبح غداً أو حتى في غضون عام أو عامين عضواً في الاتحاد فالموافقة على بدء المفاوضات تعني ان بامكان تركيا وفقاً للاتفاق أن تصبح عضواً في الاتحاد بعد عشرة سنوات على الأقل أي أن هناك شروطاً وضـعت يجـب على تركيا استيفاؤها ثم التفاوض من جديد وهكذا لمدة عشرة سنوات على الأقل وهكذا فالمعنى الصحيح هو تأجيل رفض دخول تركيا للاتحاد عشرة سنوات وهـذه صـيغة مقبولة لجميع الأطراف فالاتحاد الأوروبي الذي يرى نفسه نادياً مسيحياً لا يمكن بسهولة أن يقبل عضوية دولة كلها من المسلمين ولعل هذا الأمر لا يخص الحكومات فقط بـل الشعوب أو بعضها على الأقل وهذا كان واضحاً في رفض أكثر من شـعب أوروبـي لدستور الاتحاد في الاستفتاءات الشعبية التي نظمت للتصويت عليه ولذلك كان الأفضل لأوروبا أن تترك الباب مفتوحاً لأنها أن أعلنت رأيها الآن كان معناه أن الحديث عـن التسامح الأوروبي والحريات والديمقراطية المزعومة أو قبول الآخر أو حتـى حـوار الحضارات أو التعددية الدينية والسياسية هو كلام بلا رصيد وهكذا فإن رفض أوروبـا لدخول تركيا الآن يؤكد عزلة أوروبا الثقافية والفكرية وأن هناك نوعاً مـن الـرفض الأوروبي والغربي للحالة الاسلامية وهذا سيزيد التشدد الاسلامي وما يسمى بالارهاب وهذا فكرة أمكانية التعايش ومن طرف أوروبا نفسها وليس المسلمين.

النتائج:

الدولة التركية كانت وعلى فترات طويلة نموذج واضـح فـي قمـع الحريـات والأقليات العرقية والمذهبية وانتهاك حقوق الانسان ولكن حال إنضمامها الى الاتحـاد الاوروبي وتطبيق شروط عضوية الاتحاد يؤدي هذا الى خروج تركيا مـن صـورتها السلبية ويهني ضمان حقوق الأقليات وتعزيز الأمن والإستقرار الداخلي للدولة وسوف تكون تركيا نموذجاً يحتذى في المنطقة التي يوجد فيها أقليات وأعراق مختلفة، والاتحاد الاوروبي يدرك خطورة النزاعات العرقية والمذهبية سواء داخل أوروبا او في منطقـة الشرق الأوسط والتي سوف يكون للإنضمام تركيا أثر إيجابي عليها.

كما هو معروف بأن تركيا يسودها هيمنة العسكر والديمقراطية المنقوصة، ففي حال انضمام تركيا للإتحاد الأوروبي يجبرها بأن تكون دولة ديمقراطية وتحقق الحرية والعدالة كدولة إسلامية وستخرج من سيطرة العسكر الى حكم الشعب للـشعب وبهـذا تتأثر بها بقية دول المنطقة.

هناك نظرة عدائية ما بين العالم الإسلامي وأوروبا تتمثل بالنزعة الدينية، ففـي حال انضمام تركيا للإتحاد الأوروبي ستقلل الهوة ما بين أوربـا المـسيحية والعـالم الاسلامي مما تتيح التعايش والحوار حول القضايا الجدلية ما بين المسلمين والمسيحيين، بالاضافة اللا نقل الحضارات لكلى الجانبين مما سـيكون لهـا آثـار ايجابيـة علـى المجتمعات المسيحية والإسلامية.

حال انضمام تركيا للانضمام للاتحاد الاوروبي فلقد بذلت جهداً كبيـراً لتطبيـق كافة شروط ومطالب الإتحاد الاوروبي حتى حصلت على الوعد في الانـضمام وهـذا يعتبر انجازاً كبيراً لتركيا.

التردد لدى الإتحاد الأوروبي بقبول تركيا عضو لديها ليست اسباب اقتصادية أو سياسية أو جغرافية وإنما السبب الحقيقي التي تخشى منه أوروبا هو أسباب دينية كون تركيا مسلمة تخاف أن تؤثر على قيم المسيحيين لديها ويخلق لها ما يـسمى بـصراع الحضارات ويسبب لها مشاكل داخلية يؤثر على مستقبل الاتحاد الاوربي.

التوصيات:

1- الأخذ بالاسلوب التركي في كافة مناحي الحياة الاقتصادية والسياسية والديمقراطية..الخ منهجاً يحتذى به لدول الجوار التركي وخصوصاً المنطقة العربية كونها قطعت شوطاً مميزاً في الاصلاحات المتعلقة بالمواضيع اعلاه.

2- الاستفاده من التجربة التركية في مساعيها للانضمام للاتحاد الأوروبي من خلال تجاوز الكثير من العقبات والمعوقات وطول نفس السياسة الخارجية التركية في التعامل مع موضوع الانضمام.

3- الاستفادة من تركيا في حالة انضمامها للاتحاد الاوروبي لتوسيع العلاقات العربية الاروربية وتغير العديد من المفاهيم المأخوذه عن الشرق والإسلام.

4- أن الأرث التاريخي لأي أمة يشكل جزء مهماً من مكوناتها وبالتالي لا يمكن التنازل عنه وهو مايلحظ من خلال عملية الانضمام التركي للاتحاد الاوروبي حيث يشكل عنصراً مهماً وخلافياً في عملية الانضمام مابين حضارتين وثقافتين مختلفتين.

المراجع

أ – المراجع العربية

أثينا، رويترز، 2004، تركيا واليونان تمهدان للبحث عن شراكة استراتيجية، **الدستور**، 13213، تاريخ 5/8، ص5.

الارناؤوط، محمد 2005، **توسيع الاتحاد الاوروبي باتجاه الاسلام الارجاء والابعاد**، صحيفة الغد / 2005/7/7، عمان، ص5.

الاصفهاني، نبيه2002، اوروبا الموحده وتحديات السياسة الخارجية والامنيه المشتركة، **مجلة السياسة الدولية** العدد 148، القاهرة، ص9.

اسطنبول، رويترز، 2006، الاتحاد الأوروبي ينتقد دور الجيش التركي في السياسة وبطء الاصلاحات، **الرأي**، 13050، تاريخ 6/19، ص23.

اسطنبول، رويترز، 2006، جدل في تركيا حول القيود على حرية التعبير، **الرأي**، 13710، تاريخ 4/20، ص32.

أوغلي، فاخر أرما (1993)، **تركيا والصراع العربي الإسرائيلي: العلاقات العربية التركية من منظور تركي**، معهد البحوث والدراسات العربية، ج2، القاهرة.

باكير، علي حسين، **لماذا يخاف الاتحاد الأوروبي من انضمام تركيا**، www.alasr.ws/index.cfm؟

بروكسل، أ ف ب، 2004، الاتحاد الأوروبي يطالب تركيا بوضع دستور وتحديد صلاحيات الجيش، **الرأي**، 12232، تاريخ 3/18، ص6.

بروكسل، أ ف ب، 2006، الرئاسة الفنلندية تخلو من نتائج سلبية بشأن الانضمام للاتحاد، انذار أوروبي لتركيا بضرورة التطبيع مع قبرص، **الرأي**، تاريخ 6/21، العدد، 13202، ص30.

البعلبكي، منير (1984)، **قاموس المورد**، دار العلم للملايين، بيروت.

بكر، عبد الوهاب (1991)، "**تركيا والصراع العربي الإسرائيلي" العلاقات العربية التركية من منظور عربي**، معهد البحوث والدراسات العربية، ج1.

تركي، شفيق، **النظام التركي**، متوفر عبر: www.aljazeera.net

الجاسر، محمد طه 2000، **تركيا ميدان الصراع بين الشرق والغرب**، دار النشر، دمشق.

الجزاز، جعفر، 1993، **ماسترنخت والصراع الأوروبي الأمريكي الخفي**، دار النفائس للطباعة والنشر، ص35، لبنان.

الجميل، سيار (1997)، **العرب والأتراك الانبعاث والتحديث من العثمنة إلى العلمنة**، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى.

الجهماني، يوسف ابراهيم، **تركيا واسرائيل، ملفات تركيا**، ط1، دمشق، 1999.

جوردن، فيليب، 1997، **سياسة أوروبا الخارجية المشتركة**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ص 16.

حليمة، صلاح عبد الرزاق إبراهيم (1970)، **الإستراتيجية السوفييتية والبحر المتوسط**، معهد الدراسات الدبلوماسية بوزارة الخارجية المصرية، مطبعة أكاديمية ناصر، القاهرة.

حنفي، عبد العظيم محمود 2003، ارسال قوات تركيا الى العراق وترميم الشراكة الاستراتجية الامركية التركية، **السياسة الدولية**، العدد154، المجلد 38، القاهرة، ص22.

حنفي، عبدالعظيم محمود 2003، العلاقات الامريكية التركية، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 153، القاهرة، ص27.

خروب، تيسير 2005، تركيا العثمانية والاتحاد الاوروبي، **مجلة الحوار المستهدف**، العدد 1055، تاريخ 12/2، ص11.

خشانة، رشيد 2002، أوروبا تبتعد عن العرب، **الحياة اللندنية**، العدد 13815، تاريخ 10/10، لندن.

خورشيد، حسين دلي (1999)، **تركيا وقضايا السياسة الخارجية**، دراسة، اتحاد الكتاب العرب.

الداقوقي، ابراهيم 1987، **الصحافة في تركيا، تركيا المعاصـرة**، مركـز الدراسـات التركية، جامعة الموصل، بغداد.
درويش، هدى 2001، **العلاقات التركية اليهودية وأثرها على البلاد العربية منذ قيام بلاد الدونمة 164 الى نهاية القرن العشرين**، معهد الدرسات والبحوث الاسيوية الزقازيق، ج 2، ط1، القاهرة.
ديمتري، هاني عادل، 2003، معضلات سياسة تركيا الخارجية تجاه الأزمة العراقيـة، **السياسة الدولية**، العدد 152، مجلد 38، ص143-144.
سكوت، بيترسون، 2006، هل يبقى قانون مجزرة الأرمـن تركيـا خـارج النـادي الأوروبي، **الرأي**، 13169، تاريخ 10/16، ص16.
شهاب، مجدي محمود2000، **الوحدة النقدية الأوروبية:** الإشكاليات والآثار المحتملـة على المنطقة العربية، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة.
صعب، حسن، 1966، **منهاج السياسة الخارجيـة فـي دول العـالم**، إشـراف روي مكريدس، ط2، دار الكتاب العربي، بيروت.
صفدي، مطاع، (د.ت)، **تركيا الأوروبية كيف ستكون عربية إسلامية**، متـوفر عبـر: www.-word-dE-dwartcie .
طاهر، احمد محمود 2003، قبرص من عضوية الاتحاد الاوروبي وفشل الوحده، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 152، المجلد 38، القاهرة، ص16.
طوالبة، حسن، 2006، أليس من حق الأكراد في تركيا، **العرب اليوم،** 3232، تـاريخ 4/16، ص5**.**
عبد الجواد، جمال 2005، **تحليلات عربية دوليه!** متوفر عبر: www.google.com
عبدالجواد، جمال، 2003، **تركيا في الاتحاد الأوروبي قرار سياسي بتكلفة اقتـصادية باهظة** File// 1.
علي، غازي شبلي 2000، **اليورو والآثار على اقتصاد البلدان العربية والعالم**، مكتبـة زهراء الشرف، القاهرة.

عوض، إبراهيم، 2000، **التكامل الأوروبي والبحر المتوسط**، سلسلة بحوث سياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة.

فنكل، أندرو وآخرون 2002، **تركيا المجتمع والدولة**، دار النهضة، القاهرة.

فورد، بيتر - شليفر، إيجال - مونتيور، كريستيان ساينس، 2006، **عثرات في طريق توافق تركيا والاتحاد الأوروبي**، ترجمة: زينب كمال، مفكرة الاسلام، http://www.islammemo.cc

قطيمة، ظافر، 1992، **تركيا والغرب بعد حرب الخليج**، إشراف ليسر ابيان.

كرامر، هانتش، 2001، **تركيا المتغيرةبحث عن ثوب جديد**، تعريب فاضل جنكر، مكتبة العبيكان، الرياض، ص309-310.

كلاين، أي (د.ت) **تركيا الأوروبية هل تجعل الإسلام حقيقة أوروبية، قضايا سياسية**، ترجمة، شيرين فهمي، مركز الأهرام للدراسات، متوفر عبر: إسلام أون لاين.

كمال، محمد مصطفى؛ نهرا، فؤاد 2001، **صنع القرار في الاتحاد الاوروبي والعلاقات العربية الاوروبية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

الكيالي، عبد الوهاب وآخرون (1979)، **موسوعة السياسة**، ج1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

ماركو، حان 2005، تركيا واوروبا حانت ساعة الحقيقة، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 159، القاهرة، ص41.

ماركيتي، اندرياس، **أنقرة تتطلع من جديد إلى بروكسل**، متوفر عبر الموقع: www.qantara.de

محمد، ابراهيم، (د.ت)، **تركيا والطريق الصعب إلى الاتحاد الأوروبي**، متوفر عبر الموقع الإلكتروني: www.dw-world.de

محمد، ثامر كامل 2002، **تداعيات عاصفة الابراج**، الاستراتجية الدولية في عصر العولمة، الطبعة الاولى، دار النهضة العربية، مصر.

محمد، كمال، 2006م ،**الاتحاد الأوروبي يقرر "إبطاء" مفاوضات انضمام تركيا**، http://www.alriyadh.com

المعايطة، صالح لافي، 2008، الاستراتيجية التركية، **الرأي**، 13833، تـاريخ 2/18، ص48، 49.

معوض، جلال عبد الله 1998، **صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركيـة**، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت.

مقلد، إسماعيل صبري 1987، **العلاقات الأمريكية السوفييتية، مشكلات الأمن والتسلح في الثمانينيات**، منشورات ذات السلاسل، الكويت.

الموند، غابرييل وبنجهام باويل 2006، **السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر**، ترجمة: هشام عبد الإله. الأهلية للنشر والتوزيع، لبنان.

الناصري، خليل ابراهيم 1990، **التطورات المعاصرة في العلاقات العربيـة التركيـة**، بغداد.

النعيمي، احمد نوري 1998، **تركيا والوطن العربي**، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس.

نور الدين، محمد 1992، دوائر تركيا الثلاثة الـسياسية الخارجيـة الهويـة، **شـؤون الأوسط**، العدد 10، ص78-79..

نور الدين، محمد 1997، **تركيا في زمن التحول**، رياض الريس للكتب والنشر، الطبعة الأولى، القاهرة.

نور الدين، محمد 1998، **تركيا الجمهورية الحائرة**، مقاربات فـي الـدين والـسياسة والعلاقات الخارجية.

نيقوسيا، أ ف ب، 2004، الخوف من تركيا وكراهيتها وراء رفض القبارصة لخطـة توحيد الجزيرة، **الرأي**، 12772، تاريخ 4/27، ص19.

هارود، مايكل، 2004، أوروبا المحافظة، ترجمة إبراهيم محمد علي، **الدستور**، تاريخ 4/5، 13180.

ب- المراجع الأجنبية:

Arthur Banks, (ed.) 1988. **Political handbook of the world 1988**, (Binghamton, New York, CSA Publication.

Emile Noel, 1993. **Working Together, the institutions of the European Community, Luxemburg**, Official Publication of the European community.

Europa **Year Book 1988. A World Review**, (London Europa Publications Limited.

Encyclopedia 1980, **Britannica**, p.677.

Gnesotto, Nicole 1992. **European Union after Minsk and Masstricht, International Affairs**, vol.68, No.2 p. 26.

Moner, Jorg 1995.**A view from wither: Institutional Constraints of the EU Middle Eastern and North African Policy**, in European Union Policy, Oxford, Oxford University Press.

Nuttall, Simon 2000. **European Foreign Policy, Oxford**, Press.

Penska, Susan Elizabeth, 2000. **Deepening the Union Building a structure of security cooperation in the European union**, Unpublished ph. D. Thesis in Miam University.

RoyPryce, Andrew Duff, 1994. **Masstricht and beyond: building the European Union**, London: Routledge for Federal Trust.

Tietje, Christion 1997. **The concepted of choherence in the treaty of European Union and the common foreign and security policy**, **foreign affairs review**, vol.2, No.2. P.16

Trevor Taylor, 1994. West European Security and defence Cooperation, Masstricht and beyond, **International Affairs**, Vol. 70, No.1.pp11-12

المعلومات الشخصية

الاسم: أحمد عبدالمهدي شهاب الشخاترة

الكلية: العلوم الاجتماعية

التخصص: علاقات دولية

السنة: 2009

هاتف الخلوي: 0799050644 و 0777392656

الهاتف الأرضي: 053520353

بكالوريوس آداب وسياسية/ جامعة اليرموك/ 1989.

ماجستير علاقات دولية/ جامعة مؤتة/ 2009.